جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

ضوابط المعرفة العقدية عند ابن تيمية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – (تخصص عقيدة)

الطالــب: ✍ شعبان شعباني

المشــرف: 🕮 الدكتور خالد حباسي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد عماره	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمّه لخضر	رئيسا
خالد حباسي	دكتور	جامعة الشهيد حمّه لخضر	مشرفا ومقررا
جمال الأشراف	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمّه لخضر	عضوا

السنة الجامعية: 1438هـ/1439هـ / 2017م/2018م

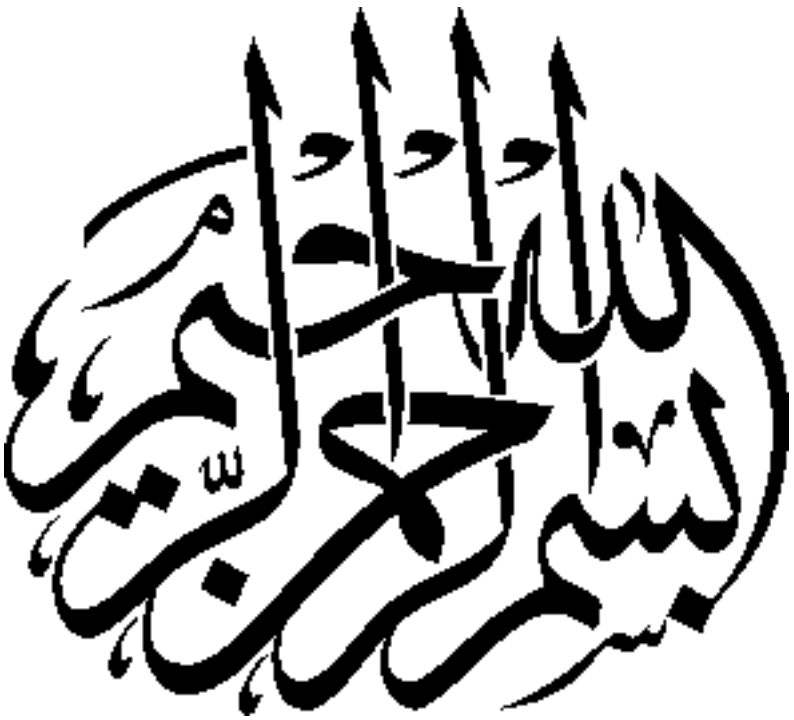
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعرفــان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بخالص الشكر والعرفان والامتنان

إلى الدكتور الفاضل " خالد حباسي " الذي تابع عملنا هذا ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة والمفيدة

وإلى كل من قدموا لنا بعض المراجع، والتوجيهات والتجارب

إلى كل من أمدّ يدّ المساعدة من قريب أو من بعيد وكان سندًا لنا في هذا المشوار الدراسي

لهم ألف تحية وشكـر

✍ شعبان شعباني أبو سفيان

ملخص الدراسة:

اعتمد ابن تيمية على عدة مصادر في المعرفة العقدية، وهذه المصادر هي:

- الفطرة–العقل–اللغة القرآن والسنة–وفهم السلف.

وعرّف ابن تيمية الفطرة بعدة تعريفات أهمها:

- محبة الحق وكره الباطل، وتارة يعرفها بأنّها المعارف الضرورية، كما يرى أنّ الفطرة هي الميزان والعدل الذي تعرف به المتشابهات والمختلفات.

وأنّ شرط المعرفة الصحيحة ما وافقت المعرفة الضرورية، وأنّ العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح؛ لأن العقل شرط في معرفة النقل وما كان شرطا في الشيء لا يمكن أن يعارضه.

كما اعتمد ابن تيمية على اللغة في فهم القرآن والسنة، وأنّ الأحكام الصحيحة هي التي تعلق على كلمات الله ورسوله.

كما اتخذ من فهم السلف ضابطا أساسيا في فهم مراد الله ورسوله، وبين أنّ السلف هم القرون الثلاثة المفضلة، كما قرّر أن فهم الصحابة هو ما نقل عنهم لا ما فهم عنهم.

وأنّ الضابط الصحيح في فهم العقيدة هو عدم معارضة فهمهم المنقول.

Study Summary:

Ibn Taymiyyah relied on several sources in the knowledge of the nodal, and these sources are:

- Nature - the mind - language Quran and Sunnah - and understanding the advances.

Ibn Taymiyah knew al-Fitr in several definitions, the most important of which are:

- the love of the truth and the falsehood, and sometimes known as the necessary knowledge, as he sees that instinct is the balance and justice, which defines the differentities and differentities.

And that the condition of the correct knowledge did not agree with the necessary knowledge, and that the open mind does not contravene the correct transmission, because the mind is a condition in the knowledge of transport and what was a condition in the thing can not be opposed.

Ibn Taymiyyah also adopted the language in understanding the Qur'aan and Sunnah, and that the correct rulings are attached to the words of Allah and His Messenger.

It was also taken from the understanding of the Salaf as a key officer in the understanding of Murad Allah and His Messenger, and that the Salaf are the three favorite centuries. He also decided that the understanding of the Companions is what was conveyed about them, not what they understood about them.

And that the correct officer in understanding the doctrine is not to oppose their transferred understanding.

المقدمة

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين أما بعد: فإن مما نؤمن به ونعتقده, أن الله تعالى خلقنا لغاية عظيمة, وهي أن نعبده تعالى ولا نشرك به شيئاً وأن نعبده بما شرع.

ولا سبيل إلى ذلك, إلا بالمعرفة والعلم, وإن من أعظم العلوم قدرا وأظهرها أثراً العلم بالله عز وجل, وبصفاته وأفعاله, فهو جوهر الدين وركنه الركين وهو علم التوحيد، ولولاه ما عُرِفَ الحق من الباطل, والهدى من الضلال, والعلم من الجهل.

وقد بين الله تعالى هذا الأصل وأظهره في قرآنه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم حتى تقام الحجة على خلقه, لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ. وكيف لا وقد سمى الله كتابه فرقاناً وتبياناً, ولسنة نبيه بالحجة الدامغة والمحجة البيضاء التي ليلها كنهارها, فلا يزيغ عنها إلا هالك.

وقد أخذ الله على أهل العلم العهد والبيان والتبليغ؛ تبليغ كلامه ألفاظا ومعان عقيدة وشريعة, وقد تتابعت كلمات العلماء قديما وحديثا على التنويه بشأن العلم – علم التوحيد – وعلو منزلته, لعظم ثمرته وشرف مضمونه.

ولما كان من أوجه الإفادة من هذا العلم, ومن أوجه خدمته, دراسة جملة من مسائله على ضوء آراء العلماء المبرزين فيه, وقع اختياري على أن يكون موضوع بحثي الذي أتقدم به لنيل درجة الماستر: «ضوابط المعرفة العقدية عند ابن تيمية» (استنباطاً وتوثيقاً ودراسةً).

إشكالية البحث:

الحديث عن ضوابط المعرفة العقدية يقودنا إلى طرح الإشكال التالي:

– إذا كانت المعرفة العقدية لابن تيمية اتسمت بضوابط ما هي هذه الضوابط؟ وما هي أبرز المصادر التي استقى منها؟

أسباب اختيار الموضوع:

وأمّا أسباب اختيار هذا الموضوع, فيمكن إجمالها في النقاط التالية:

1– المكانة الرفيعة التي تبوأها ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في العلم والعمل فقد شهد له العلماء بذلك قديما وحديثا.

2- كان للآراء العقدية التي طرحها ابن تيمية صيت كبير, وكذلك تعتبر معرفة الضوابط التي استقى منها هذه المعرفة أمر مهم ومفيدة.

3- لا شكّ أنّ العقيدة هي مدار الإسلام, وقطب رحاه, وأن صلاح الفرد والمجتمع يتمثل في صلاحها وصحتها, ولا ريب أن معرفة ضوابط المعرفة العقدية, هو هدف لضبط الفهم الصحيح للعقيدة.

4- إن ابن تيمية رحمه الله, ـ حسب علمي ـ هو أكثر العلماء الذين اهتموا بتقعيد العقيدة وأن هذه القواعد لاتزال منثورة في ثنايا الكتب, فهي بحاجة إلى جمع وتوثيق ودراسة.

5- ومما نهزنا للبحث في هذا الموضوع, أنّه لم يسبق حسب علمنا, أن بُحث بهذه الطريقة في رسالة علمية أو كتاب, ففي بحثه إضافة جديدة للمكتبة العلمية.

أهداف البحث:

أما الأهداف المتوخاة من هذا البحث فيمكن إجمالها في نقطتين هامتين:

أولا: معرفة الضوابط في سبيل الوصول إلى المعرفة الصحيحة.

ثانيا: محاولة التقليل من الخلاف, والتفرق الحاصل بين المسلمين قدر الإمكان, والدفاع عن ديننا الحنيف ضد هذه الهجمات المغرضة التي من أخطرها القراءات الحداثية المعاصرة والتي من جوهرها التشكيك في فهم الدين عقيدةً وشريعةً.

لأجل هذا تظهر الغاية والهدف من معرفة ضوابط المعرفة العقدية, كوسائل للفهم الصحيح.

الدراسات السابقة:

لقد حظيت شخصية ابن تيمية – رحمه الله تعالى – باهتمام الباحثين قديما وحديثا, قل أن تحظى به شخصية أخرى ولذلك نجد الدراسات عن الشيخ كثيرة, أمّا ما يتعلق بهذا الموضوع فإننا لم نعثر حسب علمنا واطلاعنا على مؤلف شامل وجامع ومفصّل لكل الجزئيات المتعلقة به, ولذلك تبرز أهمية الموضوع, لكن لا ننفي وجود بعض الجهود المتفرقة, التي أشارت إلى بعض عناصر البحث, وليس كله وأخص بالذكر بحثان:

الأول: منهج ابن تيمية المعرفي لمؤلفه عبد الله بن نافع الدعجاني وهو قراءة تحليلية للنسق المعرفي التيمي, حيث قسم الباحث كتابه إلى ثلاثة أبواب ومداخل:

فتناول في المدخل لمحة تاريخية عن حياة ابن تيمية العلمية والعملية, وتعرض فيه إلى أصل المعرفة البشرية وافتقارها إلى الوحي.

أما الباب الأول فذكر فيه الكاتب الفطرة المعرفية, واستحالة إنكارها, ومفهوم العقل وكيفية اكتساب المعرفة, في حين خصص الباب الثاني للمعرفة الوجودية أو الواقعية, حيث ناقش فيه الباحث اشكالات التأويل وضوابطه.

أما الباب الثالث فتناول فيه للوحدة المعرفية حيث ذكر تكامل طرق المعرفة, والعلاقة بين العقل والنقل.

أماّ نحن في هذه الدراسة أردنا أن نستخرج من كل مصدر من هذه المصادر العامة؛ كالفطرة والعقل،والمصادر النقلية؛ ضوابط جزئية استقى منها ابن تيمية معارف عقدية.

أما الرسالة الثانية فهي رسالة ماجستير لمحمد ربيع بعنوان المعرفة العقدية عند ابن تيمية مصادرها وطرقها وقد قسم الباحث رسالته إلى ستة فصول:

تناول في الفصل الأول: الحديث عن عصر ابن تيمية؛ حيث بين الباحث الحالة السياسية والاجتماعية.

كما تعرض في الفصل الثاني: لترجمة حياته منذ نشأته, إلى مؤلفاته وآثاره الفكرية والعلمية.

والفصل الثالث: عرّف فيه الباحث المعرفة لغة بأنها: «التعبير عن المراد وفهم المقصود من الكلام». ثم ذكر المعرفة عند المعتزلة والأشاعرة.

وخصص الفصل الرابع لذكر جوهر بحثه، ومضمونه لمصادر المعرفة عند ابن تيمية, مقسما إيّاها إلى مصادر شرعية في الكتاب والسنة, ومصادر ذاتية فطرية قلبية.

وقد تميزنا عن الباحث بذكر هذه المصادر والتفصيل في الضوابط المستنبطة منها،والتمثيل لأثر كل ضابط في فهم ابن تيمية العقدي.

أمّا الفصل الخامس فجعله للحديث عن طبيعة المعرفة العقدية عند ابن تيمية؛ وذكر بأنها نقلية وعقلية.

والفصل الأخير استعرض فيه الباحث كلًا من منهج المتكلمين في التعامل مع الكتاب والسنة, ومنهج شيخ الإسلام حيث بين أن المتكلمين يعتمدون البراهين العقلية في تأويل النصوص, في المقابل يعتمد ابن تيمية على الآية والخبر المتواتر, وقياس الأولى.

وقد استفدنا من البحثين في رسم أبعاد المذكرة والتعرف على مصادرها, لكن اختلفنا عن البحثين في تفصيل هذه المصادر وتصنيفها, وكذلك في استخراج الضوابط من كل مصدر, في حين غلب على البحثين الإجمال في ذكر وتناول المصادر, كما كانت دراستنا لهذه المصادر دراسة استنتاجية استنباطية, وليست دراسة شرح فقط كما هو الحال في البحثين.

صعوبات البحث:

وللحديث عن الصعوبات التي إعترضتنا في إنجاز هذا البحث, فلاشك أنّ أي بحث علمي يتعرض لمشكلات, وعراقيل, كما أن الباحث أثناء إنجازه لبحثه يصادفه صعوبات كثيرة نذكر بعض ما واجهنا أثناء إعداد هذا البحث:

1- وفرة المادة العلمية عند الإمام ابن تيمية, فقد خلف مؤلفات كثيرة وموسوعات كبيرة, تتطلب جهدا كبيرا في البحث والتدبر.

2- في كثير من الأحيان يصعب تحديد رأي ابن تيمية في مسألة معينة وذلك لكثرة النقول التي يسردها. - رحمه الله - عن العلماء وقد يترك التعليق عليها أحياناً أو يرد برأي لخصومه, وهذا ما جعل المهمة أصعب في معرفة تقريراته, وتحديد توجهاته في بعض المسائل.

المنهج المتبع في البحث:

قد سرنا في هذه الرسالة وفق المنهج التالي:

1- قرأنا بعض الكتب المتعلقة بالجوانب العقدية لابن تيمية - رحمه الله - وحاولنا إخراج ما يحتمل أن يكون ضابطاً معرفياً عقدياً.

2- حرصنا على ذكر الضابط في البحث من لفظ شيخ الإسلام إن تيسر ذلك وإذا ما دعت الحاجة فإننا نقوم بتعديل صياغته, وإذا كان لفظ الضابط من نص ابن تيمية عزوناه إلى مصدره، وذلك لأن منهج هذا البحث هو استخراج الضوابط من كتب ابن تيمية ودراستها, وليس المراد دراسة الضوابط عند ابن تيمية.

وقد اعتمدنا الببليوغرافيا في ترجمة الشيخ, في حين ركزنا على المنهج الاستقرائي عند تتبع جزئيات الموضوع من بدايته إلى منتهاه, والمنهج الاستنباطي في استخراج الضوابط من المصادر المعتمدة لدى شيخ الإسلام.

أمّا فيما يخص خطة البحث فقد ارتأينا تقسيمها إلى أربعة فصول ومقدمة وخاتمة, وهذا التقسيم يناسب عناصره المدروسة وفق ما يلي:

الفصل التمهيدي: تناولنا فيه لمحة تاريخية عن ابن تيمية، مولده نشأته، ومخلفاته العلمية، ثم تعرضنا إلى التعرف عن عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والفكرية، ثم ضبط بعض المصطلحات.

الفصل الأول: تعرضنا فيه إلى ضوابط المعرفة العقدية الفطرية، ومن خلاله عرفنا الفطرة والعقل والعلاقة بينهما وموقف ابن تيمية منهما.

الفصل الثاني: تحدثنا فيه عن ضوابط المعرفة اللغوية عند ابن تيمية والتي من خلالها أثّرت في الفهم العقدي عند ابن تيمية وتجلى ذلك في أصلين أساسيين هو نفي المجاز والموقف من التأويل.

الفصل الثالث: وتناولنا فيه ضوابط المعرفة العقدية المتمثلة في القرآن والسنة وفهم السلف حيث يرى ابن تيمية أن المعرفة الحقيقية لمراد الله ورسوله يكمن في إتباع السلف.

وخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج البحث العامة والخاصة ثم التوصيات.

الفصل التمهيدي

ترجمة ابن تيمية وضبط المصطلحات

المبحث الأول: حياة ابن تيمية

لم يعرف على عالم اشتهر ذكره واختلف الناس في تقيمه مثل ابن تيمية ولعل للرجل تراجم مفردة وتراجم متعددة ما بين تراجم مفردة وأخرى مضمنة في كتب السير والتاريخ, وتراجم مفردة في بعض الرسائل تتحدث عن بعض أحواله ومؤلفاته, لكن عيون تراجمه ثلاثة أعمال كما أفاد الشيخ بكر أبوزيد – رحمه الله– أوفاها ترجمة تلميذه ـ ابن عبد الهادي ـ في كتابه العقود الدرّية في ذكر مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية, ثم تلميذه الثاني وهو العلامة ـ ابن كثير ـ ضمن تاريخه المسمى «البداية والنهاية»[1].

وبناءا على هذا الأساس اعتمدنا على ترجمتيهما – رحمهما الله –.

المطلب الأول: مولده ونسبه ونشأته

هو تقي الدين أبو العباس أحمد عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله بن تيمية الحراني نزيل «دمشق»[2].

ولد رحمه الله بحران يوم الاثنين عاشر وقيل الثاني عشر ربيع الأول سنة 661هـ إحدى وستين وستمائة من الهجرة النبوية.

ولما بلغ ست سنين انتقل به والده إلى دمشق هربا من التتار وذلك في أثناء سنة 667هـ[3]، وفيها ترعرع ونشأ مند الصغر في طلب العلم وحفظ القرآن الكريم, وسمع الحديث وعني به ... وأتقن العربية... وهو ابن بضع عشرة سنة[4].

وأمّا أسرته فهي أسرة علم وفضل ودين، فأبواه عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ثم الدمشقي شهاب الدين أبو المحاسن شيخ حران وخطيبها بعد وفاة أبيه وهو أحد أعيان الحنابلة في الشام توفي في دمشق سنة 682هـ[5].

وأمه : ست المنعم بنت عبد الرحمن بن علي بن عبدوس الحرانية كانت من الصالحين توفيت رحمها الله بدمشق سنة 716هـ[1].

---

[1] عبد الله بن نافع الدعجاني، منهج ابن تيمية المعرفي، تبوك للطباعة، ط1، 1435هـ 2014م، ص: 35.

[2] أبو عبد الله محمد أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، تح: ابى مصعب طلعت ابن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثية للطباعة والنشر، ط1، 1422هـ 2002م، ص: 2.

[3] المصدر نفسه، ص: 4.

[4] المصدر نفسه، ص: 4.

[5] شمس الدين الذهبي، العبر في خبر من غبر، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ 1985م، ج:4، ص: .....

يقول الحافظ بن كثير[2] واصفا نشأته: «نشأ في تصون تام وعفاف وتأله وتعبد, واقتصاد في الملبس والمأكل وكان يحضر المدارس والمحافظ في الصغر ويناظر ويفحم الكبار, ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم، ودرّس وله إحدى وعشرين سنة واشتهر أمره وذاع صيته في العلم»[3].

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

1- شيوخه:

بلغ عدد شيوخه الذين أخذ عنهم العلم وتلقاه "اكثر من مائتي شيخ كما ذكر تلميذه ابن عبد الهادي في العقود الدرية"[4].

ومن أعيانهم:

1- أحمد بن عبد الدائم أبو العباس مسند الشام في زمانه توفي سنة 668هـ.[5]

2- اسماعيل ابن ابراهيم تقي الدين أو محمد أحد أعيان المحدثين في الشام توفي رحمه الله سنة 672هـ[6].

3- أحمد ابن ابي الخير ابراهيم سلامة الدمشقي الحنبلي أبو العباس المقرئ المسند توفي رحمه الله سنة 678هـ[7].

4- يحي بن أبي منصور بن أبي الفتح الحراني الحنبلي المعروف بابن الصيرفي, فقيه ومحدث توفي رحمه الله 678هـ.[8]

5- عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي, شمس الدين أبو محمد المعروف بابن أبي عمر انتهت إليه رئاسة مذهب الحنابلة في عصره توفي سنة 682هـ.[9]

---

[1] إسماعيل ابن عمر ابن كثير الدمشقي ابو الفداء، البداية والنهاية، مكتبة الصفاء، القاهرة، ط1، 1423هـ 2003، ج14، ص: 67.

[2] ابن كثير: هو إسماعيل ابن عمر بن كثير بن ضو ابن كثير البصري الدمشقي الإمام الحافظ المفسر المؤرخ الكبير صاحب البداية والنهاية والتفسير وغير ذلك من المصنفات ولد في البصرة في بلاد الشام سنة700 هـ وتوفي سنة 747 هـ ودفن في دمشق.

[3] بن عبد الهادي الدمشقي، العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، مرجع سابق، ص:7.

[4] المصدر نفسه، ص: 6.

[5] شمس الدين الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج:3، ص: 318.

[6] المصدر نفسه، ص :342.

[7] المصدر نفسه، ص:338.

[8] المصدر نفسه، ص:339.

[9] المصدر نفسه، ص: 350.

6- علي بن أحمد بن عبد الواحد, فخر الدين أبو الحسن مسند الاسلام في زمانه توفي رحمه الله سنة 690هـ.[1]

2- **تلاميذه:**

تخرج على يد ابن تيمية – رحمه الله – كوكبة من العلماء من أبرزهم:

1- محمد ابن المنجا بن عثمان بن سعد التنوخي, شرف الدين فقيه محدث كان من خواص شيخ الاسلام ولازمه حضراً وسفراُ توفي رحمه الله سنة 724هـ.

2- محمد ابن عبد الهادي الحنبلي, شمس الدين أبوعبد الله مقرئ فقيه محدث نحوي توفي رحمه الله سنة 744هـ.

3- محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي محدث المؤرخ توفي رحمه الله سنة 748هـ[2].

4- محمد بن ابي بكر بن أيوب شمس الدين أبو عبد الله المعروف بابن قيم الجوزية توفي رحمه الله سنة 751هـ[3].

5- إسماعيل بن عمر بن كثير البصري القرشي الدمشقي, عماد الدين مفسر محدث مؤرخ توفي رحمه لله سنة 774هـ[4].

المطلب الثالث: مكانته العلمية

بينا فيما سبق كيف حلق ابن تيمية في سماء المجد حتى بلغ من المكانة, ما جعل الكثير من العلماء يثني عليه لكثرة مؤلفاته التي أجمعت على نبوغ ابن تيمية, وذيوع صيته رغم كل ما عاناه.

فابن تيمية رحمه الله ظاهرة فريدة, تسابق الرواة والمؤرخون في وصفها بأجل الأوصاف وأغدقوا عليه عبارات التفخيم والإعجاب, التي كانت مثار إعجاب محبيه, وإنصاف منتقديه.

قال فيه الحافظ المزي: «ما رأيت مثله, ولا رأى مثل نفسه وما رأيت أحدا أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ولا أتبع لهما منه»[5].

---

[1] شمس الدين الذهبي، المصدر نفسه، ج: 3، ص: 373.
[2] اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، البداية والنهاية، مرجع سابق، ص: 336.
[3] المصدر نفسه، ص: 198.
[4] ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص: 1 ص 373
[5] ابن عبد الهادي الحنبلي، العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، مرجع سابق ص: 9.

ووصف العلامة كمال الدين بن الزملكاني مكانته العلمية فقال: «كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن, وحكم أن أحدا لا يعرفه مثله. وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه من قبل ذلك, ولا يُعْرَفُ أنه ناظر أحداً فانقطع معه, ولا تكلم في علم من العلوم – سواء كان من علوم الشرع أو غيرها – إلا فاق فيه أهله والمنسوبين إليه»[1].

وقال عنه شمس الدين الذهبي: «قرأ القرآن والفقه وناظر واستدل وهو دون البلوغ, وبرع في علم التفسير, وأفتى ودرّس, وله نحو عشرون سنة, وصنف التصانيف, وصار من كبار العلماء في حياة شيوخه, وله من المصنفات الكبار التي سارت بها الركبان, ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراس وأكثر وفسر كتاب الله ... وكان يتوقد ذكاءً ومعرفته بالتفسير إليها المنتهى, وحفظه للحديث ورجاله وصحته وسقمه فما يلحق فيه, وأما نقله للفقه ومذاهب الصحابة والتابعين فضلا عن المذاهب الاربعة فليس له فيه نظير, وأما معرفته الملل والنحل والأصول والكلام, فلا أعلم له فيه نظير»[2].

من الملاحظ من كل ذلك أن هؤلاء الكبار من أهل العلم والحفظ, أجمعوا على عظمة منزلة الإمام ابن تيمية العلمية لما يحوزه من علم غزير وثقافة واسعة الاطلاع وفي شتى العلوم, والحق أنه كان آية زمانه قل نظيره بما يتميز به من حيث إلمامه بعلوم عصره الشرعية والعقلية.

وتلتمس هذه العظمة في كل من ترجم له من محبيه وخصومه يكادون يجمعون على سعة علومه وتدفق معارفه, وتراثه شاهد على ذلك.

لا شك أن الآثار العلمية للعالم من تصانيف وتلاميذ تبين المكانة العلمية للعالم وكما عرف قديما: يعرف العالم بكتبه, فقد خلف ابن تيمية رحمه الله ثروة علمية هائلة وصفها المفكر الجزائري مالك بن نبي[3] – رحمه الله – بالترسانة الثقافية, فقد ألف في عدة أبواب في علم التفسير والفقه والأصول والعقيدة التي كتب فيها الكثير, بل لعلها أغزر ما كتب, وقد يضيق المقام لسرد هذه الكتب لكن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

[1] ابن عبد الهادي الحنبلي، المصدر نفسه ص: 10.

[2] ابن عبد الهادي الحنبلي المصدر نفسه ص: 22 – 29.

[3] موقع مالك بن نبي الفيلسوف الإلكتروني http://www.binnabi.net/cgi، مقدمة كتابه إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

1- الإيمان. 2- الاستقامة. 3- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم
4- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. 5- الفتاوى الكبرى المصرية
6- نقض المنطق. 8- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية.
9- درء تعارض العقل والنقل. وغير ذلك من كتب ورسائل[1].

المبحث الثاني: عصر ابن تيمية

لمعرفة شخص يجدر بنا أن نتعرف على العصر الذي عاشت فيه هذه الشخصية, إذ المؤكد أن بيئة الشخص التي يعيش فيها والظروف المحيطة به في عصره لها أثر كبير في فكره وسلوكه, سلباً أو إيجاباً ونستطيع من خلالها أن نحكم عن هذه الشخصية, لأنه يستحيل الوقوف على شخصية معينة دون معرفة سمات عصره ,فلا نحكم بمنطق العصر الحاضر على رجل عاش في الزمن الغابر.

وأهم هذه السمات أو النواحي يمكن إجمالها فيما يلي:

- الناحية السياسية.
- الناحية الاجتماعية.
- الناحية الفكرية.

المطلب الأول : الناحية السياسية

«إن الناظر إلى حال المسلمين في القن السابع والثامن بعد الهجرة, يجد معظمهم قد انقسموا إلى دويلات وممالك متفرقة, ينظر بعضهم إلى بعض نظر العدو المفترس, ونظر الملوك إلى رعاياهم نظرة المتسلطين المسيطرين يسودونهم الخسف والهوان.

في هذه الفترة من الزمن, هوجم الإسلام من ثلاث جهات, من شرقه بالتتار ومن غربه بالصليبيين ومن داخله بالعداوة المستحكمة بين الأمراء والفرق, وموالاة أهل الذمة للأعداء أيًّا كان لونهم, بل كان من الفرق الاسلامية التي تتجه إلى القبلة في صلاتها من تُمهد السبيل للتتار الوثنيين, وتدل على عورات المسلمين. وقد بدأت الغارات الصليبية على بلاد الشام سنة 491هـ كما يذكر المؤرخون»[2].

[1] ابن عبد الهادي الحنبلي، العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، مرجع سابق، ص: 25.
[2] محمد ابن أحمد أبو زًهرة، ابن تيمية حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة جديدة، 1999م ص: 112.

واستمر الصليبيون في غاراتهم على الشام ومصر ينتصرون مرة وينهزمون أخرى نحو قرنين من الزمان, حتى إنتهى الأمر بطردهم نهائيا سنة 690هـ على يد الملك الأشرف خليل بن المنصور قلاوون. وبينما كان المسلمون منشغلون بقتال الصليبيين, دهمهم خطر التتار الذين قدموا يجتاحون البلاد الإسلامية وعُرف التتار بأنهم أناس لا خلاق لهم ولا دين, يسجدون للشمس من دون الله, ولا يحرمون لا في مأكل ولا منكح, وينقل ابن الأثير أن التتار لم يبقوا على أحد لما دخلوا البلاد، بل قتلوا النساء والرجال والأطفال وشقوا بطون الحوامل وقتلوا الأجنة»[1].

فأسرفوا في سفك الدماء ونهب الأموال وتخريب البلاد حتى سقطت بأيديهم عاصمة الخلافة سنة 656هـ وأحالوا هذه المدينة العامرة إلى خراب وقتلوا الخليفة العباسي المستعصم بالله.[2]

وبعد استيلاء التتار على العراق وخراسان وغيرها من بلاد الشرق, أصبح الطريق أمامهم ممهدا لغزو الشام, وما لبثوا أن استولوا على حلب ثم دمشق حتى وصلوا بقيادة (هولاكو)[3] إلى غرة في طريقهم إلى مصر, لكن الملك المظفر قطز هزمهم في معركة عين جالوت سنة 658[4]» وفروا مذعورين لكن التتار عادوا مرة أخرى لغزو الشام سنة 699هـ, وقصدوا دمشق فاجتمع أعيان البلد وتقي الدين بن تيمية, واتفقوا على المسير إلى «قازان»[5] سلطان التتار ومواجهته قبل دخول دمشق, واخذ الأمان لأهلها فتوجهوا إليه وكلمه الشيخ كلاما قويا شديدا فيه مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين[6] فحقنت الدماء واندحر التتار.

وفي سنة 700هـ جاءت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام, ففر الكثير من أعيان الناس من تلك الديار, ولم يبق مع العامة الا رجل واحد كان يحث العامة ويحرضهم على الجهاد والمدافعة على الأرض ذلك كان ابن تيمية رحمه الله... وخرجت عساكر من مصر إلى

---

[1] أبو زًهرة، المصدر نفسه، ص: 112

[2] اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ابو الفداء، مرجع سابق، ص: 171-172-174

[3] **هولاكو خان** (1217 - 8 فبراير 1265) حاكم مغولي احتل معظم بلاد جنوب غرب آسيا بعد أن قتل الملايين من أهلها، وتوسع جيشه كثيرا بالجزء الجنوبي الغربي للإمبراطورية المنغولية، مؤسسًا سلالة الخانات بفارس، وتوالت السلالات بعد ذلك إلى أن انتهت إلى إيران الحديثة. وتحت قيادة *هولاكو*، اجتاح المغول بغداد عاصمة الخلافة العباسية. كما تحول المؤرخون من الكتابة العربية للفارسية في عهده. (راجع البداية والنهاية لابن كثير مج:11، ص: ....).

[4] اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، مرجع سابق، ص:188 -189.

[5] .....

[6] اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، مرجع سابق، ص: 189.

الشام, لكن ملك التتار أحس بضعف جيشه فرجع. وعاود التتار سنة 702هـ كرته على الشام وجاءت العساكر المصرية وخرجوا والشيخ لمحاربة التتار مع العساكر المصريين فاجتمع بهم ووعدهم بالنصر وحث الأفراد على الصبر ومواصلة الجهاد ووقعت معركة شقحب[1] وشارك الشيخ فيها مشاركة قوية بعد أن كاد يدب اليأس إلى قلوب الناس, وأفتى الناس بالفطر وأفطر ...فانتصر المسلمون بحمد الله وغنموا مغانم كثيرة»[2].

ومن ذلك الحين أصبح ينظر إلى الشيخ نظر إعجاب ومحبة لما قدم في سبيل الله, فمن هذا العرض الموجز ندرك اضطراب تلك الفترة التي عاش فيها الشيخ مما أدى إلى عدم استقرار البلاد وأثر على داخل البلاد مما جعل الوضع السياسي داخل دولة المماليك يغلب عليه الاستبداد نتيجة الوضع الغير مستقر الذي عاشه السلاطين آنذاك, وكان لذلك الأثر السلبي على العلماء المعاصرين أو المصلحين بصفة خاصة.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

«عاصر ابن تيمية – رحمه الله – مجتمعا في مصر والشام في هذه الفترة يموج بأجناس كثيرة مختلفة في العادات والتقاليد والاخلاق, فكما تقدم جاء الصليبيون وما يحملونه من عادات وأفكار من جهة, وجاء التتار ومعهم تقاليدهم ومبادئهم من جهة أخرى, ثم هاجر بعض البغداديين إلى مصر وخرج البعض من مصر إلى الشام، وهكذا فهذه الخلطة سوف تؤثر فكريا ونفسيا واجتماعيا في العادات والتقاليد ويتكون منها مجتمع مضطرب ليس فيه قرار ولا سكون ...»[3].

ولما كثرت وقائع التتار في بلاد المشرق والشمال وأسرو كثيرا منهم, وباعوهم تنقلوا في الأقطار بمصر والشام وازدادت في أيام الملك الظاهر بيبرس وملؤوا مصر والشام وغصّت بطوائف المغول وانتشرت عاداتهم وطرائقهم فجمعوا بين الحق والباطل, ودفعوا الجيد إلى الرديء. وكان المماليك يعاملون الوافدين معاملة خاصة لتشابههم أو لأنهم من بني عمومتهم.[4]

---

[1] شقحب عين ماء جنوب دمشق بعد الكسوة على يمين الذاهب إلى حوران وهي الآن مزرعة تبعد 40 كلم على دمشق، أنظر ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية لمحمد كرد ص: 23.

[2] إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ابو الفداء، مرجع سابق، ص:20 – 26.

[3] انظر أبو زًهرة ابن تيمية حياته وعصره و آراؤه وفقه، مرجع سابق، ص: 127.

[4] المصدر نفسه، ص: 126.

إن المجتمع في هذا العصر تألف من:

طبقة الأمراء وعلى رأسهم السلطان وحاشيته, وهذه الطبقة لها الحظ الأوفر في النفوذ والحياة فقد اتخذت من ضعف البلاد وما حققته من انتصارات على الصلبيين والتتار مميزا يبيح لهم ما يستولون عليه من أموال وأرض للدولة.

وهناك طبقة العلماء والفقهاء وقد كان البعض منهم يعتمدون الوظائف التي تسند إليهم، فهم في عيش رغيد لما يقومون به من خدمة السلاطين وتنفيذ غاياتهم وتحقيق مآربهم[1], لكن هذا لا ينطبق عن ابن تيمية – رحمه الله – وغيره من بعض العلماء الذين كانوا يصدعون بكلمة الحق, فقد رأينا كيف كان رحمه الله يقف في وجه كل من كان معارض للحق ومخالفه, كما وقف في وجه «قازان» وكلامه له بقوة وشدة حتى عاد النفع على المسلمين.

فالشيخ – رحمه الله – لم يكن ممن يمد يده ليأخذ ولا ممن يذل نفسه ليطلب بل كانت له اليد الطولى على أولئك السلاطين, لما بذله من حث الناس على الجهاد وتهدئة فزعهم وزهده في الدنيا وبما حباه الله من علم غزير دفعه إلى الحرص على اصلاح المجتمع والتزامه بتعاليم الكتاب والسنة عقيدة ومنهجاً وسلوكاً أمّا الطبقة الثالثة فهم عامة الشعب من عمال وتجار كادحين وغيرهم, وهؤلاء لاقوا الظلم والتعسف وهضم بعض الحقوق, ولكن العلماء والفقهاء المصلحين وقفوا معهم ومن هؤلاء العلماء كان شيخ الإسلام – رحمه الله – يقف نصرة للمظلوم وناصحا لحكام المسلمين وبما يعود فلاحه على الراعي والرعية[2].

المطلب الثالث: الحالة الفكرية

يصف ابو زهرة[3] الحالة الفكرية في القرون الثلاث (السادس والسابع والثامن الهجري) فيقول: «تشعبت الحياة الفكرية في عصر ابن تيمية وما سبقه وما تلاه بل تقاربت مناهجها فقد كان القرنان السادس والسابع وبعدهما الثامن تابعا لهما متنافر الأفكار ومضطرب الآراء والمناهج, فعلماء استبحروا في الحديث والتفسير لكن كانوا مقلدين تابعين وليسوا مجتهدين مستنبطين حتى في العقائد ارتضوا التقليد ولم يسيرو وراء البرهان.

[1] انظر السيوطي حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1387ه، 1967م، دار إحياء الكتب العربية، 97/2.

[2] انظر أبو زًهرة ابن تيمية حياته وعصره و آراؤه وفقهه ص 127

[3] أبو زهرة: هو الإمام محمد بن احمد بن مصطفى المعروف بأبي زهرة ولد سنة 1316ه 1898م، في المحلة الكبرى، له العديد من المؤلفات أبرزها: تفسير زهرة التفاسير، تاريخ المذاهب الإسلامية وغيرها توفي رحمه الله سنة 1394ه عام 1974م. (أنظر مقدمة كتاب ابن تيمية حياته وعصره وآراؤه وفقهه).

وفي وسط ذلك الجمود الفكري والشطط الفلسفي, نجد متصوفة جمعوا بين المناهج الفلسفية العقلية والمنازع الروحية, في مقابل صوفية آخرون يدعون إلى تهذيب النفس؛ لكن جاء من بعدهم أتباع قدسوهم واعتقدوا فيهم وجعلوا لهم زيارات تكريما لهم, في خضم هذا الخليط المتلاطم هناك فرق إسلامية أخرى في العقائد والسياسة تتنازع الفكر, وكان التناحر الفكري ظاهرا, وصفة ملازمة لهذا العصر الذي ورّث العداوة والبغضاء والتفرق بين أهل الملة الواحدة»[1].

لكن حتى نتعرف أكثر على العناصر التي غُذي منها ابن تيمية فكريا في هذا العصر وكانت السبب في نشاطه وأرائه واستنكاره ما استنكر وإقراره ما اقر لابد من الإشارة إلى النواحي؛ وهي الاتجاهات التي كانت في ذلك العصر؛ والتي تكشف عن المناهج الفكرية فيه وهذه النواحي هي:

- أحوال الدراسة العلمية والدينية والتأليف.
- والثاني هي الفرق الاسلامية الخالصة والتي امتدّا تاريخها فعاصر أتباعها ابن تيمية.
- والثالث أثر الصوفية والمتصوفة وكذلك الطرق.

أولا: يقول أبو زهرة – رحمه الله –: «اتسمت الدراسات العلمية في عهد ابن تيمية بالتميز الفكري والتعصب المنهجي فكل رأي في العقيدة له إمام متبوع فيه, وكذلك كل مذهب فقهي, وقد توارثت الأجيال ذلك التميز الفكري من القرن الرابع الهجري, حيث اشتدّ الخلاف والجدل في مسائل عقدية فكرية وانتقل ذلك إلى الأجيال مدونا في بطون الكتب, فتجد الكتاب الضخم وكله قائم على شرح الخلاف والتعصب, وقد سرى ذلك إلى المعاصرين لابن تيمية فكان ذلك محل الخلاف الشديد بينه وبينهم.

ومما تميز به هذا العصر كثرة التأليف لا بكثرة الفكر فقد كانت المعلومات كثيرة جدا وتحصيلها كان بقدر عظيم ولكن التفكير المطلق في مصادرها ومواردها بين صحيح الآراء وسقيمها, مقايسة حرة من التعصب الفكري والتحيز المذهبي لم يكن بقدر يتناسب مع تلك الثروة المثرية التي توارثتها الأجيال, فجاء ابن تيمية وفكر في هذه الثروة ونظر إليها من كل جوانبها»[2].

[1] أبو زًهرة ابن تيمية حياته وعصره و آراؤه وفقهه، مرجع سابق، ص: 127.
[2] المصدر نفسه، ص: 133.

ثانيا: ولقد لعبت في نشر هذه الثروة الفكرية الهائلة, الكثير من المدارس التي انتشرت في مصر والشام والشرق, وكان لها نشاط ظاهر في تلك الفترة, وكانت من العوامل التي ساعدت على طلب العلم وتحصيله, وتنوعت هذه المدارس مكانة وموضوعا, فهناك مدارس للحديث وأخرى للفقه عبر أرض الاسلام, كمدرسة ابن قدامة بالشام التي كان يدرس فيها والده, وكذاك المدرسة الظاهرية التي بناها الملك الظاهر, والمدرسة العدلية. وعاش ابن تيمية وترعرع وتغذى منها فكريا وعلميا.

ثالثا: نجد كذلك الذي يرى الجانب الفكري لابن تيمية وجود تلك الفرق الإسلامية السياسية كالشيعة والروافض والفرق الكلامية كالأشاعرة الذين وقعت بينهم وبين ابن تيمية خصومات وزُج في غياهب السجن بسبب مهاجمته لبعض آراء أبي الحسن الأشعري واتهم الحنابلة بأنهم حشوية مجسمة.

فنفى ابن تيمية ذلك, ونجد الكثير من آراءه جاءت للرد على أهل هذه الفرق, وكانت الخصومة بينه وبينهم على أشُدها[1].

ونتج كذلك في هذا العصر, الذي طبع بالمنازعات الفكرية التي كان أساسها التقليد والتعصب, دون النظر المجرد والتفكير الحر كما يقول أبو زهرة – رحمه الله تعالى–.

"ولقد امتاز ذلك العصر أيضا بظهور رجال ممتازين ذوي خاصة بالتصوف لكنه جنح البعض منهم إلى آراء مخالفة في أصل دينه.

وانشغل ابن تيمية بالرد على أصحاب وحدة الوجود وخصهم بالذكر في بعض رسائله, ولقد كان للصوفية في عهد ابن تيمية مكانة كبيرة عند السلطان, فثارت عليه الصوفية بمصر, لكن حموه أنصاره وكادت تقع فتنة لولا أن الله حفظ الجميع, وبعدها بمدة وصل ابن تيمية إلى دمشق واستقر بها وزاول نشاطه العلمي فصنف الكتب وأفتى الناس, وفي سنة 718هـ مُنع الشيخ من الفتوى وسُجن بعدها بالقلعة, وبقي بها خمسة أشهر وثمانية عشرة يوما ثم ورد مرسوما بإخراجه يوم عاشوراء سنة إحدى وعشرين وسبعمائة, ثم لم يزل الشيخ عن عادته يعلم الناس, ويلقي الدروس في أنواع العلوم, وفي سنة 726هـ، وقع كلام في شد

[1] أبو زًهرة مرجع سابق، ص: 138.

الرحال وإعمال المطي إلى قبور الأنبياء والصالحين ونقل عنه مالم يقل فورد مرسوم بسجنه مرة أخرى بالقلعة يوم الاثنين السادس في شهر شعبان من السنة 726هـ.

وبقي الشيخ رحمه الله مقيما بالقلعة سنتين وثلاثة أشهر وأياما ولم يزل في هذه المدة منكبا على العبادة والتلاوة والتصنيف والرد على المخالفين إلى أن توفي ليلة الإثنين العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة من الهجرة (728هـ)[1] رحمه الله رحمة واسعة.

وقد خرجت دمشق برجالها ونسائها وأطفالها لتشييع جنازته, وقد نقل ابن كثير – رحمه الله – عن مؤرخ الشام البرزالي[2] وصفه لجنازة الشيخ: «...ولكنهم اجتمعوا لجنازته لو جمعهم سلطان قاهر وديوان حاضر لما بلغوا هذه الكثرة التي إجتمعوها في جنازته وانتهوا إليها, هذا مع أن الرجل مات بالقلعة محبوسًا من جهة السلطان, وكثير من الفقهاء والفقراء (الصوفية) يذكرون عنه للناس أشياء كثيرة, مما ينفر منها طباع أهل الأديان فضلا عن أهل الإسلام, وهذه كانت جنازته»[3].

[1] انظر: ابن عبد الهادي الحنبلي، العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، ص:284.

[2] البرزالي: علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف بن زاكي الدين محمد بن يوسف بن أبي يدّاس البرزالي الإشبيلي الشافعي، هو من أسرة مغربية رحلت إلى الشام فولد في دمشق سنة 665هـ قال عنه بن تيمية(نقل البرزالي نقرٌ في حجر)، وقد أحبه معاصروه وتلاميذته وكان ابن كثير يقتبس من تاريخه ويراه حجة وصادق الرواية له مصنفات كثيرة وتوفي سنة 739هـ، (أنظر البداية والنهاية لأبن كثير مج: 14).

[3] إسماعيل ابن عمر ابن كثير الدمشقي أبو الفداء، البداية والنهاية، ج:14 ص: 117.

المبحث الثالث: ضبط المصطلحات

لا شك أن لضبط المصطلحات دور مهم في المعرفة, فهو يعتبر ضابطا دقيقا في فهم مراد المتكلم.

فالمصطلح هو: الإطار الذي يمكن فيه تحديد الفكر, وعقلانيته, كما يدقق الرؤية ويعمقها في فهم أي منتوج فكري, ولذلك نجد علمائنا قديما وحديثا لم يُغفلوا هذا الجانب المتمثل في قضية المصطلحات وتحديد مدلولاتها العلمية, وشرحها, فبقدر ضبط هذه المصطلحات بقدر فهم المراد المطلوب من الكلام وبناءا على هذه الأهمية اقتضاء منا المقام أن نحدد ونضبط مصطلحات هذا الموضوع؛ مثل: المعرفة والعقيدة والمراد منهما ومعنى الضابط والقاعدة والفرق بينهما إلى غير ذلك.

المطلب الأول: مفهوم المعرفة:

نظرا لإرتكاز هذه الضوابط ومصادرها على المعرفة واختصاصها بالعقيدة بصفتها ميدان بحثنا, فإن التأصيل العلمي يقتضي البدء بتعريف تحليلي للفظة المعرفة, ولفظة العلم لترابطها ارتباطا كبيرا حتى لتبدوان مترادفين أو متداخلين. فما هو تعريف المعرفة والعلم لغة واصطلاحا؟

1- المعرفة لغة:

قال ابن فارس «العين والرّاء والفاء أصلان صحيحان, يدل احدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض والأخر على السكون والطمأنينة...

نقول: عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة وهذا أمر معروف.

وهذا يدل على ما قلناه من سكون إليه لأن من أنكر شيئا توحش منه نبا عنه»[1]، وهذا يبين أن المعرفة في اللغة ضد الإنكار, وتعود إلى معنى السكون والطمأنينة.

2- المعرفة اصطلاحا:

ذكر العلماء والفلاسفة للمعرفة عدة تعريفات نذكر منها:

«المعرفة إدراك الشيء على ما هو عليه, وهي مسبوقة بجهل, بخلاف العلم، لذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف»[1].

[1] أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء، مجمع المقاييس في اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1379،ص 759.

1- العلم لغة:

يقول ابن فارس: «العين واللام والميم: أصل صحيح واحد يدل على أثر بالشيء يتميز به عن غيره من ذلك: العلامة وهي الراية, والعلم: الراية, والجمع أعلام والعلم الجبل, والعلم نقيض الجهل»[2].

وقال في القاموس المحيط: «علمت الشيء أعلمه علما عرفته»[3]. وبهذا نجد أهل اللغة يفسرون المعرفة بالعلم والعلم بالمعرفة.

2- العلم اصطلاحا:

العلم: «هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع وقال الحكماء: هو حصول صورة الشيء في العقل, وقيل العلم هو إدراك الشيء على ما هو به. وقيل زوال الحفاء من المعلوم والجهل نقيضه»[4].

وفي الأخير نقول: لا تنافي بين تفسير العلم بالمعرفة أو المعرفة بالعلم, وبين أن يكون لكل منهما مع ذلك معنى يختص به, وإنما المقصود اشتراكهما في المفهوم الإجمالي المستند إلى ثبوت معنى في النفس يقتضي السكون والطمأنينة.

ولهذا قال صاحب الفِصل: «العلم والمعرفة اسمان واقعان على معنى واحد وهو اعتقاد الشيء على ما هو عليه وتيقنه وارتفاع الشكوك عنه»[5].

لكن لا ينفي أن تختلف المعرفة عن العلم في بعض الحالات, وقد عقد ابن تيمية في كتابه موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول مفارقة بين المصطلحين – العلم والمعرفة – فقال: «العلم الذي يقترن به حب المعلوم قد يسمى معرفة ... فالمعروف ما تحبه القلوب مع العلم, والمنكر ما تكرهه وتنفر عنه عند العلم به, فلهذا قد يسمى من كان فيه مع علمه بالله حب الله وإنابة إليه عارفا, بخلاف العالم الخالي عن حب القلب وتألهه فإنهم لا يسمونه عارفا ... وقد يراد بلفظ المعرفة العلم الذي يكون معلومه معينا خاصا, وبالعلم الذي هو

---

[1] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني- التعريفات (مؤسسة الحسنى المغرب ط1 1427 هـ 2006 م)، ص 122.

[2] أبو الحسن احمد بن فارس بن زكريا، مادة علم، مرجع سابق، ص 689.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، اعتنى به الشيخ أحمد جاد (دار الغد الجديد، ط1، 1435هـ 2014 م)، مادة علم، ص 1087.

[4] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني- التعريفات، مرجع سابق، ص 87.

[5] أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تح: أيمن عارف الدمشقي، (شركة السحار للطباعة والنشر، ط1، 1431هـ 2010م)، ج: 5، ص: 277.

قسيم المعرفة ما يكون المعلوم كليا عاما ... وإن كان لفظ العلم يتناول النوعين في الأصل ...»[1].

المطلب الثاني: مفهوم العقيدة:

تتكون البنية الإسلامية, من مجموع عناصر ثلاثة وهي: العقيدة, التشريع, الأخلاق, «والمعنى الإسلامي يتكامل لدى المسلم بالعقيدة الصحيحة إذ تستقر في قلبه, وبإتباع شريعته ثم بالأخلاق الفاضلة, إذ يقيم عليها علاقة مع الآخرين غير أن عماد ذلك كله, إنّما هو العقيدة فهو الأساس الأول الذي لابد منه، حتى أن هذه العقيدة إذا غمرت القلب كان صاحبه بذلك مسلما، وإن قصّر في تطبيق العنصرين الآخرين, ولهذا صح أن يطلق الدين على العقيدة وحدها, إذ هي أساس الأمر كله»[2]. فماذا تعني لفظة عقيدة وما هو مضمون مواضيعها في هذا البحث.

أولا: تعريف العقيدة

1- العقيدة لغة:

يقول ابن فارس: «العين والقاف والدال أصل واحد يدل على الشدة وشدةٌ ووثوق ... وإليه ترجع فروع الباب كلها، وتقول: عقدت الحبل اعقده عقدا, وقد انعقد وتلك هي العقيدة.

ويقال: إن المعقد الساحر... وإنما قيل ذلك لأنه يعقد السحر, وقد جاء في كتابه تعالى: «وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴿٤﴾»[3] من السواحر اللواتي يعقدن في الخيوط...»[4], فمراد الكلمة على الزوم

والتأكد.

2- العقيدة اصطلاحا:

فالعقيدة بالمفهوم العام: «هي الإيمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه شك لدى المعتقد»[1].

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، موافقة الصحيح المنقول لصريح المعقول، (دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1405هـ 1985م)، ج:2، ص: 169.

[2] محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق، (دار الفكر، دمشق، ط8، 1402هـ)، ص 80.

[3] سورة الفلق، الآية: 4.

[4] أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة، مرجع سابق، ص: 679- 680.

أمّا العقيدة بالمفهوم الخاص وهي العقيدة الإسلامية فهي: «الإيمان الجازم بالله تعالى وما يجب له في ربوبيته وألُهيته, وأسمائه وصفاته, والإيمان الجازم بقضايا الغيب ومنها الملائكة والكتب والرسل واليوم الأخر, والقدر خيره وشره, وبكل ما جاءت به النصوص من قضايا الاعتقاد, وما أجمع عليه السّلف, والتسليم لله في الحكم والأمر والشّرع, ولرسوله صلى الله عليه وسلم بالطاعة والتعظيم والإتباع»[2].

ثانيا: موضوع العقيدة:

من خلال التعريف فإنّ موضوع العقيدة من حيث كونها علما, هو معرفة الله بإثبات ما له من أسماء وصفات كمال, وتنزيهه عن كل نقص وعيب عن مشابهة المخلوقات, وتقرير التوحيد والإيمان وسائر أصول الاعتقاد، وقد اقتصرنا في مباحث هذا الموضوع – ضوابط المعرفة العقدية– على الأصول التي أشار إليها ابن تيمية في كتابه العقيدة – الواسطية – تحت فصل السنة؛ حيث إعتبر هذه الأصول هي أصولٌ لأهل السنة, ومما قاله – رحمه الله–: «... كما أن الأمة هي الوسط في الأمم, فهم – أي أهل السنة – وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة, وهم وسط في باب أفعال الله بين الجبرية والقدرية[3] وغيرهم, وفي باب الوعيد بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم, وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة وبين المرجئة والجهمية, وفي أصحاب رسول صلى الله عليه وسلم بين الرافضة والخوارج»[4] انتهى كلامه رحمه الله.

---

[1] محمد بن عبد العزيز بن محمد العقيل، العقيدة الإسلامية والمذاهب المعاصرة، جامعة الملك فيصل، كلية الآداب المملكة العربية السعودية، ص: 3.

[2] المصدر نفسه، ص: 3.

[3] القدرية: هم القائلون بنفي القدر ينسبون إلى معبد الجهني (ت80هـ)، كان أول من تكلم بالقدر، وعنه أخذ عن غيلان الدمشقي. (راجع الملل والنحل للشهرستاني، مج01، ص 47).

[4] محمد خليل الهراس، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط1، 1990)، ص 88- 93

المطلب الثالث: مفهوم القاعدة والضابط

أولا: القاعدة لغة:

المراد بالقاعدة الأسس الذي يبنى عليه, فقاعدة كل شيء هي أساسه وقواعد البيت أساسه[1], ومنه قوله تعالى: « وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ»[2], وقوله تعالى: «قَدۡ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ»[3]. وقواعد السحاب أصوله المعترضة في الأفق وكما يطلق هذا اللفظ "القاعدة" على الأمور الحسية كما ترى, فإنه يطلق أيضا على أشياء معنوية منها قواعد العلم أي أسسه التي تبنى عليها[4].

ثانيا: القاعدة في الاصطلاح:

وهي: «قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»[5].

ثالثا: الضابط لغة:

الضابط في اللغة هو: «لزوم الشيء وحبسه, من ضبط, يضبط, ويضبط ضبطا والضبط حفظ الشيء بالحزم»[6].

وقيل ضبط البلاد, إذا قمت بأمرها قياما حازما محافظا عليها[7].

الضابط اصطلاحا:

من العلماء من عرف القاعدة بأنها الضابط وعلى هذا فما قيل في تعريف القاعدة يقال في تعريف الضابط إذ لا فرق بينهما. ولهذا جاء في المعجم الوسيط «الضابط عند العلماء حكم كلي ينطبق عليه جزئياته»[8]، وعلى هذا سار بعض أهل العلم، على أن القاعدة هي الضابط، منهم ابن رجب الحنبلي[9] وغيره[1], وقال في المصباح المنير: «والقاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته»[2].

---

[1] أبي الحسن احمد بن فارس بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة، مرجع سابق، ص 897.
[2] سورة البقرة الآية: 127.
[3] سورة النحل الآية: 26
[4] أبي الحسن احمد بن فارس بن زكريا، مادة قعد، مرجع سابق، ص 897.
[5] علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 95.
[6] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة ضبط، ص 922.
[7] مجمع اللغة العربية، (أعده مجموعة من العلماء)المعجم الوسيط، دار الدعوى، ط5، 2011، ص 533.
[8] المعجم الوسيط مادة ضبط.
[9] ابن رجب الحنبلي: هو الحافظ زين الدين وجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمان بن الشيخ المقرئ شهاب الدين المحدث الشهير بن رجب الحنبلي اشتغل بسماع الحديث، له شروحات لكتب السنة، توفي سنة 795هـ، أنظر شذرات الذهب لابن العماد مج8، ص 579.

وفرق البعض الأخر من أهل العلم بين القاعدة والضابط, ومن أقدم من صرح بذلك ابن السبكي في الأشباه والنظائر وقد عبر عن ذلك بقوله: «الغالب فيما اختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن يسمى ضابطا»[3] وكذلك السيوطي رحمه الله فهو يقول: «إن القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى والضابط يجمع فروعا من باب واحد»[4].

والحاصل أن القاعدة والضابط يشتركان في أن كل منهما حكم كلي ينطبق على فروعه, فالقاعدة تشمل عدة أبواب أما الضابط فهو يختص بباب واحد كذلك القاعدة متفق على حكمها بخلاف الضابط... »[5].

رابعا: أهمية التقعيد عند ابن تيمية

القارئ لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يلمح أنه من أكثر العلماء الذين اهتموا بالتقعيد والتأصيل في كثير من المسائل العقدية والفقهية والخلقية. وهذا يتجلى في العديد من كتبه ورسائله, فكثيرا ما يؤلف – رحمه الله– ويعنون بعناوين تحمل هذه الدلالات "القاعدة".

فقد ذكر تلميذه ابن عبد الهادي مجموعة من كتب الشيخ, غلب عليها هذه التسميات, فنجده يقول: – ابن عبد الهادي – «وله قواعد كثيرة في سائر العلوم, منها قاعدة في الصفات, والقدر, وقاعدة في الصبر.. والشكر..»[6] وغيرها.

وذالك لأنه – رحمه الله – يرى الأهمية القصوى في هذه القواعد والضوابط, أنها سهلة ويسيرة بحيث تكون حافظة للأصول والفروع, وكذلك حافظة من الوقوع في الانحراف عن مراد الله ورسوله ليسرها، فيقول رحمه الله: «لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل, ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت, وإلا فيبقى في كذب وجهل, في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم»[7].

---

[1] انظر ناصر بن عبد الله الميمان، قواعد والضوابط الفقهية عند شيخ الإسلام ابن تيمية، (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1413هـ)، ص 120.

[2] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المقرئ المصباح المنير، معجم عربي عربي،(مكتبة لبنان 1987)، مادة قعد، ص145.

[3] عبد السلام ابن إبراهيم بن محمد الحصين، الضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية، (رسالة ماجستير في أصول الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، دار التأصيل، ط1، 1422هـ 2002م)، ج:1، ص: 74.

[4] المصدر نفسه، ص: 74.

[5] المصدر نفسه، ص: 74.

[6] ابن عبد الهادي، العقود الدرية في مناقب ابن تيمية، مرجع سابق، ص: 41.

[7] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية مجموع الفتاوى، تح: عامر الجزار وأنور الباز، (مكتبة العبيكان، ط1، 1419هـ 1998م)، ص: 110.

الفصل الأول

ضوابط المعرفة العقدية الفطرية

الفصل الأول: ضوابط المعرفة العقدية الفطرية

تمهيد:

لقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان في هذه الحياة من أجل غاية محدودة ووظيفة معينة, وسخر له ما في الأرض جميعا لهذه المهمة العظيمة, إن هذه الغاية العظيمة, والأمانة الثقيلة التي حملها الإنسان وإنفرد بحملها دون سائر المخلوقات, هي خلافة الله في أرضه. هذه الخلافة مشروطة بطاعة الله العظيم, وإمتثال أمره الحكيم وكانت حقيقتها العبادة, قال تعالى: « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (56)»[1].

يقول ابن تيمية – رحمه الله –: «يُعبد في كل زمان بما أمر به في ذلك الزمان»[2] ولمّا علم الله عزّ وجل عظم الأمانة, وثقل التكليف الذي حمله الإنسان, ذلك المخلوق الضعيف, فقد خلقه الله تعالى مفطوراَ بطبعه على معرفة ربه وتوحيده, وتلك الفطرة السوية المهيأة للإيمان والحق وحب الخير. ففطر الله خلقه وجعلهم على هذه الفطرة التي هي الاستعداد الكامل للدين وقيمه, كما قال الله تعالى: «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾»[3], فهذه الآية ترشد إلى طبيعة الفطرة الإنسانية وأنها ذلك الدين القيم, فهي تربط بين الفطرة النفس البشرية وطبيعة هذا الدين, وكلاهما من صنع الله وموافق لناموس الوجود, متناسق مع الآخر في طبيعته واتجاهه, وهذا يدل على أن الخير والميل إليه, أصيل في النفس البشرية, ومتوافق مع أوامر الله ونواهيه.

وبيّن أن البيئة والمجتمع هو الذي ينحرف عن الفطرة, ويفسدها ويلوثها, وإذا انحرفت النفوس عن الفطرة فلن يردها إلا هذا الدين المتناسق معها.

وأن هذه الفطرة التي خُلِق الإنسان عليها تدعوه إلى الحق وإتباعه, وتعظيمه وتقديسه في أقواله وأفعاله وسلوكاته، بل يجب أن تكون كل حركاته وسكناته لهذا الحق. وتؤنبه فطرته إذا خالف, وشعر بذلك وأحس به. كما جعل الله هذه الفطرة مصدرا من مصادر معرفة

---

[1] سورة الذاريات: الآية 56.

[2] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، خرج أحاديثه أشرف خلف، (دار البصيرة الإسكندرية 2003 م)، ص: 41.

[3] سورة الروم: الآية 30.

الإنسان ومقياسا وميزانا يزن به المعاني الصحيحة من غيرها, ويتجلى ذلك في الطمأنينة والإقرار.

فما هي هذه الفطرة؟ وما هي دلالاتها ومعانيها؟ وكيف يراها ابن تيمية؟

المبحث الأول: مفهوم الفطرة

المطلب الأول: الفطرة لغة واصطلاحا

- أولا: الفطرة في اللغة

جاء في اللسان:[1]«فطر الشيء يَفْطُرُه فَطْرًا فا نفطر. وفَطَرَه: شقه, وتَفَطَر الشيء: تشقق, والفطرة جمع فطور وفي التنزيل العزيز: «هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ۝٣»[2], وفطر الله الخلق يفطرهم خلقهم, وقيل معنى الفطرة هي الابتداء وفطر الله الخلق بدأهم. فالفطرة لغة هي الخلقة التي خلق عليها المولود في رحم أمه»[3].

- ثانيا: من معاني الفطرة

لقد اختلف العلماء في معنى الفطرة إلى عدة أقوال يمكن جملها في ثلاث, قال بعضهم:

1- **الفطرة هي الخلقة:** ومما استدلوا به:

قوله تعالى: «وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٢٢»[4] أي خلقني, وأنكر أصحاب هذا القول أن يفطر المولود على الإسلام والإيمان أو معرفة أو إنكار. وقالوا: إنما يولد المولود على السلامة في الأغلب, خلقة وطبعا وبنية ليس معها إيمان ولا كفر, ولا معرفة ولا إنكار, يقول تعالى: «وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٧٨»[5], فمن لا يعلم شيئا استحال منه الكفر والإيمان، ومعرفة وإنكار, وقال ابن عبد البر[6]:

---

[1] محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، تح: محمد علي الكبير ومحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، (دار المعارف القاهرة)، مادة فطرة، ص: 3433.

[2] سورة الملك: الآية 3.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الفيروز أبادي مرجع سابق، ص: 1197.

[4] سورة ياسين: الآية 22.

[5] سورة النحل الآية: 78.

[6] ابن عبد البر: هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الاندلسي القرطبي الفقيه المالكي, والمحدث والمؤرخ ولد سنة 368هـ، له العديد من المؤلفات من بينها التمهيد وجامع بيان العلم وفضله قال عنه الإمام الباجي: كان أعلم أهل المغرب، توفي عام 463هـ، ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص 268.

«هذا القول أصح ما قيل في الفطرة التي يولد الناس عليها والله أعلم »[1] وقد رد شيخ الإسلام على من قال الفطرة هي القدر السابق أومن قال الخلو من المعرفة والإنكار فقال: «معلوم أن جميع المخلوقات بهذه المثابة, فجميع البهائم هي مولودة على ما سبق من علم الله لها, وحينئذ يكون كل مخلوق مخلوقا على الفطرة».

وأيضا لو كان المراد من ذلك لم يكن لقوله: «فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه معنى»؛ فإنهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها, فلا فرق بين التهويد والتنصير. ثم قال: فتمثيله صلى الله عليه وسلم بالبهيمة التي ولدت جمعاء[2] ثم جدعت: يبين أن أبويه غيرا ما ولد عليه.

ثم استطرد رادا: «فقولكم خلقوا خالين من المعرفة, والإنكار, ولا تقتضي الفطرة واحدة منها قول فاسد، فحينئذ لا فرق بالنسبة إلى الفطرة بين المعرفة والإنكار, والتهويد والتنصير والإسلام... فكان ينبغي أن يقال فأبواه يسلمانه ويهودانه وينصرانه فلما ذكر أن أبويه سيكفرانه وذكر الملل الفاسدة دون الإسلام, علم أن الحكمة في حصول سبب مفصل غير حكم الكفر»[3].

2- الفطرة هي الإسلام:

واستدلوا بقول الله تعالى: «فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٠»[4], وذكر ابن عبد البر: «عن مجاهد, وغيره من فقهاء التابعين في قوله عز وجل: «فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا »[5] قالوا: دين الله الإسلام, وفي قوله: «لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِ»[6] قالوا:

---

[1] أبو عمر يوسف ابن عبد الله ابن محمد ابن عبد البر النمري الأندلسي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: سعيد أحمد عراب، (وزارة الأوقاف المملكة المغربية 1412هـ 1992م)، ج:18، ص: 65.

[2] جمعاء: أي لم يذهب من بدنها شيء، انظر القاموس المحيط، مادة جمع، ص: 290.

[3] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج: 2، ص: 409.

[4] سورة الروم الآية : 30

[5] سورة الروم الآية : 30

[6] سورة الروم الآية : 30

لدين الله[1]، واستدلوا بحدي "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء "ثم يقول أبو هريرة اقروا إن شئتم قوله تعالى: «فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ»[2].

كما كان الإسلام هو دين الفطرة, لم يحتج أن يقول فأبواه يسلمانه. وتعقب ابن عبد البر هذا الاستدلال فقال: يستحيل أن تكون الفطرة المذكورة في قول النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام؛ لأن الإسلام والإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح وهذا معدوم من الطفل, لا يجهل بذلك ذو عقل.[3]

وقد رد شيخ الإسلام على ابن عبد البر بقوله: «ولا يلزم من كونهم مولودين على الفطرة أن يكونوا حين ولادتهم معتقدين للإسلام بالفعل, فإن الله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئا ولكن سلامة القلب وقبوله وإرادته للحق الذي هو الإسلام, بحيث لوترك من غير مغير لما كان إلا مسلما»[4]، وهذه القوة العلمية التي تقتضي بذاتها الإسلام ما لم يمنعه مانع, هي فطرة الله التي فطر الناس عليها. وهناك من ذهب إلى أن الفطرة هي البداءة أو هي السنة والإقرار وكلها تدور حول هذه المعاني, وقد ذكر ابن قيم[5] هذه الأقوال وناقشها ورجح منها ما كان قريب من رأي شيخ الإسلام ثم قال: «وهنا ينبغي أن يعلم أنه إذا قيل أنه ولد على الفطرة أو على الإسلام, أو على هذه الملة أو خلق حنيفا فليس المراد به أنه حين خرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويريده فإن الله يقول: «وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا

[1] شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والعليل، تح: د. السيد محمد السيد، (دار الحديث القاهرة 1425هـ 2005 م)، ص: 533 وابن عبد البر التمهيد م: 18 ص: 75.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية الخلق، تحت رقم: 2658

[3] أبي عمر يوسف ابن عبد الله ابن محمد ابن عبد البر النمري الأندلسي، التمهيد، ص 77.

[4] احمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج2، ص: 411.

[5] ابن قيم: هو شمس الدين ابو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي الفقيه الحنبلي والمفسر النحوي الشهير بابن قيم ولد سنة 691هـ, ولازم ابن تيمية وأخذ عنه العلم وقد سجن معه في القلعة ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ, توفي رحمه الله سنة751هـ انظرالبداية والنهاية،ج14ص198.

تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴿٧٨﴾»[1]. ولكن فطرته موجبة مقتضية لدين الإسلام لقربه, فنفس الفطرة تستلزم الإقرار بخالقه ومحبته وإخلاص الدين له وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيء بعد شيء بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض, وليس المراد أيضا مجرد قبول الفطرة لذلك, فإن هذا القبول تغير بتهويد الأبوين وتنصيرهما بحيث يخرجان الفطرة عن قبولها, ... وأيضا فإن هذا القبول ليس هو الإسلام وليس هو هذه الملة, وليس هو الحنفية, وأيضا فإنه شبّه تغير الفطرة بجدع البهيمية الجمعاء, ومعلوم أنهم لم يغيروا قبوله, ولو تغير القبول وزال لم تقم عليه الحجة بإرسال الرسل وإنزال الكتب»[2]. ويقول رحمه الله: «بل المراد أن كل مولود يولد على محبته لفاطره وإقراره له بربوبية وإذعانه له بالعبودية فلو خلي وعدم المعارض لم يعد, عن ذلك إلى غيره, كما انه يولد على محبة ما يلاءم بدنه من الأغذية والأشربة»[3].

المطلب الثاني: الفطرة عند ابن تيمية:

أولا: حب الحق وبغض الباطل:

ولهذا قرر ابن تيمية أن حب الحق وبغض الباطل هو الفطرة التي فطر الله الناس عليها, وهي الدين في أعظم تجلياته .قال رحمه الله: «إن محبة الله أصل الدين وأن كمال الدين بكمالها ونقص الدين بنقصها»[4]. ولأن القلب خلق ليحب الحق ويريده ويطلبه.

وقال رحمه الله: «والله سبحانه خلق عباده على الفطرة التي فيها معرفة الحق والتصديق به ومعرفة الباطل والتكذيب به ومعرفة النافع الملائم والمحبة له, ومعرفة الضار المنافي والبغض له بالفطرة, فما كان حقا موجودا صدقت به الفطرة, وما كان حقا نافعا عرفته الفطرة وأحبته وطمأنت إليه وذلك هو المعروف, وما كان باطلا معدوما كذبت به الفطرة فأبغضته وأنكرته وذلك هو المنكر. قال تعالى: « يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ »[5].

ويفسر – رحمه الله تعالى – قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح:

---

[1] سورة النحل: الآية 78.

[2] شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، شفاء العليل، ص: 540.

[3] المصدر نفسه، ص: 540.

[4] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية مجموع الفتاوى، ج: 5 ص: 202.

[5] سورة الأعراف: الآية 157.

«كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه». فيقول: هي فطرة الإسلام التي هي السلامة من الاعتقادات الباطلة والقبول للعقائد الصحيحة؛ لأن حقيقة الإسلام أن يستسلم لله لا لغيره»[1].

ويقول: «إن الله تعالى فطر عباده على شيئين,إقرار قلوبهم به علما وعلى محبته والخضوع له عملا وعبادة واستعانة, فهم مفطورون على العلم به والعمل له وهو الإسلام...»[2].

«والنفس مفطورة على حب الحق وهو الذي يلائمها ولا شيء أحب إلى القلوب السليمة من الله وهذا هو الحنفية ملة إبراهيم عليه السلام الذي اتخذه الله خليلا[3] وقد قال تعالى: «يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾ »[4].

وسلامة القلب بمحبته لله تعالى وهو الحق المبين ولهذا قال عمر بن عبد العزيز: «إن الله فطر عباده على الحق»[5] ولهذا كانت الرسل إنما تأتي بتذكير الفطر ما هو معلوم وتقويته وإمداده ونفي المغير للفطرة, فالرسل بعثوا بتقرير الفطرة وتكميلها لا بتغيير الفطرة وتحويلها, والكمال يحصل بالفطرة المكملة بالشرعة المنزلة»[6].

ويبين – رحمه الله – أن الانحراف عن الفطرة يكون بفساد في المحبة وهو ضعف في محبة الحق, ويحصل ذلك بمرض في القلب إما بالشك والريب أو بالشهوة.[7]

فالمحبة هي الأصل في أعمال الإنسان، ومحبة الله هي رأس كل خير، ولهذا قال – رحمه الله – «اتفقت الأمتان قبلنا على ما عندهم من مأثور وحكم عن موسى وعيسى عليهما السلام، أن أعظم الوصايا: أن تحب الله بكل قلبك وعقلك وقصدك، وهذا هو حقيقة الحنيفية ملة إبراهيم التي هي أصل شريعة التورات والإنجيل والقرآن، وإنكار ذلك "محبة الله" هو

---

[1] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المصدر نفسه، ج:2 ص: 410.

[2] احمد بن عبد الحليم، بيان تلسين الجهمية، ج 440/4.

[3] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج:6 ص: 160.

[4] سورة الشعراء الآية: 88-89

[5] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المصدر نفسه ج:6 ص: 160.

[6] المصدر نفسه، ج:8 ص458.

[7] انظر المصدر نفسه، ج:5 ص: 225.

مأخوذ عن المشركين والصابئين أعداءإبراهيم الخليل...ومن وافقهم من متفلسف ومتكلم ومتفقه والقرامطة الباطنية...»[1].

ثانيا: الفطرة هي العلوم الضرورية:

وقد فسّر ابن تيمية –رحمه الله– الفطرة تارة أخرى بالعلوم الضرورية فيقول: «الفطرة هي من أقوى العلوم الضرورية فإن ما فطر الناس عليه من معارف أقوى من كونهم مضطرين إليه من المعارف التي يضطرون إليها بعد تصور طرفها أو بعد نوع من التأمل»[2].

– ويعرف الضرورة لغة فيقول: «الضرورة لغة هو معنى الإلجاء والاضطهاد والإكراه»[3].

ثم يبين العلم الضروري: «هو العلم الذي يلزم نفس العبد لزوما لا يمكنه الانفكاك عنه»[4], فهو علم موجود بالضرورة لا بالنظر.

ويقول: «فإن العقل مستلزم لعلوم ضرورية يقينية وأعظمها في الفطرة, الإقرار بالخالق».

وهنا يشترك العقل مع الفطرة في العلوم الضرورية, وهذا لأن الشيخ يفسر تارة العقل بالعلوم الضرورية وتارة الفطرة كذلك؛ "أي" أن الفطرة من أقوى العلوم الضرورية, في حين قد يذكر للعقل مسميات أخرى مثل: العلم والعمل بالعلم وغيرها, وسيأتي مزيد من إيضاح لهذه المسألة إن شاء الله عند الحديث عن علاقة العقل بالفطرة.

المطلب الثالث: أصل الفعل والترك هو الحب والغض:

يؤصل ابن تيمية عليه رحمة الله, قاعدة مهمة وجليلة تفتح للباحث كثيرا من الأجوبة عن مسائل عقدية وشرعية وقد تُمثّل هذه القاعدة شفرة لفهم توالد الأفعال والسلوكات, والحركات لدى الإنسان, ومن خلالها نزداد فهمًا لمعنى الفطرة أو لنتعرف على أبعادها.

– **معنى الحب والمحبة لغة:** قال ابن فارس[5]: الحاء والباء أصول ثلاثة أحدهما اللزوم والثبات والآخر الحبة من الشيء ذي الحب, والثالث وصف القِصَرِ.

---

[1] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج5، ص 203.

[2] المصدر نفسه، ج:4، ص:177.

[3] انظر المصدر نفسه، ج:1، ص:311.

[4] انظر المصدر نفسه، ج:3، ص: 177.

[5] ابن فارس: هو ابن زكريا بن محمد بن حبيب اللغوي الرازي, صاحب المجمل في اللغة، وكان مقيما بهمذان، توفي سنة 395 البداية والنهاية 294:11.

واللزوم الحب والمحبة, اشتقاقه من أحبه إذا لزمه, والمحب: البعير الذي يحسر فيلزم مكانه.[1]
والحب: نقيض البغض, والحب الوداد والمحبة.[2]

- والحب اصطلاحا:

والحب هو الميل إلى الشيء السار... أو النافع فيفضي إلى انجذاب الإرادة إليه[3]. أما المحبة فقيل أصلها الصفاء, أن العرب تقول لصفاء بياض الأسنان ونضارتها حبب الأسنان[4].

ويرى ابن تيمية أن أصل كل فعل وحركة في هذا الكون هو الحب وأن مدار أقوال الإنسان وأفعالهم وحركاتهم وسكناتهم هي المحبة.

فيقول رحمه الله: «إن أصل كل فعل وحركة في العالم من الحب والإرادة كما أن البغض والكراهة أصل كل ترك وأن الحي لا يترك ما يحبه ويهواه إلا لما يحبه ويهواه ... لكن قد يترك أضعفها محبة لأقواهما محبة كما يفعل ما يكرهه لما محبته أقوى من كراهته, وكما يترك ما يحبه لكراهته أقوى من محبته»، ثم يبين رحمه الله أن المحبة أصل للبغض والكراهة كذلك: « ... إن المحبة والإرادة أصل للبغض والكراهة وعلة لها لازمة. وأن المحبة والإرادة أصل في زوال البغيض المكروه فلا يوجد المحبوب إلا لمحبة ولا يزول البغيض إلا لمحبة, فالمحبة أصل كل أمر موجود وأصل دفع كل ما يطلب الوجود, ودفع ما يطلب الوجود أمر موجود لكنه مانع من وجوده ضده, فهو أصل كل موجود بغيض ومانع ولوازمها»[5]، فالمحبة أصل لكل فعل ولكل ترك وهذا يلمسه ويشعره كل إنسان فانه يرى أن أفعاله وسلوكاته تسبقها محبة, إذ هي الموجهة لأفعاله وأعماله بل حتى التفكير, فإن الإنسان لا يفكر إلا فيما يحب كما قال ابن قيم «لا يخلو فكر الإنسان عن أربع مجالات ولا يخرج عنها: إما تفكير في

---

[1] أبي الحسن احمد بن فارس بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة، مادة حبب، ص: 292.

[2] محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، مادة حبب، ص: 742.

[3] د.جميل صليبا،المعجم الفلسفي بالالفاظ العربية والفرنسية والانجليزية والاتينية،(دار الكتاب العالمي،بيروت،لبنان 1414هـ1994م) ج1ص439

[4] شمس الدين محمد ابن أبي بكر ابن قيم الجوزية،روضة المحبين ونُزهة المشتاقين (مؤسسة قصر البخاري للنشر الجزائر 2012)

[5] عبد الحليم ابن تيمية قاعدة في المحبة، تح: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، (دار ابن حزم، ط1، 1420هـ 1999م)، ص: 65 – 66 – 67.

محبوب، أو في طريق تحصيل المحبوب، أو في المكروه أو في طريق دفع المكروه»[1]، «ولهذا فالمحبة هي أصل الفعل والترك وأن كل حي ومتحرك فأصل حركته المحبة والإرادة»[2] ثم يقسم ابن تيمية هذه المحبة التي تتعلق بالمخلوق إلى نوعين حسب المحبوب فهناك محبوب لذاته, ومحبوب لغيره.

فيقول: «فكل حركة أصلها الحب والإرادة من محبوب مراد لذاته ليس لغيره, إذا لو كان كل شيء محبوب لغيره للزم الدور والتسلسل, والشيء قد يحب من وجه دون وجه وليس شيء يحب لذاته من كل وجه إلا الله وحده ولا تصلح الإلوهية إلا له...»[3], لأن التأله هو الحب وقال –رحمه الله– أن صلاح هذه المخلوقات أي الإنسان هو صلاح محبتها: «ولا صلاح للموجودات إلا أن يكون كمال محبتها وحركتها لله تعالى, كما لا وجود لها إلا أن يبدعها الله ... وصلاح الأعمال والحركات بصلاح إرادتها ونياتها...». ثم قال: «ولهذا كان من اجمع الكلم وأبلغه قوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل إمرءٍ ما نوى»[4]، وهذا يعم كل عمل وكل نية, فكل عمل في العالم فهو بحسب نية صاحبه وليس للعامل إلا ما نوى وقصده وأحبه وأراده بعمله»[5].

فبين –رحمه الله– أن أعمال الإنسان وأقواله تقاس بقدر محبة الحق تبارك وتعالى, فكلما قويت محبة المخلوق للحق كلما قربت أقواله وأفعاله من الصواب, وكلما ضعف حبه للحق بعدت أقواله وأفعاله عن الصواب. وأن حب الحق مفطور عليه الإنسان.

ولهذا نجد ابن تيمية بناءا على هذا الضابط يقرر عدة مسائل عقدية مهمة منها، تفسيره للعبادة بالمحبة فيقول: «العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال».[6]

---

[1] شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة في منشور ولاية العلم والإرادة، (دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1424هـ 2003م)، ص: 50.

[2] عبد الحليم ابن تيمية، قاعدة في المحبة، ص: 75.

[3] المصدر نفسه، ص: 75.

[4] أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم:1 وفي كتاب الإيمان باب أن الأعمال بالنيات رقم: 54.

[5] عبد الحليم ابن تيمية، مرجع سابق، ص: 75.

6 عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، شرح العبودية لابن تيمية، (دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ 2000م)، ص:6.

كما يرى أن أصل الشرك هو إتباع للهوى الذي هو حقيقته محبة الإنسان لنفسه وبغضها, لا بحسب محبة الله ورسوله وكذلك بغضها.

ثم يفرق ابن تيميه بين أهل الأهواء وغيرهم من خلال المحبة فيقول: «فالواجب على العبد أن ينظر في نفس حبه وبغضه, ومقدار حبه وبغضه هل هو موافق لأمر الله ورسوله بحيث لا يكون متقدما عنهما؛ "أي" لا يحب ويبغض قبل أن يأمره الله ورسوله؛ وإلا ففيه نوع من أهل الأهواء»[1]. كذلك نجد ابن تيمية يفرق بين المخطئ والمبتدع في الإجتهاد, فمن اجتهد في مسألة من مسائل الدين، فأصاب أو أخطأ فيها فأحب وأبغض على اجتهاده فهو مبتدع، لكن الذي لم يحب ويبغض على اجتهاده وإن أخطأ فهوا مخطئ.[2]

المطلب الرابع: الفطرة ميزان الحق والباطل:

يرى ابن تيمية أن الفطرة هي الميزان الذي أخبر عنه تعالى بقوله: «اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ»[3]، وأن القرآن لا يُفهم إلا من خلال هذا الميزان الذي أنزله الله في جذور قلوب الرجال, وأن قوله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة»[4] كما جاء في الحديث أو على الحنفية السمحاء وأن هذه الحنفية هي حب الحق وبغض الباطل, فالإنسان يولد على هذه الكيفية محبا للحق ,مبغضا للباطل وهذا ما دل عليه القرآن والسنة والعقل, فلا يتصور من إنسان مسلم كان أم كافر أن يكون محب للكذب مبغضا للصدق, أو محبا للجور والظلم مبغضا للعدل, وأن أول من يغير هذه الفطرة الوالدان كما قال صلى الله عليه وسلم: «فأبواه يهودانه أو ينصرانه» فأول من يغير الحق هما الأبوان وذلك لأن الولد يحب والديه , فيفعل المكروه له محبة لوالديه ويداوم على ذلك فيختل هذا الميزان, ثم تختل بعده المفاهيم والمعارف الصحيحة الفطرية للدين, وكلما ازداد انحراف على الفطرة ضعف حب الحق في قلب الطفل, ويترتب عن ذلك أقوال وأفعال منحرفة عن عقيدة التوحيد, وهكذا كلما ضعفت محبة الحق ضعفت أفعاله وأقواله في القلب والعكس صحيح, كلما قوي حب الحق في قلب إمرءٍ صح فهمه واستقام قوله وعمله واعتقاده وعظم بغضه للباطل والنفور منه

[1] انظر أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:14، ص: 342.

[2] انظر أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، القواعد النورانية تح: عبد السلام محمد علي شاهين، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ 1994م)، ص : 64

[3] سورة الشورى الآية: 17.

[4] تم تخريجه في الصفحة: .....

واستقر ميزانه وتجلى ذلك باطمئنانه للحق وسكونه له, وتحيره من الباطل ونفوره منه, وتجلت له المعاني الصحيحة الموافقة للفطرة من المعاني الباطلة المخالفة للفطرة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «البر ما طمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ماحاك في النفس وتردد في الصدر»[1].

أولا: تعريف الحق:

- **الحق لغة:** جاء في اللسان الحق نقيض الباطل وجمعه حقوق, والحق من أسماء الله تعالى أو من صفاته وهو ضد الباطل وهو الموجود الثابت[2].

- **الحق اصطلاحا:** عرفه ابن حزم[3]: « الحق هو كون الشيء صحيح الوجود»[4], وقيل الفرق بينه وبين الحقيقة أن الحقيقة تطلق: على ما وضع من القول, موضوعه في أصل اللغة سواء كان حسنا أو قبيحا. والحق ما وضع موضعه من الحكمة, ولا يكون إلا حسنا, لذلك من أسماء الله الحسنى الحق.

ففي الحقيقة تبين الأمر على ما هو عليه حسنا أو قبيحا بخلاف الحق: فهو بيان لما هو حسن, ويجب أن يكون حسن وبه يعرف الصواب»[5].

وبين ابن تيمية أن الحق نوعان: حق موجود وبه يتعلق الخبر الصادق, وحق مقصود وبه يتعلق الأمر والعمل الصالح, وضد الحق الباطل، والحق موجود إذا أخبر عنه بخلافه كان كذبا، فالحق موجود والباطل معدوم.[6]

---

[1] ذكره ابن رجب في جامع العلوم والحكم رقم 27 وقال حديث حسن وقال النووي رويناه: في مسندي الإمامين أحمد بن حنبل والدارمي.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص: 375.

[3] ابن حزم: هو أبو محمد علي بن أحمد ابن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ولد ابن حزم 384هـ عرف بالعلم وقوة الحجة له العديد من المؤلفات أهمها –كتاب المحلى في الفقه –وكتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل توفي رحمه الله سنة 456هـ.

[4] أبي محمد علي ابن أحمد ابن سعيد ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: محمود حامد عثمان (دار الحديث، 1426هـ 2005م)، ص: 55.

[5] من منتديات أهل السنة بالعراق: (منتديات اللغة العربية والبلاغة الفرق بين الحقيقة والحق, 2013/08/30).

[6] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج:1، ص: 326.

ثانيا: تعريف الباطل:

قال بن فارس الباء والطاء واللام أصل واحد وهو ذهاب الشيء وقلة مكوثه ولبثه, يقال بطل الشيء بطولاً وسمي، الشيطان الباطل لأنه لا حقيقة لأفعاله»[1], والباطل نقيض الحق, وهو مالا ثبات له عند الفحص عنه, وقد يقال ذلك في الاعتبار إلى المقال والأفعال.[2]

ومعنى أن الفطرة هي ميزان الحق والباطل؛ أن الإنسان يقبل القول أو يرده لما فيه من الحق والباطل؛ فيطمئن للحق وينفر من الباطل, وقد دل على ذلك القرآن والسنة والعقل, وذكر ابن تيمية هذا الضابط في باب الإلهام الصادق ووضع له شروط ألا يعارض القرآن والسنة, ثم أشار إلى أن الكتاب والسنة قد دلا عليه, فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم[3]: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله»، ثم قرأ قوله تعالى: «إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ»[4]. وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الطويل: «واعظ الله في قلب كل مؤمن»[5]، وقال حذيفة:« إنّ في قلب المؤمن سراج يزهر »[6]، وأن الله فطر عباده على الحنفية وهي حب الحق المعروف، وبغض الباطل المنكر المكروه, فالقلوب مفطورة على ذلك, وفي الصحيحين عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله أنزل الأمانة في جذور قلوب الرجال فعلموا من القرآن وعملوا من السنة»[7]. وقوله في جذور أي أصلها[8].

وقال صلى الله عليه وسلم: «البر ما طمأنت إليه النفس وسكن إليه القلب، والإثم ما حاك في نفسك وإن أفتاك الناس وأفتوك»[9]، ومعنى ذلك أن الله خلق القلوب تطمئن للحق في

---

[1] أبي الحسين أحمد بن فارس، معجم المقاييس في اللغة، مادة بطل، ص 13.

[2] الراغب الأصفهاني مفردات ألفاظ القرآن تح: صفوان عدنان داودي، (دار القلم، دمشق، ط4، 1430هـ ,2009م)، باب بطل، ص 129.

[3] أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح – التفسير، تحت رقم: 3127 وقال حديث غريب.

[4] سورة الحجر الآية: 75.

[5] أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح، في الأمثال 2859 وقال حديث غريب

[6] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية مرجع سابق، ج:3 ص: 339.

[7] أخرجه البخاري في الصحيح، في الرقائق، تحت رقم 6497.

[8] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مرجع سابق، ج: 3 ص: 338

[9] أخرجه عثمان ابن سعيد الدارمي، السنن، باب البيوع، ج: 2، ص: 245.

الأقوال والأفعال وإن جحدته, وتتحير من الباطل وتنكره وإن قبلته ولهذا قال تعالى: «قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ»[1].

«فنفى الله عنهم التكذيب وأثبت الجحود, ومعلوم أن التكذيب باللسان لم يكن منتفيا عنهم, فعلم أنه نفى عنهم تكذيب القلب»[2].

ولهذا قال تعالى: « وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ».[3]

والطمأنينة في القلب غير علم القلب وتصديقه فيطمئن الإنسان للحق رغم أنه جاحد وينكر الباطل رغم أنه له فيه هوىً[4].

والفطرة مقياس يجدها الإنسان في نفسه في بعض الأحيان, عند ورود معتقدات وإرادات منها الحق والباطل, سواء كانت أقوالا أو أفعالا؛ وفي مجال ترجيح الرأي أو معتقد على آخر نجده مدفوعا بفطرته إلى ترجيح ما فيه حقا وان أظهر معارضته, ودفع ما فيه الباطل وان أظهر موافقته[5].

فالقلب يعرف الحق وإن جحده وينكر الباطل وإن أظهره ولهذا قال ربنا: «بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ»[6].

يتجلى ضابط الفطرة في أن معرفة الله فطرية, لا يستطيع القلب المخلوق إنكارها؛ بل حتى إنكاره لله عز وجل هو معرفة له واثبات, فكيف ينكر الإنسان شيء هو لا يعرفه؟!! فلا بد أن تسبق معرفته لله إنكاره له.

وعلى هذا فإن الله عز وجل لا يحتاج إلى دليل كما يتصور من يتصوره؛ لأن الإيمان بالله أقوى من الدليل, بل إذا بحث عن دليل كان في الدليل شبهة شعر بها القلب, لأن هذا من توضيح الواضحات, فهذه المخلوقات تعرف ربها بدون دليل, فكيف وهو الخلّاق العظيم؟!!!.

---

[1] سورة الأنعام الآية: 33.

[2] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ..... ج: 3 ص: 338

[3] سورة النمل الآية: 14.

[4] أنظر أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مرجع سابق، ج:4 ص: 147

[5] محمد السيد الجليند، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، (شركة مكتبات عكاظ، المملكة العربية السعودية، ط3، 1403هـ 1983م)، ص: 276.

[6] سورة القيامة الآية: 14- 15.

قال ابن تيمية رحمه الله: «الفطرة تعرف الخالق بدون هذه الآيات الكونية فإنها قد فطرت على ذلك, ولو لم تكن تعرفه بدون هذه الآيات لم تعلم أن هذه الآية له, فإن كونها أية له دالة عليه مثل كون الاسم يدل على المسمى, فلا بد أن يكون قد تصور المسمى قبل ذلك, وعرف أن هذا اسم له, فكذلك يكون هذا دليلا على هذا, يقتضي تصور المدلول عليه وتصور أن ذلك الدليل مستلزم له, فلا بد في ذلك أن يعلم أنه مستلزم للمدلول, فلو لم يكن المدلول متصورا لم يعلم انه دليل عليه, فمعرفة الإضافة متوقفة على تصور المضاف والمضاف إلية. ومثال ذلك, قولنا أن الشمس دليل على وجود النهار فلا بد أن نعرف النهار قبل معرفتنا الشمس دليل على النهار, فالحق ثابت لا تستطيع القلوب إنكاره بل تطمئن وتستقر له»[1].

المطلب الخامس: المعرفة الصحيحة لا تعارض المعرفة الضرورية

أولا: معنى المعرفة الضرورية

الضرورة لغة: هي الإلجاء والإنكار.[2]

المعرفة الضرورية: عرفها الإمام أبو بكر الباقلاني[3]: «أنه علم يلزم نفس المخلوق لزوما لا يمكنه معه الخروج عنه ولا الانفكاك منه ولا يتهيأ له الشك في متعلقه ولا الارتياب به»[4].

وقد استدل على وجود هذا العلم الضروري القرآن والسنة والعقل, قال تعالى: «يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ»[5] والمعروف ضد المنكر, فالمعروف ما عرفته النفوس والمنكر ما تنكره, وإن جحدت أو وافقت.

وكذلك دل العقل على العلم الضروري, بل إنّ نفيُ العلم الضروري نفيٌ للعلوم كلها؛ لأن العلم الذي ينال بالنظر لابد أن ينتهي إلى علم ضروري, ولهذا قسم ابن تيمية –رحمه الله– العلوم إلى علم ضروري وعلم نظري, فالعلم الذي ينال بالنظر لابد أن ينتهي إلى علم

---

[1] أنظر أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، ج:1، ص: 39-40.

[2] أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مادة ضرر، ص: 2574.

[3] أبو بكر الباقلاني: هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني من كبار علماء الكلام انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة له مصنفات منها: التمهيد في الرد على الملاح والرافضة والمعتزلة, وغيره ولد بالبصرة سنة 338هـ وتوفي في سنة 403هـ راجع البداية والنهاية، لابن كثير ج:11، ص 306.

[4] القاضي أبي بكر محمد الطيب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل تح: عماد الدين أحمد حيدر (مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ 1987م)، ص: 26.

[5] سورة الأعراف الآية: 157.

ضروري فطري: «... فإن كل علم ليس بضروري فلابد أن ينتهي إلى علم ضروري؛ إذ المقدمات النظرية لو أثبتت بمقدمات نظرية للزم التسلسل في علوم النظرية, وهو باطل بالضرورة واتفاق العقلاء من وجوه؛ فإن العلم النظري هو ما يحصل بالنظرة في مقدمات معلومة بدون النظر إذ لو كانت تلك المقدمات أيضا نظرية لتوقفت على غيرها فيلزم تسلسل العلوم النظرية في الإنسان, والإنسان حادث كائن بعد أن لم يكن والعلم الحاصل في قلبه حادث, ولو لم يحصل في قلبه علم إلا بعد علم قبله للزم أن لا يحصل في قلبه علم ابتداء, فلزم من ذلك من علوم ضرورية أولية يبتدئها الله في قلبه وغاية البرهان أن ينتهي إليها»[1], وبهذا يتبين أن المبطل للمعارف والعلوم الضرورية مبطل للعلوم كلها ومن أهم المعارف العقدية التي دعت إليها الفطرة هي: إثبات الكمال لله عزّ وجل. وإثبات الكمال لله معروف ضرورة.

والكمال لغة: هو التمام تقول كَمَلَ كمالاً وكُمُولةً فهو كامل وكمّلَهُ أتمه, وهو ضد النقص.[2]

والكمال والنقص هما قطبا الرحى في حديث ابن تيمية – رحمه الله – عن الصفات نفيا وإثباتا, فكل صفة تضمنت كمالا لا نقص فيها فالله أحق بها, وكل نقص فالله منزه عنه, وأن معنى الكمال والنقص عند إطلاقه أو نفيه يجب أن يؤخذ من الشرع, حتى لا نصفه سبحانه بما قد يظن أنه كمالا في حقه, وهذه طريقة سديدة في التنزيه بني عليها ابن تيمية مذهبه في الصفات.

«ثم لا يكفي في الإثبات مجرد نفي التشبيه؛ لأنه لو كان ذلك كافيا لجاز أن يوصف سبحانه بما لا يكاد يحص من صفات المحدثين مع نفي التشبيه كما وصفه بعضهم بالحزن والبكاء, فالاقتصار على ما قد يظن كمالا مع نفي المماثلة ليس كافيا في التنزيه, بل لابد من الاعتماد في ذلك على ضابط مانع, فما سكت عنه الشرع نفيا وإثباتا سكتنا عنه, ونثبت ما علما ثبوته وننفي ما علمنا نفيه»[3].

والقرآن راعى في الإثبات والنفي معنى الكمال والنقص, ولم يراع معاني مخترعة, كالتركيب والحيز والجهة التي تحدث عنها المتكلمون, فهو موصوف بكل صفات الكمال

[1] انظر أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ج:2 ص:261.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة كمل، ص: 1371.

[3] انظر أحمد عبد الحليم ابن تيمية، الرسالة التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، تح: فواز أحمد زمرلي، (دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ 2010م)، ص: 85

الواردة في القرآن الثابتة في حقه تعالى, فالذي يسمع ويبصر أكمل من الأعمى والأصم, ومن يفعل بمشيئته أكمل من يفعل بالاضطرار, وإلى هذا نبه القرآن بقوله تعالى: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ»[1] فمعرفة الكمال لله دلت عنها الضرورة والفطرة وكل معرفة خالفت المعرفة الضرورية فهي معرفة غير صحيحة, ويُعطي ابن تيمية مثلا آخر على المعرفة الضرورية والمعرفة الغير ضرورية, فالمعرفة الضرورية كالقول بأن الموجود: إما داخل العالم أو خارجه, فلا يتصور وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه, مثل ما ذهب إليه بعض المتكلمين, فإذا أطلق على موجود (لا داخل العالم ولا خارجه) رفضته الفطرة والضرورة.

المبحث الثاني: ضوابط المعرفة العقدية العقلية:

إن الله تعالى حين خلق الإنسان لم يخلقه عبثا, ولم يتركه هملا, فوهب له عقلا ليميز به الخير والشر والضار والنافع, ويتدبر به أمور معاشه ويعرف به فضل الله ونعمه لكن هذا العقل له طاقات محدودة فهو محتاج إلى نور ربه, من وحي وهدى, ولن يستطيع أن يدرك الغيب بعقله وهو مُسلّم بذلك.

إلا أن هناك من جعل هذا العقل حاكما على كل شيء وقدسه وألهه, فجعله أصل للنقل ومقياس للحق والباطل فهو عندهم من باب الجواهر لا من باب الأعراض.

في المقابل هناك من أهمل العقل ولم يعطه المكانة اللائقة به, في حين يرى الآخرون أن العقل شرط في كل معرفة وعلم, وجعلوه من باب الأعراض والغرائز, لا من باب الجواهر القائمة بذاتها.

– فماذا تعني كلمة العقل؟ وكيف نظر إليها بن تيمية؟

المطلب الأول: مفهوم العقل

أولا: العقل لغة: قيل العقل: الحجر والنهى ضد الحمق, والجمع عقول ... والعقل القلب والقلب العقل, ويسمى العقل عقلا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه, وقيل العقل هو التمييز الذي به يتميز الإنسان من سائر الحيوان.[2]

[1] سورة الرعد الآية: 16.

[2] محمد بن مكرم جمال الدين بن منظور الأنصاري، لسان العرب، مادة عقل، ص 3035.

قال صاحب القاموس المحيط: «العقل العلم, أو هو العلم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها وكمالها ونقصها وهو العلم بخير الخيرين وشر الشرّين, أو هو قوة بها يكون التمييز بين القبح والحسن»[1].

ثانيا: العقل اصطلاحا: وقد اختلفوا في تعريفه.

قيل: «جوهر مجرد عن المادة في ذاته مقارن لها في فعله, وهي النفس الناطقة التي يشير إليها كل أحد بقوله أنا.

وقيل: العقل جوهر روحاني خلقه الله تعالى متعلقا ببدن الإنسان.

وقيل: نور في القلب يعرف الحق والباطل»[2].

ثالثا: العقل عند ابن تيمية:

يقول ابن تيمية: «العقل في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلا ويراد به القوة التي بها العقل, ويراد به العلوم والأعمال الحاصلة»[3].

فالعقل عنده صفة, وقد سماهُ عرضا قائما بالعاقل وعلى هذا دل القرآن: «أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا»[4].

«فالعقل لا يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه, ولا عمل بلا علم؛ بل إنما يسمى به العلم الذي يعمل به»[5].

ثم يقول مبينا العقل وحقيقته: «والعقل المشروط في التكليف لابد أن يكون علوما يميز بها الإنسان بين ما ينفعه وما يضره, فالمجنون الذي لا يميز بين الدراهم أو النافع من الكلام والضار فليس بعاقل»[6].

وقال في معرض أخر من كلامه: «والعقل هو غريزة, أو علم, أو عمل بالعلم ليس العقل جوهر قائما بنفسه»[7]، كما يتصوره الفلاسفة وبعض المتكلمين: –جوهر قائم بذاته – ... فإن

---

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، حرف العين، باب اللام، ص: 1074.

[2] علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، باب العين، ص 86.

[3] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج1: ص: 176.

[4] سورة الحج الآية: 46.

[5] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:5 ص:128

[6] المصدر نفسه، ج:1، ص: 153.

7 المصدر نفسه، ج:9، ص:480.

ما ذكروه من المجردات والمفارقات ينتهي أمرهم فيه إلى إثبات النفس التي تفارق البدن بالموت, وإلى إثبات ما تجرده النفس من المعقولات القائمة بها, فهذا منتهى ما يثبتونه من الحق في هذا الباب، أي أن العقل هو النفس.[1]

ثم يقول –رحمه الله–: «ولم يثبت حديث صحيح في العقل بل كل الأحاديث ضعيفة؛ بل هي موضوعة, منها: «أن أول ما خلق الله العقل: فقال له: أقبل فأقبل, فقال له: أدبر فأدبر فقال وعزتي ما خلقت أكرم عليّ منك, فيك آخذ وبك أعطي, ولك الثواب, وعليك العقاب»[2].

وحديث: «أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم»[3].

المطلب الثاني: علاقة العقل بالفطرة

تبين من خلال ما طرح, أن الفطرة عند ابن تيمية هي حب الحق وبغض الباطل أو القابلية للحق والنفور من الباطل, أو هي العلوم الضرورية التي غرسها الله في قلوب عباده.

أما العقل فيرفض ابن تيمية أن يسميه من باب الجواهر, بل هو من باب الأعراض ولذلك سماه غريزة, وعرضا وصفة وكذلك علما أو عملا بالعلم.

وهكذا العقل فقد يراد به الغريزة أو العلوم الضرورية وقد يراد به العقل المكتسب أو العمل بذلك العلم, فإن كان هو العلوم الضرورية فهنا يشترك مع الفطرة التي تارة يسميها ابن تيمية علوم ضرورية, وحب الحق وبغض الباطل تارة أخرى.

وقد قسم بعض العلماء مسمى العقل إلى: « ... قسمين, غريزة ومكتسب, فالغريزي هو العقل الحقيقي, وله حد يتعلق به التكليف لا يجاوزه إلى الزيادة, ولا يقصر عنه إلى النقصان, وبه يمتاز الإنسان عن سائر الحيوانات, فإذا تم في الإنسان سمي عاقل وخرج إلى حكم الكمال.

وأما العقل المكتسب فهو نتيجة العقل الغريزي, وهو نهاية المعرفة, وصحة السياسية, وإصابة الفكرة, وليس لهذا حد لأنه ينمو إن استعمل, وينقص إن أهمل»[1].

---

1 المصدر نفسه، ج:1، ص: 176.

2 أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وكذلك أبو حاتم البستي، والدارقطني، ورواه البيهقي في الشعب، (4633) من حديث أبي أمامه.

3 أخرجه شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي في المقاصد الحسنة في ما اشتهر على الألسنة، رقم 180، ص 93. وقال وقد عزه الحافظ ابن حجر لمسند الحسن بن سفيان من حديث ابن عباس وسنده ضعيف جدا, والعجلوني في كشف الخفاء 196/1 وقال ابن تيمية لم يرويه أحد من علماء المسلمين الذين يعتد بهم في الحديث.

وقال غيره: يمتنع أن يتجرد المكتسب عن الغريزي, ولا يمتنع أن يتجرد الغريزي عن المكتسب؛ لأن الغريزي أصل يصح قياسه بذاته, والمكتسب فرع لا يصح قيا سه إلا لأصله.

وأما الفطرة كما رأينا قد تطلق على العلم الضروري الغريزي وقد يراد بها القابلية لدين الحق كما قال ابن تيمية –رحمه الله– ويمكن أن نجمل العلاقة بين الفطرة والعقل من جهتين اثنتين:

أولا: علاقة الفطرة بالعقل الغريزي:

– إن مبادئ هذا العقل فطرية ويمكن أن يقال عنها بعبارة أخرى بديهية, أو قبلية, أو ضرورية.

ومعنى قولنا فطرية أن الله سبحانه خلقها في النفس البشرية, قبل مباشرتها "أي" معرفة خارجية, ومع كونها تتضح بعد ذلك ويكون هذا الوضوح سائغا للنفس نحو مقتضياتها, كما أنها قد تتأثر بعوامل خارجية فتغفل النفس عن شيء منها, أو يخفت وضوحها, وهي مع ذلك ضمرت في النفس تعود لوضوحها كلما انجلى غشاؤها بالتذكير أو بزوال العوامل الخارجية ونحوها.[2]

ومع هذا فلا يلزم من القول بفطريتها أن تكون متحققة بالفعل, بل يمكن أن تكون فطرية مع أن وجودها إنما هو بالقوة لا بالفعل, بمعنى أن الإنسان مفطور على التسليم بها بمجرد تصورها بحيث لا يحتاج في ذلك إلى برهان, فهي فطرية لا بمعنى أنها كاملة في النفس, وإنما بمعنى أن الغريزة العقلية تقتضيها بالضرورة, وعلى هذا فليست فطريتها هي مجرد إمكانها بل هي وجوب تحقيقها مع سلامة الحواس والغريزة العقلية[3].

«أما قولنا بديهية فيعني أنها لا تحتاج بعد توجه العقل إلى شيء أصلا»[4].

والمراد بكونها ضرورية أنه لا يمكن دفع ما سلمت به عن النفس لأن العلم الضروري هو الذي يلزم النفس ويلجئها.

---

[1] أبي الحسن الماوردي، أدب دنيا ودين، تح: محمد كريم راجح، (دار اقرأ، بيروت، ط4، 1405هـ 1985م)، ص:9.

[2] عبد الرحمن بن زيد الزندي، مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، دراسة نقدية في ضوء الإسلام، (مكتبة المؤيد، ط1، 1412هـ 1992م)، ص: 330.

[3] عبد الله بن محمد القرني، المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، (ط2، 1429هـ 2008م)، ص: 298.

[4] علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص: 63.

وقد فسر بعض العلماء –رحمهم الله تعالى– الفطرة بهذا المعنى: «فالفطرة هي ما يعم الهداية الفطرية والشعور الفطري, والقضايا التي يسميها أهل النظر ضروريات وبديهيات والنظر العقلي العادي, ويقصد بها ما يتيسر للأميين ونحوهم ممن لم يعرف علم الكلام والفلسفة»[1].

فمبادئ العقل تتسم بالعمومية ومعنى هذا؛ شمول هذه المبادئ القبلية ومقتضياتها لكل العقول بحيث تكون الحقيقة واحدة عند جميع الناس, لكن هذه العمومية لكل العقول بدرجة واحدة من الحضور والوضوح والبداهة, أو أنهم يتفاوتون في ذلك, هذا مما اختلف فيه بعض الباحثين إلا أن ابن تيمية ذهب إلى أن هده المبادئ الفطرية قد تضمر وقد تكون باهته وقد تكون واضحة بأسباب اضطرارية أو كسبية, لذلك يرى أن الضرورة نسبية, وقد يتحول العلم النظري على اضطراري وهذا باختلاف الناس لأنهم يتفاوتون في قوى أذهانهم أعظم من تفاوتهم في قوى الأبدان.[2]

ثانيا: علاقة الفطرة بالعقل المكتسب

بعد بيان علاقة الفطرة بالعقل الغريزي الذي هو البديهيات والأوليات والضروريات, التي يحصل بها الإنسان اليقين بالمقدمات الضرورية لا عن قياس أصلا ولا عن فكر وبيان أن كل منها جزء من الآخر أو يقوم عليه.

فالعلاقة بين الفطرة والعقل المكتسب الذي يتكون من حقائق مكتسبة ومقولات كرسها الاستعمال, وقيم مقبولة بالاشتراك ونحو ذلك من الاستنباطات والقياسات ويمكن تلخيص هذه العلاقة فيما يلي:

1– إن العمليات العقلية تقوم على الفطرة وتعتمد عليها، ويبين ابن تيمية ذلك في قوله «البرهان الذي ينال بالنظر لابد أن ينتهي إلى مقدمات ضرورية ... فإن العلم النظري الكسبي هو حاصل بالنظر في مقدمات معلومة بدون النظر إذ لو كانت تلك المقدمات أيضا نظرية لتوقفت على غيرها فيلزم تسلسل العلوم النظرية في الإنسان, والإنسان حادث كائن بعد أن لم يكن والعلم الحاصل في قلبه حادث لم يحصل في قلبه على علم إلا بعد علم قبله

[1] انظر عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، القائد إلى تصحيح العقائد، تح: ناصر الدين الألباني، (المكتب الإسلامي بيروت، ط3، 1404هـ 1984م)، ص: 37.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الرد على المنطقيين، تح: الشيخ عبد الصمد الكتبي (مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1426هـ 2005م)، ص: 131.

لزم أن لا يحصل في قلبه علم ابتداء فلابد من علوم بديهية أولية يبتدئها الله في قلبه وغاية البرهان أن ينتهي إليها»[1].

فالأمور الفطرية هي أصل الأقيسة العقلية إذ الاقيسة تتكون من المقدمات الفطرية, فمبنى العقل وأحكامه على صحة الفطرة وسلامتها، ومما يؤكد قوة هذه العلاقة بين الفطرة والعقل المكتسب قول أحد الفلاسفة: «إن من الصعب أن نضع حدا فاصلا بين الأحكام الأولية التي يقوم بها العقل بفطرته والأحكام المكتسبة من التجربة»[2].

فالعقل ليس مستقلا «لأن الدوافع الفطرية والعضوية النفسية تعتبر قوة ضاغطة على (عقل) الإنسان توجهه لإشباعها, ولها دور في توجيه وتوظيف العمليات العقلية»[3].

2- يذهب ابن تيمية إلى أن الفطرة أقوى من العقل «تقدم على العقل عند التعارض فلا ترد بما دلت علية مقاييس العقل ولا تعارض فيها, لأنها يقينية, ومقاييس العقل قد تكون ظنية؛ ولأنها لو كانت يقينية لم تعارضها؛ لأن اليقينيات لا يمكن أن تتعارض لوجوب كونها حقا, واستحالة خطأ أحدهما»[4].

والمعارف الفطرية لا يمكن تغيرها ما دامت مرتبطة بالشعور والإدراك والحركة, لكن يمكن تظليلها في نتائجها أم المعارف العقلية قد تخطئ.

- دلالات الأقيسة العقلية, كقياس الغائب على الشاهد بجوامعه والقياس شمولي أو الأرسطي, دلالته كلية والكليات في الأذهان لا في الأعيان بخلافه دلالات الفطرة فهي من قبيل استلزام مدلولها.[5]

3- إن الفطرة تفيد ما لا يفيده القياس, لأن ما وضعه المناطقة من أدلة منطقية كانت نتيجة استقرار لما في الفطرة البشرية حيث صيغ في مواد كلامية، بعد أن كانت الفطرة تحسه

---

[1] أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1985 ج261/2.

[2] عبد الرحمان بن زيد الزندي، مصادر المعرفة في فكر الدين والفلسفي، مرجع سابق، ص: 383.

[3] عبد الرحمان بن زيد الزندي، مرجع سابق، ص: 343.

[4] أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، إعتنى به مجموعة من أهل العلم احمد بن علي الأقصوري، وأشرف بن موسى وأبو عثمان محمد بن رمضان وعيد بن علي الزعيفي، (المكتبة التوفيقية، مصر، ط1، 2013م) ج1: ص: 252-254.

[5] عبد الله بن نافع الدعجاني، منهج ابن تيمية المعرفي، مرجع سابق، ص: 128.

وتتعامل مع الأشياء على أساسه, لكن هذا الاستقراء جهد بشري ليس معصوما ومن هنا كان ورود الخطأ فيه.[1]

ومما يؤكد أنها تفيد ما لا يفيده القياس أنها تدرك كيفية تركيبه وارتباط مقدماته بعضها ببعض بغير تعلم وإن كان لا يجري على طرق المناطقة, فالناس بفطرتهم يتكلمون الأنواع الثلاثة والتدخل والتلازم والتقديم كما يتكلم بحساب وغيره وبذلك يرتبون النتائج على المقدمات الصادقة.[2]

المطلب الثالث: العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح

لا تمثل علاقة العقل بالنقل أية مشكلة في رؤية ابن تيمية المعرفية كما تشكلها المناهج الأخرى, إذ العلاقة بينهما في نظره علاقة انسجام وائتلاف وتكامل؛ لأن أصل النقل الصحيح الكتاب, والعقل الصريح الميزان, وكلاهما من مصدر واحد وهو الله عز وجل الذي أنزلهما وبعث بهما أنبياءه ورسله إذ يقول تعالى مُمْتَناً على عباده بإنزالهما: «اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ»[3] ويقول سبحانه :«لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ »[4] فالكتاب هو الوحي المنقول والميزان هو ما يعرف به تماثل المتماثلات واختلاف المختلفات في الشرعيات والعقليات, فهو العدل الذي يتضمن «اعتبار الشيء بمثله وخلافه, فيسوي بين المتماثلين, ويفرق بين المختلفين بما جعله الله في فطر عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف»[5].

ولهذا يقول ابن تيمية: «ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة, بل المنقول الصحيح لا يعارض معقول صريح قط, وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة, شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها, بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافقة للشرع, وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل,

[1] عبد الرحمان بن زيد الزنيدي، مصادر المعرفة في فكر الدين والفلسفي، مرجع سابق، ص: 400.

[2] أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، الرد على المنطقين، ص292.

[3] سورة الشورى الآية: 17.

[4] سورة الحديد الآية: 25.

[5] أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:5، ص: 128

التوحيد والصفات ومسائل القدر, والنبوءات والمعاد وغير ذلك. ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالف سمع قط, بل السمع الذي يقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليل، لو تجرد عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟»[1].

ويقول ابن قيم الجوزية –رحمه الله–: «إن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة ولا يأتي بخلافه, ومن تأمل ذلك فيم ينازع العقلاء فيه من المسائل الكبار, وجد مخالفة النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للنقل...»[2].

أولا: تعريف النقل

النقل لغة: نقل الشيء نقلا يعني حوله من موضع إلى موضع, ونقل الكتاب نسخة, ونقل الخبر أو الكلام بلغه عن صاحبه, والمنقول: ما علم عن طريق الرواية أو السماع كعلم اللغة أو الحديث ونحوهما وهو يقابل المعقول»[3].

النقل اصطلاحا: القران الكريم والسنة النبوية من غير تفريق بين المتواتر والآحاد, فالقرآن الكريم لا شك في ثبوته بطريق التوتر اللفظي والمعنوي, أما السنة فمنها الأخبار المتواترة لفظا ومعنى, ومنها ما تواتر معنى فقط, ومنها أخبار الآحاد والمتواتر, والآحاد منه الصحيح ومنه الضعيف وغير ذلك[4].

والعقل: قد رأينا انه يطلق عن:

أ– **الغريزة المدركة:** وهي القوة التي بها يعقل الإنسان كالقوة التي بها يبصر.

ب– **العلوم الضرورية:** وهي التي يفرق بها بين المجنون وبين العاقل فهو مناط التكليف.

ت– **العلوم المكتسبة:** وهي التي تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره.

ث– **العمل بالعلم:** وهو العمل بالعلم الذي دلت عليه العلوم وهو ما يدخل في اسم الممدوح[5].

---

[1] أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، مرجع سابق، ج1، ص: 122

[2] محمد ابن أبي بكر بن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، (دار ابن الجوزي، ط1، 1433هـ 2012م)، ص: 257.

[3] مجمع اللغة العربية، مصر، المعجم الوسيط، (مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ 2004م)، ص: 949.

[4] محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، (الدار العلمية، ط1، 1436هـ 2015م)، ص: 88.

[5] انظر احمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:2 ص: 210.

وعلى هذا فان العقل يستحيل معارضته للنقل فهو من باب الأعراض، فهو غريزة, وشرط في النقل مثل الحياة شرط في العلم, فلا يتصور أن تعارضه, فإذا العقل ليس أصلا في ثبوت النقل كما يقول بعض العلماء, فما كان ثابتا فهو ثابت بغض النظر عن علمنا به, أو عدم علمنا به, فإن العلم كاشف وليس مؤثر وكذلك عدم العلم ليس علما بالعدم.

وقد رد ابن تيمية بناءا على هذا الضابط قول بعض المتكلمين, أن بعض الآيات والأحاديث ظاهرها يخالف العقل، مثل ما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «يقول الله تعالى يوم القيامة: يا ابن ادم مرضت فلم تعدني قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده, أما علمت انك لو عدته لوجدتني عنده, يا ابن ادم إستطعمتُك فلم تطعمني؟ قال يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين, قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلانا فلم تطعمه, أما علمت أنّك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي, يا ابن ادم استسقيتك فلم تسقني قال يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه, أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي»[1].

وكذلك حديث «الحجر الأسود يمين الله في الأرض»[2] وحديث: «إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن»[3].

وغيرها من الآثار والأحاديث التي يظن أنّها تخالف العقل لكن عند تتبعها يتضح أنها لا تخالف وإنما المخالفة في أفهام من ظن مخالفتها للعقل.

وكذلك فإنّ هذه الأحاديث لا تحتاج إلى تأويل كما يظن أصحاب التأويل لان قرائن السياق بينت المراد بالظاهر فليس الظاهر كما يعتقده المتكلمون من الحديث الأول أن الله مرض وجاع, تعالى الله عن ذلك بل مراده أن العبد هو الذي مرض وجاع بدلالة آخر الحديث: «أما علمت إنّ عبدي فلانا مرض .. وجاع».

كما أنّه ليس الحجر الأسود صفة الله, فليس هذا ظاهره بل هو صريح في أنه ليس صفة الله لتقيّده بالأرض ولقوله في أخره: «فمن صافحه فكأنما صافح الله» والمشبه ليس هو المشبه به»[4]. كذا الشأن في الحديث الثالث فان فيه ما يبين ظاهره ولا مخالفة فيه للعقل,

[1] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب عيادة المريض، حديث رقم: 2569، ص1037.

[2] أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، 221/4 برقم: 2737.

[3] أخرجه احمد بن حنبل، في المسند، تحت رقم: 10978، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 541/2.

[4] أنظر احمد بن عد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:3 ص:581

ومعناه إنّي أجد تفريج الله, فالنفس من التنفيس, فليس ظاهر صفة الله, يبين ذلك قوله: «من قبل اليمن», إذ ليس لليمن اختصاص بصفات الله[1].

وقد نرى مزيد من الدلالة على هذه الأحاديث في الفصل الموالي عند الحديث عن ضوابط المعرفة اللغوية وبالخصوص في دلالة السياق.

المطلب الخامس: التفريق بين الوجود الذهني والوجود العيني:

تعريف الذهن لغة: الذهن لغة بالكسر: الفهم والعقل وحفظ القلب والفطنة وجمع أذهان[2].

قال ابن فارس: «الذال والهاء والنون أصل يدل على قوة: يقال به ذهن أي قوة والذهن الفطنة للشيء والحفظ له كذلك الذهن»[3].

تعرف الوجود لغة: وجد ووجودا ووجدانا أي أدركه ووجد الضالة علمها ووجد الشيء من عدم وجودا خلاف عدم فهو موجود. أوجد الله الشيء: إنشاء من غير سبق مثال والموجود هو ثابت في الذهن وفي الخارج[4]، والموجود هو الشيء الثابت الكائن[5].

والعين لغة: الباصرة جمع أعيان وأعين وما بها عين أي احد وتطلق على ذات الشيء[6].

التعريف الاصطلاحي:

الوجود الذهني: هو علمنا بماهيات الأشياء, والذي في القلب[7].

«هو عبارة عن تجريد الماهيات الخارجية عن الوجود العيني وإحضارها إلى الذهن»[8].

---

[1] احمد بن عبد الحليم بن تيمية، مرجع سابق، ج3: ص: 190.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، مادة ذهن، ص: 577.

[3] أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة مادة ذهن، مرجع سابق، ص: 340.

[4] مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط، مادة وجد، مرجع سابق، ص: 1013.

[5] القاضي أبي بكر الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م، ص: 34.

[6] الشيخ معتصم سيد احمد، الوجود بين تصورات البشر والوحي، (1425ALbasaérislamicideolgic magazine هـ 2004م)، ص: 31.

[7] المصدر نفسه، ص: 31.

[8] المصدر نفسه، ص: 31.

والوجود العيني أو الخارجي: هو ثبوت الشيء في الخارج وتحققه في الواقع[1]، أو هو «وجود الموجودات في أنفسها».

لقد فرق ابن تيمية بين الوجود الذهني ووجود الشيء في الخارج, والعلاقة بين الشيء المادي والخارجي والذهني المتصور, فالشيء الخارجي يرسم مثاله في الذهن وحقيقه التصور هي حصول الأشياء في الذهن من جهة معانيها ومهياتها ويشبه حصول الصورة العلمية كحصول الصورة المرئية في المرآة أو الماء كصورة الشمس أو الوجه ونحو ذلك, ومعلوم أنه لما تحل في المرآة والماء نفس الشمس أو الوجه، ولا ما يساويهما في الحد والحقيقة، ولكن صورة تحاكيها.

ومن هنا يتضح الفرق بين الوجود الذهني والوجود العيني, وأن العقل قد يبدع صورا لا وجود لها في الخارج, وهذا يبين حقيقة فطرية, وهي أن الوجود الذهني أوسع من الوجود الخارجي فيقول –رحمه الله–: «إن التصور الذهني أوسع من الحقائق الخارجية فإنها تشمل الموجود والمعدوم والممتنع والمقدرات»[2].

ولهذا أشار إلى أن الشيء له أربع وجودات: « ... إن لكل شيء أربع وجودات وجود عيني, أو علمي، ولفظي, ورسمي, (فهناك) وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في اللسان, ووجود في البنان, لكن الوجود العيني هو: وجود الموجودات في نفسها, والله خالق كل شيء, وأما الذهني الجناني فهو العلم بها الذي هو في القلوب, والعبارة عن ذلك هو اللسان وكتابة ذلك هو الرسم البناني»[3].

وقد أشار الله إلى ذلك بقوله تعالى: «ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥»[4]

وبهذا التقسيم أو الضابط, وهو التفريق بين الوجود الذهني والوجود الخارجي استطاع ابن تيمية أن يبين كثير من المغالطات الفكرية والعقدية, التي وقع فيها أصحابها بسب الخلط بين الوجوديين.

---

[1] احمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:6، ص: 444.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مصدر نفسه، ج:1، ص: 361.

[3] المصدر نفسه، ج:6، ص: 444.

[4] سورة العلق الآية: 1– 5.

مثل ذلك: علاقة الذات الإلهية بصفاتها. إثبات التمايز الفطري بين الوجود الذهني والوجود الخارجي ينقض أصول تصور الجهمية[1] للإله, القائم على الفكرة المجردة والتنزيه المطلق والوجود السلبي, وتجريد الإله من صفاته الثبوتية وتعطيله منها, مفهوم انطلق منه الجهم بن صفوان في تصوره الفلسفي للإله "وهو أيضا" قدر مشترك بين سائر الطوائف التي تدور حول تجريد الله من أسمائه وصفاته, أو من بعضها كما وقعت فيها المدارس الكلامية وكما تبناه الفلاسفة, والظاهر أن الجهمية المحض والمتفلسفة وقعوا في تصور للإله تحت تأثير الأفلاطونية[2]، التي تؤمن بواقعية الأفكار الذهنية فإنهم جعلوا الإله مجرد فكرة, لما جردوه من كل وصف إيجابي وصيّروه ذاتًا بلا صفات, ثم إعتقدوا لهذه الفكرة الإلهية المجردة وجودا موضوعيا في الخارج فسوغوا وصف الله بالبساطة المطلقة بناءا على المبدأ الفلسفي الواحد لا يصدر عنه إلا واحد, إذ أسسوا عليه فلسفتهم الإلهية من نفيهم صفات الله وأفعاله وتأكيدهم على قدم العالم[3].

ففكرة ذات مجردة من صفاتها, فكرة ذهنية لا وجود لها في الخارج, فتصور الإله ذاتا بلا صفات افتراض ذهني يؤدي إلى إبطال وجود الله في الخارج, وصيغ ذلك الافتراض في عبارات «الوجود المطلق »«التنزيه المطلق».

وبناءا على التمييز جعل ابن تيمية لا يفرق بين الذات والصفات إلا على المستوى الوجود الذهني, فكلا الذات والصفات شيء واحد يشكلان وجود الله الخارجي, فمن فرق وقع في نفس الإشكال الذي وقعت فيه الجهمية والمتفلسفة.

فمن خلال هذا التفريق يتبين خطأ من نفي صفات الله عز وجل, كالسميع والبصير والحي لأن الإنسان موصوف بها, فإذا أثبتناها إلى الخالق إقتضى إثبات المماثلة؛ "فيرُد ابن تيمية" على مثل هؤلاء, من خلال هذا الضابط وهو التفريق بين الوجود الذهني والعيني, فيتبين خطأ من نفي صفات الله تعالى خوفا من التجسيم أو التشبيه لاشتراك المخلوق مع

---

[1] الجهمية: وهم أصحاب الجهم بن صفوان، وهو أول من قال بالجبر، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله مسلم بن أحوز المازني (بمرو)، في آخر ملك بني أمية، نفى الصفات وتوفى سنة 128هـ، (راجع الشهرستاني في الملل والنحل، ص 86).

[2] الأفلاطونية: هي التسمية التي أطلقت منذ القرن التاسع عشر على مدرسة للصوفية الفلسفية والتي تكونت في القرن الثالث مبنية على تعاليم أفلاطون وتابعيه الأوائل. ويعد أفلوطين وأستاذه أمونيوس سكاس من المساهمين الأوائل في تلك الفلسفة.

[3] عبد الله بن نافع الدعجاني، منهج ابن تيمية المعرفي، مرجع سابق، ص 455.

الخالق في بعض هذه الصفات أو المسميات, فالقول أن الله حي والمخلوق حي, اشتراكا في الحياة؛ هو اشتراك ذهني, وليس شيء في الخارج موجود غيرهما يشتركان فيه, بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق, وإذا قيل هذا حي وهذا حي فحياة كل منهما يخصه لا يشركه فيها غيره, فلا تماثل وإنما التماثل في الذهن وليس في الخارج.

وهذا التفريق بين الوجود الذهني والخارجي نجده كذلك في تحليل ابن تيمية في فهم اللغة بين اللفظ والمعنى كي نضبط فهم مراد المتكلم, وكذلك في حل إشكال الحقيقة والمجاز والتأويل, وهذا ما سنبينه إن شاء الله في الفصل اللاحق.

الفصل الثاني

ضوابط المعرفة العقدية اللغوية

تمهيد:

لا يختلف اثنان أن اللغة وسيلة من وسائل العلم, والمعرفة, لا يستغني عنها العقل ولا الحواس؛ لأنّ كلاهما يعبر عن الصورة الذهنية التي يحدثها إدراك الشيء بلفظ يشير إلى هذه الصورة، من أجل هذا لم يرسل الله رسولا إلا بلسان قومه قال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ»[1]، ولهذا كانت للغات دور مهم وعظيم, في تحصيل العلم وتبليغ رسائل الله إلى خلقه, عبر رسله عليهم السلام.

واقتضت حكمته تعالى في اللغة التي ألهمها إلى خلقه؛ البيان والوضوح حتى يتم بها فهم المقصود من كتبه المنزلة عن أفضل خلقه, ولهذا جاءت كتبه تعالى تبيانا, كما سمى كتابه فقال: « تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ»[2] وليس من حكمته أن تكون معاني كلامه غير واضحة, أو مجازات يتصور منها الذهن غير حقائقها, أو خلاف ظاهرها؛ بحيث يقصد منها التخييل أو التجهيل كما يظنه من يظنه من خلقه.

فإنّ ذلك ينافي الغرض والمقصد؛ وهو الوضوح والبيان, لأن القول خلاف ذلك هو قول على الله بلا علم.

ونظرا لأهمية القرآن الكريم فقد أهتم علماؤنا منذ القديم في إرسائهم لقواعد القراءة, وضوابط للفهم والاستنباط والمعرفة الصحيحة, وإدراك المراد من كلامه تعالى.

فنجد ابن تيمية –رحمه الله– سن قواعد وضوابط لغوية من أجل سلامة الفهم لكلام الله ورسوله, تدور هذه الضوابط حول, ضبط العلاقة بين الدال «اللغة» والمدلول «المعنى» وذلك عبر القصدية والإرادة من الكلام وهو ما يعرف اليوم بدلالة «السياق».

قال رحمه الله: «دلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية اختيارية»[3]. ولأن اللغة في حقيقتها مفتقرة إلى الواقع الخارجي وجزء منه, من جهة تلازم بنيتها معه, وهي كذلك لا تستغني عن الواقع الخارجي من جهة إفتقار نصوصها المكونة من الألفاظ والمعاني, إلى قصد المتكلم وإرادته[4].

---

[1] سورة إبراهيم الآية: 4.

[2] سورة النحل الآية: 89.

[3] احمد بن عبد الحليم بن تيمية كتاب، الإيمان، تح: صدقي جميل العطار، (دار الفكر للطباعة والنشر، ط2، 1321هـ 2001م)، ص: 110.

[4] انظر عبد الله بن نافع الدعجاني، منهج ابن تيمية المعرفي، مرجع سابق، ص: 546.

المبحث الأول: اللغة وعلاقتها بالمعنى

المطلب الأول: مفهوم اللغة والدلالة والسياق

أولا: تعريف اللغة

1ـ اللغة: هي على وزن فعلة من لغْوتُ: أي تَكلمتُ وأصلها لُغْوه وتجمع لغات ولغون[1]، وذكر ابن فارس: أن اللام والغين والحرف المعتل: أصلان صحيحان أحدهما يدل على الشّيء لا يعتد به والثاني يدل على اللهج بالشيء.

ومن الأول: اللغو هو ما لا يعتد به من أولاد الإبل في الدية, واللغو في الإيمان.

ومن الثانية: قولهم: لغي بالأمر إذ لهج به.[2]

2ـ اللغة اصطلاحا: أما حدها عند اللغويين فقيل: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم وهي كل ألفاظ وقعت لمعنى»[3].

ثانيا: تعريف الدلالة:

1ـ الدلالة لغة: «مصدر دل يدل دلالة, وهي بمعنى الهداية والإرشاد.

يقال: «دله على الطريق أي أرشده إليه»[4].

فالمعنى العام لكلمة دلالة: «هو الإبانة أو تسديد بالأمارة أو بأي علامة أخرى لفظية أو غير لفظية وقيل الدلالة نفس الفهم»[5].

2ـ الدلالة في الاصطلاح: عرفت الدلالة المطلقة بعدة تعريفات ومن أقربها قول بعضهم: «بأنها كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء أخر»[6].

أو هي: «فهم أمر من أمر.. كفهم المسميات من فهم المراد بأسمائها»[7].

وقسمت الدلالة إلى: دلالة لفظية, ودلالة غير لفظية، والدلالة اللفظية قسمت إلى:

- دلالة اللفظ وضعا.

---

[1] محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور الأنصاري لسان العرب، مادة لغو، مرجع سابق، ص: 4050.

[2] أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة، مادة لغو، مرجع سابق،ص: 957.

[3] انظر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة لغو، مرجع سابق،ص: 1412.

[4] ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق الجزء الأول، (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1418هـ)،ص: 20.

[5] المصدر نفسه، ص: 20.

[6] علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص: 43-63.

[7] محمد الأمين الشنقيطي، أدب البحث والمناظرة، مرجع سابق، ص: 15.

- دلالة اللفظ عقلا.
- دلالة اللفظ طبعا.

فدلالة اللفظ وضعا: كدلالة الرجل على الإنسان الكبير, ودلالة اللفظ عقلا كدلالة على اللّفظ, والدلالة على اللفظ طبعا: كدلالة الصراخ على مصيبة أو أَحْ على ألم.

والمقصود بكونها لفظية: أن الدال لفظ, أو بمعنى أن الذهن فيها انتقل من اللفظ إلى غيره.

ومعنى كونها وضعية أن للوضع فيها دخلا, والمراد بالوضع هنا الوضع اللفظي, وهو جعل اللفظ دليل على المعنى[1]، وقسم الغزالي:[2] الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام:

- دلالة مطابقة.
- دلالة تضمن.
- دلالة التزام.

ودلالة المطابقة هي: دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له اللفظ.

ومثل لها شيخ الإسلام بدلالة اسم من أسماء الله عز وجل على ذاته مع الصفة المختصة بالاسم فالرحمن مثلا: يدل على ذات الله مع رحمته دلالة مطابقة[3], وكدلالة سورة الكافرون على التوحيد العملي, ودلال سورة الإخلاص على التوحيد العلمي القولي[4].

وسميت دلالة المطابقة لتطابق اللفظ والمعنى, ومعناه, عدم زيادة اللفظ على المعنى وعدم زيادة المعنى عليه.

وقيل سميت مطابقة: لأنها تفهم من عين اللفظ أو قيل عين المعنى الذي وضع له اللفظ ودلالة التضمن: هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له اللفظ[5], ومثّلها شيخ الإسلام بدلالة كل اسم من أسماء الله عز وجل على ذاته سبحانه فقط وعلى الصفة المختصة به فقط[6].

---

[1] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص: 63.

[2] أبو حامد الغزالي، معايير العلم، تح: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط1961، ص: 73.

[3] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:4 ص: 118- 119.

[4] المصدر نفسه ج: 9، ص: 62.

[5] محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، أدب البحث والمناظرة، مرجع سابق، ص: 16.

[6] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مرجع سابق، ج: 4، ص: 105.

ودلالة الإلتزام: دلالة اللفظ على خارج معناه لازم له, ومثّلها شيخ الإسلام –رحمه الله– بدلالة كل اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى على الصفة التي في الاسم الأخر, وبدلالة سورة الكافرون على التوحيد العملي ودلالة سورة الإخلاص على التوحيد العلمي[1].

ثالثا: تعريف السياق:

1- السياق لغة: قال ابن منظور: «السوق: معروف, تساق الإبل وغيرها, يسوقها سوقاً وسياقاً وهو سائق وسواق شدّد للمبالغة وقد انساقت وتساوقت الإبل تساوقا إذا تتابعت, والمساوقة المتابعة كأن بعضها يسوق بعضا»[2].

2- السياق اصطلاحا: السياق من المصطلحات المهمة في تحديد المعنى الدقيق، ولذلك تنوع العلماء في استعمالاته من لغويين ونحويين وأصوليين ومفسرين حيث استثمروه في مجالات متعددة في فهم النصوص وبنائها, رغم ذلك لم يوجد له ذكر في كتب الاصطلاح, ويمكن تلخيص القول في مفهوم السياق في النقاط التالية:[3]

أولا: إن السياق هو الغرض, أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام وهو واحد من المفاهيم التي عبر بلفظ السياق (السوق) عنها وكان استعمالها بهذا منضبطا عند الأصوليين.

ثانيا: إن السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها. وأوضح ما عبر به عن هذا المفهوم لفظا الحال والمقام.

ثالثا: إن السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي مثّله الكلام في موضع النظر أو التحليل, ويشمل ما يسبق أو يلحق من كلام يمكن أن يضيء دلالة القدر منه (موضوع التحليل) أو يجعل منها وجها استدلاليا.

ويمكن تحديد فهم السياق في مرتكزين أساسيين هما: سياق المقال وسياق الحال (المقام), وهو المعروف لكل مقام مقال.

قال ابن تيمية موضحا أثر هذين الأمرين كل لفظ فهو: «مقيد مقرون بغيره ومتكلم قد عُرفت عادته ومستمع قد عرف عادة المتكلم بذلك اللفظ، فهذه القيود لابد منها في كل كلام يفهم معناه, فلا يكون اللفظ مطلقا»[4].

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مرجع سابق، ج:4 ص: 105.

[2] محمد بن مكرم جمال الدين بن علي ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة سوق، ص: 2153.

[3] ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، مرجع سابق، ج:1، ص: 40.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:10، ص: 395.

ولهذا نجد ابن تيمية اعتمد على فهم الصحابة – رضوان الله عليهم– في معرفة مراد الله ورسوله لأنهم عرفوا عموم ألفاظ القرآن والسنة بقرائن أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وتكريراته وعاداته, وعلم التابعون بقرائن أحوال الصحابة وإشاراتهم ورموزهم.

وسنرى ذلك إن شاء الله عند الحديث عن الضوابط النقلية.

المطلب الثاني: ضرورة اللغة

أولا: أهمية اللغة:

أشار شيخ الإسلام –رحمه الله– في مواضع متعددة إلى أهمية تعلم اللغة العربية وضرورة اعتياد الخطاب بها, وأكد على أهمية تعلم لغة الشارع التي كان يخاطب بها الصحابة، فقد نص –رحمه الله– على أن نفس اللغة العربية من الدين, ومعرفتها فرض واجب لأن فهم الكتاب والسنة لا يتم إلا بفهمها[1].

وإنها شعار الإسلام ولغة القرآن ولهذا ينبغي إعتياد الخطاب بها حتى يتلقنها الصغار فيظهر شعار الإسلام وأهله ويسهل على أهل الإسلام فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف.

قال رحمه الله: «إنما الطريق الحسن إعتياد الخطاب بالعربية حتى يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور فيظهر شعار الإسلام وأهله ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة, وكلام السلف، بخلاف من إعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنّه صعب»[2].

كما أشار إلى أن التقصير في معرفتها يؤدي إلى الغلط والتخبط في الفهم والاستنباط، وأكد –رحمه الله– على أهمية تعلم لغة الشارع التي خاطب بها الصحابة لأن التقصير يؤدي إلى تحريف الكلم عن موضعه, وإن هذا واقع, لطوائف من أهل الكلام, والفقه, والنحو وغيرهم[3].

فقال: «ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها, ويخاطبهم بها النبي صلى الله عليه وسلم, وعاداتهم في الكلام, وإلا حُرّف الكلم عن مواضعه, فإن كثيرا من الناس ينشأ

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، (دار الفكر، ط1990)، ص: 206.

[2] المصدر نفسه، ص: 206.

[3] احمد ابن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:4 ص: 78–79.

على إصطلاح قوم وعاداتهم في الألفاظ, ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة, فيظن أن مراد الله ورسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته وإصطلاحه, ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك. وهذا واقع لطوائف من الناس, ومن أهل الكلام وغيرهم»[1].

فمعرفة اللغة إذن واجبة كما نص ابن تيمية, لضرورتها وأهميتها واستدل على وجوبها, أن فهم الكتاب والسنة واجب, ولا يُفهمان إلا بفهم اللغة العربية, وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.[2]

ثانيا: اللغة فطرية إلهامية

«نص شيخ الإسلام على أن اللغة فطرية وإلهاميه, حيث ألهم الله النوع الإنساني أن يعبر كما يريده بلفظه, وأن أول من ألهم ذلك آدم عله السلام وهم علموا كما علم, وإن اختلفت اللغات»[3].

ويقول: «بل الإلهام كاف في النطق باللغات من غير موافقة متقدمة...»[4].

وقال ذلك بعد أن أبطل قولين في المسألة:

أولهما: أن اللغات إصطلاحية, وذكر أن هذا القول محدث لم يقله أحد من المسلمين, قبل أبي هاشم[5]، وبين أن الزعم: بأن قوما من العقلاء إجتمعوا وإصطلحوا أن يسموا هذا اللفظ مجازا, وهذا حقيقة, دعوة باطلة, وقول بلا علم وهو بهذا ينفي تقسيم اللفظ إلى حقيقية ومجاز, الذي إقتضاه القول بأن اللغات اصطلاحية، فالقول بالوضع؛ أن قوما إجتمعوا فأطلقوا على هذا مجاز وهذا حقيقة, هو غير معلوم وجوده, بل الإلهام كاف في النطق باللغات من غير مواضعه»[6].

---

[1] احمد بن عبد الحليم بن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ص 95.

[2] المصدر نفسه، ج:4 ص: 66.

[3] المصدر نفسه، ج:4 ص: 65.

[4] المصدر نفسه، ج:4 ص: 66.

[5] أبي هاشم: هو الشيخ أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي وابن شيخ المعتزلة وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة، ولد عام 275هـ، ودرس على أبيه وعلماء عصره حتى نبغ واشتهر بين العلماء، وكان من البارعين في علم الكلام والمناظرة توفي سنة 321هـ. انظر البداية والنهاية ج:11 ص: 152.

[6] انظر أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج: 4 ص: 65-66.

والقول بالتوقيف, قول جمهور أهل العلم وإن اختلفوا في الطريقة التي علم الله بها اللغات, فمنهم من قال علمهم بالوحي, والخطاب, ومنهم من قال يخلق الله في أنفسهم علما ضروريا ومنهم من قال بالإلهام, فهذه الأقوال نسبت إلى عامة المتكلمين من أهل الحديث, وعامة أهل الحديث من فقهاء, وهو مقتضى المنقول عن جمهور السلف في تفسير قوله تعالى: «وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا»[1].

وهو مذهب أبي الحسن الأشعري وبعض أتباعه كابن فورك[2] كما أنه مذهب الحنابلة والظاهرية[3]. وذهب جمهور المعتزلة وبعض الفقهاء وهو قول أبي هاشم إلى أن اللغة اصطلاحية .. وأهم استدلال للقائلين بأنّ اللغة توقيفية هو: أنّ القول بأنّ اللغات اصطلاحية بمعنى أنّ جماعة اجتمعوا واصطلحوا على اللغة, دعوى لا دليل عليها لأن طريق العلم بذلك النقل, ولا نقل صحيح في ذلك لا عن العرب ولا غيرهم، وهذا هو الدليل الذي نفى به ابن تيمية المجاز في اللغة، لأن المعروف والمنقول، استعمالهم هذه الألفاظ فيما تدل عليه من المعاني، قال رحمه الله: «والمقصود هنا أنه لا يمكن لأحد أن ينقل عن العرب ولا عن أمة من الأمم، أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة، ثم استعملوها بعد الوضع، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني, فإن ادّعى مدّع أنّه يعلم وضعا يتقدم ذلك فهو مبطل, فإن هذا لم ينقله أحد من الناس»[4].

وأُعتُرض عن ابن تيمية: بأن هذا التواضع والاصطلاح معلوم بالدليل, وهو إن لم يكن ثمة اصطلاح متقدم, لم يكن هناك استعمال.

وقد أجاب: بمنع استلزام استعمال الاصطلاح قبله بدليل: أنا نجد أن الله يلهم الحيوان, من الأصوات وغيرها, ما يعرف به بعضها مراد بعض, وكذلك الآدميون يستعملون اللغة وإن لم يسبق اصطلاح؛ فالطفل بعد التمييز يعرف لغة أبويه من غير أن يتواضعا معهما بل بطريقة التقليد والمحاكاة.

---

[1] سورة البقرة الآية 31:

ابن فورك: هو محمد ابن الحسن ابن فورك الأنصاري الاسبهاني، واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، وله تصانيف كثيرة، وحدث عنه ابو بكر البيهقي، والقشيهي، توفي سنة 406هـ، (أنظر شذرات الذهب لابن العماد، مج:5، ص: 37).

[3] أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج:4 ص: 620

[4] المصدر نفسه، ج:4 ص:62.

وذهب القائلون بالاصطلاح والوضع أن أصل اللغة ليس وحي وإلهام:

قال ابن جني[1] في الخصائص: «وأكثر أهل النظر على أن (اللغة) تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف».

وقال أيضا: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كله إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي البحر والريح وحنين الرعد وخرير المياه وشحيج الحمار, ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك, ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»[2].

والحقيقة أن اللغة إلهام من الله علمها آدم عليه السلام, والشاهد ما جاء في القرآن: «وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا»[3], وهي مع ذلك اصطلاح فيما يستجد في حياة الناس من جديد وثمرة الخلاف بين الرأيين القائلين بالتوقيف "إلهام" والمخالفين وهم القائلون "بالاصطلاح", هو القول بالمجاز. فغالب من قال أن اللغة إلهامية أو توقيفية نفى المجاز في اللغة, ومنه من نفاه في القرآن فقط.

أما القائلون بأنها اصطلاحية وهم المعتزلة وغيرهم من بعض الفقهاء قالوا بالمجاز, في اللغة لكنهم اختلفوا على أقوال منهم من قال أن اللغة كلها مجاز كما ذهب ابن جني ومنهم من اقتصر على البعض من ألفاظها وسيأتي مزيد من التواضيح إن شاء الله عند المبحث الموالي.

[1] ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بابن جني عالم نحوي كبير، ولد بالموصل عام 322 هـ، ونشأ وتعلم النحو فيها على يد أحمد بن محمد الموصلي الأخفش، وتوفي سنة 393هـ.

[2] أبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، سنة 1913، ص: 40-47.

3 سورة البقرة الآية: 31.

المطلب الثالث: الخطاب دائما بلغة المخاطب

أولا: الخطاب لغة:

قال ابن فارس: «الخاء والطاء والباء أصلان: أحدهما الكلام بين اثنين يقال خطابهم يخاطبهم خطابا والخطبة من ذلك»[1].

ثانيا اصطلاحا:

الخطاب: «اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه»[2]

والمقصود بذلك أنه: توجيه الكلام نحو الغير للإفهام, ويقصد أيضا اللفظ وليس الحركات والإشارات المفهمة بالمواضعة.

والمقصود بهذا الضابط: أن الله سبحانه وتعالى خاطب العرب بلغتهم وبما يفهمونه وبالجلي من الكلام والمعنى, وليس الخفي.

كما أن الألفاظ المشهورة والمتداولة بين الناس لا يجوز أن توضع لمعنى خفي, لا يعلمه إلا الخواص وإلى هذا أشار ابن تيمية رحمه الله: «لأن تكلم الناس باللفظ الذي له معنى, يدل على اشتراكهم في فهم ذلك المعنى خطابا وسماعا, فإن كان ذلك المعنى لا يفهمه إلا بعض الناس بدقيق الفكرة, امتنع أن يكون ذلك هو المراد بذلك اللفظ»[3] ووجه امتناع ذلك أن دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم, لا بلغة أحد غيره ولما كان أهل اللغة لا يعلمون هذا المعنى الخفي, دل ذلك على أنه ليس مدلول اللفظ.

كان لهذا الضابط أثر عند شيخ الإسلام وخاصة في الرد على كثير من المتكلمين ومن ذلك ما يلي:

– مما يستدل به "نفاة الصفات" إما كلها أو بعضها على نفيهم: أن إثبات كون الله موصوفا يستلزم التجسيم, والخالق ليس بجسم.

---

[1] أبي الحسن أحمد بن فارس، معجم المقاييس في اللغة، مرجع سابق، مادة خطب، ص: 322.

[2] محمد علي التهانوي، كشاف الاصطلاحات الفنون والعلوم، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996، ص: 749.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الفتاوى الكبرى، تح محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت، (ط1، 1408-1987)ج:6، ص: 521.

وبيان ذلك: إن الجسم هو المؤلف المركب من الجواهر المفردة أوكل ما يشار إليه ويجعل بعضهم ذلك معناه في اللغة، وإثبات الصفات فيه تأليف وتركيب, إذًا فالصفات منفية عن الله لأنه ليس بجسم.

فمما أجاب به ابن تيمية جوابا مبنيا على هذا الضابط خلاصته: «أنه يمتنع أن يكون معنى الجسم لغة على ما ذكروه لأن لفظ الجسم لفظ مشهور في لغة العرب يدل على معنى مشهور في ما بينهم, وهو البدن أو الجسد ونحوهما مما هو غليظ كثيف, فلا يجوز أن يكون معناه ما ذكروه؛ لأن ذلك حملا للفظ مشهور في لغة العرب على معنى خفي لا تدركه إلا ثلة من الناس وذلك لا يجوز»[1].

ثانيا: وقد رد ابن تيمية بناء على هذا الضابط على الأشاعرة في قولهم: «إن الكلام هو المعنى القائم بنفس المتكلم, وبنو على ذلك أن كلام الله معنى قديم قائم بذات الله سبحانه؛ ليس بحرف ولا بصوت. وأجاب –رحمه الله –: «أن لفظ الكلام من أشهر الألفاظ في لغة العرب, ومعناه الذي هو: مجموع الألفاظ والمعاني, وهو من أظهر المعاني عند عامتهم وخاصتهم, فيمتنع أن يكون معنى الكلام ما ذكروه, لأن في ذلك حملا للفظ المشهور الدال على معنى مشهور, لا يعرفه إلا قلة من الناس وهذا لا يجوز أن يحمل اللفظ المشهور معناه على معنى غير معروف»[2].

وغير ذلك من المسائل العقدية التي أثبتها ابن تيمية ورد ما يخالفها من خلال ضابط دلالة الخطاب تكون بلغة المخاطب.

المطلب الرابع: دلالة اللفظ حسب سياقه

يرى ابن تيمية أن الألفاظ المفردة لا تفهم إلا من خلال سياقها وتركيبها, أما اللفظ المطلق الخالي من التركيب فليس له معنى يدل عليه وإنما معناه بحسب سياقه فلفظة أسد بدون تركيب مثل صوت ليس له معنى يدل عليه إلا إذا كانت في جملة, فتكون دلالتها في الجملة حسب سياقها.

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج6، ص: 551.

[2] المصدر نفسه، ج3، ص: 348. – والفتاوى الكبرى 522/6.

قال ابن تيمية: «إن الدلالة في كل موضع بحسب سياقها وما يحف بها من القرائن اللفظية والحالية, وهذا موجود في أمر المخلوقين, يراد بألفاظ الصفات منهم في مواضع كثيرة غير الصفات»[1].

فالسياق هو الحاكم على معاني الألفاظ المفردة وهو الدال على معانيها, فلا يعرف معنى اللفظ إلا مقيدا بتركيب, ولهذا قال –رحمه الله–: « ... كل لفظ فهو مقيد مقرون بغيره ... فهذه القيود لابد منها في كل كلام يفهم معناه فلا يكون اللفظ مطلقا»[2].

وقال ابن قيم الجوزية رحمه الله: «السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغلط في مناظرته»[3] ثم قال: «انظر إلى قوله تعالى: « ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»[4]، كيف تجد السياق يدل على أنه الذليل الحقير».

"كان لضابط دلالة اللفظ حسب سياقه" أثر عند شيخ الإسلام حيث رد به كل الأقوال التي يأباها السياق أو ما لا يتحمّلها السياق وتركيبه, وإن احتمله في غير ذلك السياق، من ذلك:

تأويل قوله تعالى: «هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ»[5], ففسر إتيان الرب بإتيان بعض آياته التي هي أمره. ويرد ابن تيمية هذا الفهم؛ لأن السياق يأباه كل الإباء فإنه يمنع حمله على ذلك الفهم بسب ذلك التقسيم للإتيان والترديد والتنويع.

وكذلك إنكار المعتزلة للرؤية يوم القيامة مع الأدلة الصريحة والسياق الواضح والدال عليها كما في قول صلى الله عليه وسلم: «إنكم ترون ربكم عيانًا كما ترون القمر ليلة البدر صحوًا ليس دونها سحاب»[6].

---

[1] المصدر نفسه، ج3 ص:354

[2] المصدر نفسه، 9ج، ص: 395.

[3] محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: مشهور بن الحسن آل سلمان، دار بن الجوزي، ط1، 1423م، السعودية، ج:4، ص: 9.

[4] سورة الدخان الآية: 49.

[5] سورة الأنعام الآية: 158.

[6] محمد ابن إسماعيل البخاري الصحيح، رقم 806 ومسلم الصحيح، رقم 182 من حديث أبي هريرة.

فتأويل الرؤية في هذا السياق بما يخالف حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع وهو رد وتكذيب لصاحبه بالتأويل.[1]

– كذلك تفسير لفظة الوجه في قوله تعالى: «وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ»[2]، فجعل المثبتة للصفات هذه الآية من آيات الصفات, وجعل النفاة حجة في موارد النزاع لنفي غيرها من الصفات أو لنفي صفة الوجه لله تعالى وقد جاء صريحا في آيات أخرى.

إلا أن ابن تيمية يقول: أن السياق يأبى أن تكون هذه الآية من آيات الصفات وأن المقصود بالوجه الوجهة وليس الصفة والدليل على ذلك هو سياقها وهو الذي ذكره عن مجاهد[3]، والإمام الشافعي رضي الله عنهم، فيقول: «هذه الآية ليست من آيات الصفات لأن المراد بالوجه القبلة فإن الوجه هو الجهة في لغة العرب, يقال قصدت هذا الوجه وسافرت إلى هذه الوجهة أي إلى هذه الجهة والسياق يدل عليه لأنة قال: «فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا» وأين من الظروف وتولوا أي تستقبلوا فالمعنى أي موضوع استقبلتموه فهناك وجه الله»[4].

المطلب الخامس: دلالة اللفظ المجمل بعد التفضيل

أولا: تعريف المجمل

المجمل لغة: مأخوذ من الجمع ومنه يقال: «أجمل الحساب» إذا جمع ورفع تفاصيله, وقيل هو المحصل ومنه يقال: جملت الشيء إذا حصلته»[5].

وأما في الاصطلاح: ذكر الغزالي أنّ المجمل: «اللفظ الصالح لأحد المعنيين الذي لا يتعين معناه لا بوضع اللغة ولا بعرف الاستعمال»[6], وقيل أيضا: «المجمل هو الذي لم

---

[1] بن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، مرجع سابق، ص: 23.

[2] سورة البقرة الآية: 115.

[3] هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي شيخ القراء وإمام المفسرين روى عن ابن عباس وعنه أخذ القران والتفسير والفقه، ولد سنة 21 وتوفي رحمه الله وهو ساجد سنة 104هـ (انظر البداية والنهاية، ج9، ص: 183.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 355/3.

[5] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصولا الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط2، 1402، ص8-9.

[6] المرجع نفسه، ص: 8-9.

يستبين معناه يعني يحتمل هذا أو يحتمل هذا»[1] وقال في الإحكام: «ما لا يفهم المراد به من لفظه ويفتقر في بيانه إلى غيره»[2].

ومقصودنا بالمجمل من الألفاظ؛ الذي عناه ابن تيمية وهو الذي ليس له أصل في الشرع بحيث لا يثبت مطلقا ولا ينفى مطلقا بل الواجب فيه التفصيل عند التعرف على معناه. ويقول شيخ الإسلام: «والأصل أن الألفاظ نوعان: مذكور في كتاب الله وسنة رسوله, وكلام أهل الإجماع فهذا يجب اعتبار معناه وتعليق الحكم به, فإن كان المذكور مدحا استحق صاحبه المدح وإن كان ذما استحق صاحبه الذم, وإن أثبت شيئا وجب إثباته وإن نفى شيئا وجب عليه نفيه لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق وكلام أهل الإجماع حق... وأما الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع فتلك لا يجوز تعليق المدح والذم والإثبات والنفي على معناها ... إلا بعد تبين الحق وإثباته وتبين الباطل ونفيه»[3].

ولهذا ذم السلف رضوان الله عليهم التكلم بالألفاظ المجملة التي تحمل معنيين حق وباطل وقالوا أن ذلك هو أصل أهل البدع كالخوارج والمعتزلة وغيرهم.

فإن البدعة لا تكون حقا محضا موافقا للسنة إذ لو كانت كذلك لم تكن باطلا ولا تكون باطلا محضا لا حق فيه وإذ لو كانت كذلك لم تخفى على الناس ولكن تشمل على حق وباطل فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل إما مخطئا غالطا وإما متعمدا لنفاق فيه وإلحاد.[4] أمّا أثر هذا الضابط في فهم الإعتقاد، يتجلى فيما ظهر من إنكار ابن تيمية لإطلاق الألفاظ المجملة في العقيدة كلفظ الجوهر والعرض والتركيب والتحيز وبين أن هذه الألفاظ تحمل حق وباطل في معانيها، وأن من خلالها نفى المتكلمون وبعض الفرق الكلامية صفات الله عز وجل.

ويرى ابن تيمية أن المتكلمين نفوا المحبة والغضب والرضى لله عز وجل بناء على هذه الألفاظ المجملة حيث سمو هذه الصفات بالأعراض وأن الأعراض حادثة وأن ما لا يخلو من

---

[1] صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، شرح الفتوى الحموية الكبرى، تح: عادل محمد مرسي الرفاعي، مكتبة الحجاز للنشر والتوزيع، ط1، 1433هـ، المملكة العربية السعودية، ص: 431

[2] أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح: محمود حامد عثمان، دار الحديث القاهرة، ط1، 1436هـ، 2005، ص: 57.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، موافقة الصحيح المنقول لصريح المعقول، مرجع سابق، 184/1-185.

[4] المصدر نفسه، ج363/1.

الحوادث فهو حادث ولذلك فإن الله عز وجل منزه عن الأعراض أي في ظنهم منزه عن المحبة والغضب والرضى وغيرها. ويبين ابن تيمية في معرض رده على من نفى هذه الصفات لأنها أعراض. إن العرض لفظ مجمل يشتمل على معنيين، معنى حق وآخر باطل فإذا كان المقصود منه الحادث الموصوف به المخلوق فالله منزه عن ذلك, وهذا المعنى هو المنفي عن الله عز وجل, وأما إن كان المقصود به إثبات صفة المحبة لله أو الغضب أو الرضى فالله عز وجل وصف نفسه بأنه يحب وأنه يغضب ويرضى[1]. قال تعالى: «إنّ الله يحب التوّابين ويحب المتطهرين»[2]. وقال أيضا: «إنّ الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا»[3]، وقال جلا جلاله: «قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله»[4]، فإنّ هذا يدل على أنّهم إذا اتبعوه أحبهم الله، فمحبة الله لهم بعد إتباعهم الرسول صلى الله عليه وسلم، وردها المنازعون على أنّها الثواب وليست محبة صفة لله، لان المحبة لا تتصور إلا عرضا، فتسميتهم للصفة عرضا "كما يقول ابن تيمية" كان سبب نفيهم لها.

المبحث الثاني: اللغة بين المجاز والتأويل

إن المتتبع للإنحرافات العقدية كما يصورها ابن تيمية يجد أن معظم هذه الأخطاء والانحرافات سببها سوء الفهم للنصوص وأن سبب الخطأ هو نتيجة لبعض الأصول المحدثة التي أدت إلى هذه الانحرافات، وقد ذكر العلامة ابن قيم "رحمه الله" في كتابه الصواعق أن سبب أخطأ المتكلمين في بعض المسائل العقدية مردها إلى ثلاثة أصول أولها تقديم العقل على النقل، وثانيها القول بالمجاز الذي هو قسيم الحقيقة، وثالثها القول بالتأويل.

لذلك نجد أن ابن تيمية رحمه الله كان له موقف من هذه الأصول وخاصة المجاز حيث نفاه في اللغة والقرآن وبذلك خالف كثير من علماء الأصول والكلام حيث اختلف علماء الأصول في وقوع المجاز في لغة العرب ولغة الشارع على أربعة أقوال:

قول: إن المجاز غير واقع مطلقا لا في اللغة ولا في القرآن والسنة.

القول الثاني: إن المجاز واقع في اللغة وفي القرآن والسنة وهذا قول أكثر الأصوليين.

---

[1] انظر أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج3، ص:477.

[2] سورة البقرة الآية: 222.

[3] سورة الصف الآية: 4.

[4] سورة آل عمران الآية: 31.

القول الثالث: إن المجاز غير واقع في القرآن خاصة.

القول الرابع: أن المجاز غير واقع في القرآن والسنة.

وسنقتصر عل القولين الهامين في إثباته مطلقا ونفيه مطلقا رغبة في عدم التطويل وكذلك لتعلقهما بموضوع بحثنا، وما يترتب عنه في كلا القولين من مسائل هي مشتركة في الأقوال الأخرى، وقبل التعرض لهذه الأقوال نتعرف عن المجاز والحقيقة ثم نتعرف لأدلة كلا الفريقين.

المطلب الأول: مفهوم الحقيقة والمجاز

أولا الحقيقة لغة: الحقيقة مشتقة من الحق وهو الثابت ويقال: حق الأمر أي وجب وثبت زمنه ومنه قوله تعالى: «وحَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ»[1] أي وجبت وحقت وأما المجاز فذكر ابن فارس: «أن الجيم والواو والزاء أصلان إحداهما قطع الشيء ومنه جزت الموضع أي سرت فيه وأجزته خلفته وقطعته»[2]، ويقال جاز الموضع جوزا وجوازا ومجازا إذا سار فيه وخلفه.[3]

ثانيا: الحقيقة والمجاز في الاصطلاح

نقل ابن تيمية تعرفين للحقيقة والمجاز لمن قسم اللفظ إلى حقيقة ومجاز أولهما أن الحقيقة هي: «اللفظ المستعمل فيما وضع له»[4].

والمجاز: «هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له»[5].

ثالثا الموقف من المجاز:

القول الأول: المجاز غير واقع في لغة العرب ولا في والسنة. يرى ابن تيمية أن المجاز بالمعنى الذي هو قسيم الحقيقة غير واقع في لغة العرب ولا في القرآن والسنة هذا ما يدل عليه كلامه في رسالة الحقيقة والمجاز[6] وفي كتابه الإيمان.

---

[1] الزمر الآية: 7.

[2] أبي الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، مادة جوز، ص: 230.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب بن فيروز آبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، جوز، ص: 305.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 125/3.

[5] المصدر نفسه، 384/10.

[6] المصدر نفسه، 68/4 ومجموع الفتاوى، 384/10.

وهذا القول هو مذهب أبي إسحاق الاسفراييني[1] وغيره وقد استدل ابن تيمية على نفي المجاز بعدة أدلة نقتصر منها على أهمها:

أولا: إنّ تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين بالعلم كالأئمة الأربعة وغيرهم ولا أئمة اللغة والنحو كالخليل بن احمد ولا سيبويه ونحوهم.

وأول من عرف عنه أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه مجاز القرآن ولكن لا يعنى بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عني بمجاز الآية ما يعبر بالآية عنه.[2]

فإذا مضى هؤلاء "وهم أكمل ممن بعدهم عقلا ومعرفة" ولم يتكلموا في هذا التقسيم، علم أنه تقسيم غير مستقيم.

وقد أُعتُرض عن شيخ الإسلام أن لفظ المجاز وجد في كلام الإمام أحمد، فإنه قال في قوله :«إنا ونحن» ونحو ذلك في القرآن: هذا من مجاز اللغة، وأجاب بأن مقصود الأمام أحمد؛ بأن هذا الأسلوب جائز لغة ولم يقصد أن اللفظ أستعمل في غير ما وضع له[3].

الدليل الثاني: أنّ تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز وجعل الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز هو ما أستعمل في غير ما وضع له يستلزم وضعا متقدما على الاستعمال، والقول بالوضع قبل الاستعمال لا يصح إلا لمن يجعل اللغات اصطلاحية، وهذا لا يمكن إثباته لان طريق ذلك النقل ولا نقل عن العرب وغيرهم.

يقول رحمه الله:«وهذا كله إنّما يصح لو علم أنّ الألفاظ وضعت أولا لمعان ثم بعد ذلك استعملت فيها فيكون لها وضع متقدم على الاستعمال وهذا إنّما يصح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية فيدعي أنّ قوما من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا وهذا بكذا، ويجعل هذا عاما في جميع اللغات ... والمقصود "هنا" أنّه لا يمكن لأحد أنّ ينقل عن العرب بل ولا عن أمة من الأمم أنّه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة

---

[1] أبو إسحاق الاسفرائني: هو أبو حامد أحمد بن أبي الطاهر محمد بن أحمد الإسفرائني الفقيه الشافعي انتهت إليه الرئاسة ببغداد ولد سنة 344هـ وتوفي سنة 406هـ انظر البداية والنهاية لابن كثير ج11: ص 316.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 60/4.

[3] المصدر نفسه، 61/4.

في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع وإنّما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من معاني فإذا ادّعى مدع أنّه يعلم وضعا يتقدم ذلك فهو مبطل»[1].

وكذلك اعترض ابن تيمية على مثبتي المجاز في اللغة والقرآن:

أن هذا التقسيم لا حقيقة له وليس بمستقيم إذ ليس لمن فرق بينهما حد صحيح مستقيم مطرد حتى يصح تخصيص أحدهما باسم الحقيقة والأخر باسم المجاز بل أي معنى قصدوا به اسم المجاز يوجد فيما سموه حقيقة فعلم أن هذا التقسيم باطل.[2] وقد ذكر مثبتو المجاز الفرق بين الحقيقة والمجاز: أن الحقيقة ما يفيد المعنى مجردا والمجاز ما يفيد المعنى مقيدا أو مع قرينة. وردّ ابن تيمية على هذا التفريق من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إن أريد بتجرد اللفظ من القرائن تجرده عن جميع القرائن التي لا تدل على مراد المتكلم فإن ذلك لا يوجد قط في كلام المستعمل بل لا يستعمل اللفظ إلا مقيدا بما يدل على المراد[3].

الثاني: أن القول بأن المجاز هو ما يفيد المعنى بقرينة يلزم عليها أن تكون اللغات كلها مجاز لأنه ليس فيها لفظ يدل على معناه مجردا عن أي قرينة[4]، ولذلك اضطر بعضهم إلى القول أن اللغة كلها مجاز[5].

الوجه الثالث: إن القول أن بعض القرائن تدل على أن اللفظ حقيقة وبعضها يدل على أنه مجاز فلن يجد أصحاب هذا التقسيم فصلا صحيحا معقولا مستقيما يدل على أن هذا اللفظ حقيقة وذاك مجاز[6].

ثم دل على ذلك باضطرابهم في بعض الألفاظ هل هي حقيقة أم مجاز؟

– أما القائلون بالمجاز فاستدلوا بعدة أدلة نجمل بعضها في أهمها:

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 62/4.

[2] المصدر نفسه، 66/4.

[3] المصدر نفسه، 64/4–68–70.

[4] المصدر نفسه، 64/4–68–70.

[5] ذهب إلى ذلك ابن جني، ومحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ص: 681.

[6] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، 386/10.

أولا: انه قد ثبت في اللغة استعمال اسم الأسد للرجل الشجاع واسم الحمار للرجل البليد وثبت قولهم ظهر الطريق، وفلان على جناح السفر، وشابت لمّةُ الليل، وقامت الحرب على الساق، وكبد السماء، وغير ذلك، وهذه الاستعمالات لا ينكرها أحد وعليه فاستعمال هذه الألفاظ في هذه المعاني إما أن يكون بطريقة الحقيقية أو بطريقة المجاز والأول باطل, ولو كان استعمال هذه الألفاظ في هذه المعاني بطريقة حقيقية لكان اللفظ مشتركا ولو كان مشترك لما سبق على الفهم عند إطلاق هذه الألفاظ بعض المعاني دون بعض ضرورة التساوي في الدلالة الحقيقية ولا شك أن السابق إلى الفهم من استعمال لفظ الأسد مطلقا إنما هو السبع ومن لفظ الحمار البهيمة وكذلك الأمر في باقي الأمثلة فثبت أن استعمال هذه المعاني إنما هو طريق المجاز.

وقد ناقش ابن تيمية هذا الدليل بكلام طويل يمكن تلخيصه في الوجوه التالية:

– أن استعمال هذه الألفاظ في هذه المعاني المذكورة مسلّم ولكن القول أن هذه الألفاظ إمّا أن تكون حقيقية أو مجاز لا يصلح الاحتجاج به على من ينفي المجاز لأن دخول الألفاظ في أحد النوعين، فرع ثبوت التقسيم، فلو أُثبت التقسيم بهذا كان دورا، فإنه لا يمكن أن يقال إن هذا من أحد القسمين دون الأخر، إلا إذا ثبت أن هناك قسمان لا ثالث لهما وأنه يتناول شيء من أحدهما شيئا من الأخر وهذا محل النزاع[1].

والوجه الثاني: لا يسلّم أنه يلزم من كون هذه الألفاظ حقيقية في هذه المعاني كونها الألفاظ مشتركة لأن دعوى الاشتراك لا تصلح إلا إذا كان اللفظ واحدا في موضعين وليس الأمر كذلك هنا فإن اللفظ المذكور مثلا في محل النزاع هو لفظ ظهر الطريق ومتنها، وجناح السفر، ونحو ذلك، وهذا اللفظ ليس له إلا معنى واحد ليس معناه مختلفا بل حيث وجد هذا اللفظ كان معناه مختلفا[2].

ثم يبين رحمه الله: أن اللّفظ الظّهر والمتن والجناح قد وجد لهما معان أخرى فوجد الاسم الواحد ذو المعنى المتعدد[3]، فاللفظ ليس واحدا في الموضعين فاللفظ ظهر الطريق ليس هو لفظ ظهر الإنسان أو لفظ ظهر وكل استعمال للفظ الظهر معنى واحد لا يختلف ففي

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، 387/10.

[2] المصدر نفسه، 402/10.

[3] المصدر نفسه، 402/10.

الموضوع الأول والثاني دلّت الإضافة على المراد وفي الاستعمال الثالث ينصرف اللفظ إلى المعنى المعروف سواء كان ظهر الإنسان أو الحيوان أو غيرهما.[1]

الوجه الثالث: قولهم «بأن هذه الألفاظ لو كانت مشتركة لما سبق إلى الفهم عند إطلاق هذه الألفاظ بعض المعاني دون بعض وأنّ الذي يسبق إلى الفهم من إطلاق لفظ الأسد إنما هو السبع أو من إطلاق لفظ الحمار إنما هو البهيمة»[2].

ناقش ابن تيمية هذا الرأي من وجوه:

أولا: أن سبب سبق هذه المعاني إلى الفهم في المثالين المذكورين هو كونهما معرفين بالألف واللّام، والمعرّف بالألف واللّام ينصرف إلى ما يعرفه المتكلم أو المخاطب، فإذا قال المتكلم الأسد أو الحمار التعرف إلى البهيمة، لأن ذلك هو المعروف عند أكثر الناس في أكثر الأوقات، وألا يلزم من ذلك ألا ينصرف اسم الأسد إلى الشجاع ولفظ الحمار إلى البليد على وجه الحقيقة[3].

ثانيا: إن جعل دليل الحقيقة سبق المعنى إلى الفهم خطأ لأنه دليل غير منضبط إذ انه يسبق إلى فهم المستمع في كل موضع ما دلّ عليه دليلٌ في ذلك الموضع فإذا قال (ظهر الطريق) لم يسبق إلى الفهم المخاطب طلب ظهر الحيوان مطلقا بل إرادته من اللفظ ممتنعة.[4]

ثالثا: إن القول بان المعنى الحقيقي هو مدلول اللفظ حال إطلاقه غير مستقيم ولا منضبط لأن إن أريد بالإطلاق كون اللفظ مطلقا من جميع القيود، فلا يوجد لفظ مطلق في الكلام المستعمل سواء كلام الله أو غيره، وإن أريد بالإطلاق كونه مطلقا عن قيد دون قيد فلن يجد أصحاب المجاز فرقًا مستقيمًا مطردًا يفرقون به بين القيود التي تدل على الحقيقة والقيود التي تدل على المجاز ولا يذكرون شيئا من ذلك إلا ويمكن نقضه.[5]

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 403/10.

[2] المرجع نفسه، 408/10-409.

[3] المرجع نفسه، 409/10.

[4] المرجع نفسه، 409/10.

[5] المرجع نفسه، 409/10.

واستدل القائلون بالمجاز بقولهم إن المجاز وقع في القرآن وهذا يدل على جوازه في اللغة وذكروا بعض الألفاظ مثل اسأل القرية: «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ»، ومثل: «جدارا يريد أن ينقضّ» وغيرها، وبيّن ابن تيمية أن هذه الألفاظ مما يجوز في لغة العرب.

ويمكن إجمال موقف ابن تيمية من الألفاظ التي يقال أنها من المجاز سواء في القرآن أو غيره –بأن رحمه الله– لا ينكر تعدد المعاني التي يدل عليها اللفظ أو لا ينكر أن دلالة اللفظ عن بعض المعاني أظهر من دلالتها على معنى أخر، ولا ينكر كذلك أن دلالة اللفظ هي المتبادرة إلى الذهن على معان دون معنى آخر، وإنما ينكر شيء واحد ومحدد وهو تقسيم الكلام إلى الحقيقة والمجاز بالمعنى الذي يقرره جمهور المتكلمين، ما يعرف أن المجاز يجوز نفيه[1]، أو هذا مطية إلى نفي المعاني الحقه للقرآن والسنة، وهذا بالفعل ما وقعت فيه بعض الفرق الكلامية من جهمية ومعتزلة ولهذا قرر ابن تيمية أن اللغة ومعانيها والقرآن وما دل عليه حقيقة.

المطلب الثاني: الأصل في الكلام الحقيقة

الأصل لغة: أصل الشيء أساسه الذي يقوم عليه ومنشؤه ينبت منه. وأصول العلوم قواعدها التي تبنى عليها الأحكام[2].

الأصل اصطلاحا: هو «ما يثبت حكمه بنفسه ويبنى عليه غيره»[3] ومعنى الأصل في الكلام الحقيقة, هو الراجح، لأن من معنى الأصل الرجحان.

والمفهوم من هذا الضابط هو إن الراجح في كل كلام هو الحقيقة وليس خلافها, لأن اللغات وضعت لتحقيق الحقائق وتبلغيها.

فالحقائق هي الأهداف، والمراد من كل كلام حقيقته, لو كان الأمر خلاف هذا الأصل لتعذر الفهم, والعلم والتكليف، ولبطلت الحقائق, وهذا خلاف حكمة الله وسنته في خلقه, بل خلق الله الكون بالحق. وبناءا عليه, فان الأصل في كلام الحقيقة, والأصل في الألفاظ كذلك وهذا معروف ومركوز في فطرة الإنسان.

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 140/2.

[2] المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص: 20.

[3] الشريف بن علي الجرجاني، مرجع سابق، ص 22.

ومما يدل عليه هذا الضابط أيضا: انه مرجّح لأي كلام ظهر منه احتمال غير حقيقته أو احتمل معنيين, فإن الأصل هو الحقيقة، وهذا بخلاف من يقول أن اللغة معظمها مجاز ومن خلال ذلك أوّلُوا كل الحقائق والمعاني التي دل عليها القران والسنة ونفوا كثير من المسائل العقدية. ولهذا نجد الباطنية تغلوا في التأويل وتذهب إلي أن معظم المعاني التي دلّ عليها القران مجازا وليس حقيقة, حتى انتهى بهؤلاء أن قالوا: أن الله ليس حقيقة، وإن كان فليس عليما حقيقة، ولا سميع حقيقة، ولا بصير حقيقة كذلك...., إلى غير ذلك من إنكار لأسمائه وصفاته، بل ولذاته العلية[1] كما أنكروا البعث وعذاب القبر وقالوا هي مجازات يفهم منها خلاف ظاهرها، ولذلك ساهم ابن تيمية أهل التخيل والتأويل, والتجهيل.

قال رحمه الله: «وآهل التخييل هم الفلاسفة والباطنية الذين يقولون أنه خُيّل أشياء لا حقيقة لها في الباطن»[2].

ولهذا اشتهر عن القرامطة[3] وصف الله بالممتنع قال ابن تيمية: « .... القرامطة ينفون عن الله النقيضين، فلا يقولون: موجود ولا موجود، ولا حي ولا لا حي، ولا عالم ولا لا عالم، قالوا: لأن وصفه بالإثبات تشبيه له بالموجودات، ووصفه بالنفي فيه تشبيه بالمعدومات، فآل بهم إغراقهم في النفي والتشبيه إلى أن وصفوه بغاية التعطيل ففروا من تشبيه الموجودات والمعدومات فشبهوه بالممتنع، والتشبيه بالممتنعات... بالموجودات والمعدومات والممكنات[4].

من أثار هذا الضابط –الأصل في الكلام الحقيقة– أثر ظاهر عند ابن تيمية، حيث يرى رحمه الله، أن كل ما ثبت لله تعالى من أسماء وصفات فهي حقيقة لا مجازية.

كما يرى أن دلالة الإيمان على الأعمال دلالة حقيقة وليست مجازية، بخلاف قول المرجئة والجهمية الذين يرون أن الإيمان حقيقة في التصديق مجاز في الأعمال، وردوا كل الأحاديث والآيات والتي تؤكد أن الأعمال من الإيمان.

---

[1] أنظر أحمد بن حنبل، مرجع سابق، 140/2.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 304/2.

[3] القرامطة: هم من الباطنية ولقبوا بذلك نسبة إلى رجل من دعاتهم يقال له: حمدان بن قرمط، ويعود في أصله إلى خوزستان "الأهواز"، أظهر الزهد في أول عهده فاستمال إليه بعض الناس فسموا قرامطة وظاهر مذهبهم الرفض، راجع ابن كثير، البداية والنهاية، مج:11، ص91-180.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 198/3.

المطلب الثالث: مفهوم التأويل

أولا: التأويل لغة:

مادة (أَولَ): في كل استعمالاتها اللغوية تفيد معنى الرجوع والعودة، جاء في اللسان (الأول الرجوع آل الشيء يؤول أولاً ومآلا رجع وأول إليه الشيء رجعه وآلت عن الشيء ارتدت والأيل من الوحش وقيل الوعل قال الفارسي سمي بذلك لمآله إلى الجبل.

وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ»، قال: التأويل المرجع والمصير مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أي صار إليه وأولته صيرته إليه...

وقال ابن فارس: أول الحكم إلى أهله: أي أرجعه ورده إليهم ... ومن هذا الباب تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه وذلك قوله تعالى: «هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ»[1].

ثانيا: التأويل عند ابن تيمية:

لا يختلف موقف ابن تيميه من التأويل عن موقفه من المجاز فهما في نظره مرتبطان ومتلازمان وكلاهما يشكل خطر على فهم النصوص والمعرفة العميقة للعقيدة ويقلصان دلالة الظاهر في الاحتياج وأنه من أسباب اختلاف المسلمين في كثير من المسائل العقدية والشرعية. – فما هو التأويل في نظره وكيف عرّفه؟

– بدأ ابن تيمية موقفه من التأويل ببيان معانيه المختلفة، فبيّن أن التأويل قد استُعمل في عصر السلف بمعنيين وأن المعنى الثالث الذي أحدثه المتكلمون لم يُعرف في عهد السلف واستعمل السلف التأويل في معنيين فقط:

المعنى الأول: بمعنى الحقيقة والأثر الواقعي المحسوس لمدلول الكلمة، وهذا المعنى هو الذي تحدث به القرآن في كثير من الآيات فلقد تكررت كلمة التأويل في القران أكثر من عشر مواضع، وكان معناها في جميع استعمالاتها هو الأثر الواقعي لمدلول اللفظ المستعمل سواء كان ذلك في الماضي أو في المستقبل كقوله تعالى حكاية عن المشركين وتكذيبهم لأخبار القيامة والمعاد «هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ »[2].

[1] سورة الأعراف الآية: 53.
[2] سورة الأعراف الآية: 53.

والتأويل هنا، وقوع أخبار الرسل عليهم السلام في الواقع ومآل ومصير الذي آلت إليه الأخبار. وقسم ابن تيمية الكلام إلى قسمين بخلاف المتكلمين:

الأول: إنشاء وهذا يشمل على أمور الشريعة من الأوامر والنواهي.

الثاني: إخبار[1] وهذا يشتمل على إخبار الله عن أمور الغيب كالقيامة وأحوالها والبعث ومن هذا الباب الكلام في الصفات وتأويل النوع الأول هو تنفيذ الأوامر والنواهي وهنا قال السلف أن السنة من تأويل الأمر، وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي»[2] يتأول القرآن يعني قوله تعالى: «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا»[3].

وتأويل النوع الثاني: هو عين بالمخبر به إذا وقع تحقق وجوده وليس تأوله فهم معناه, وهذا النوع لا يعلم حقيقته كيفًا وقدرًا وصفةً إلا الله سبحاه وتعالى لأن الله يقول: «فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ»[4] فوقوع كهذه الحقائق بالكيفيات والأشكال المقدرة هو التأويل الذي أخبر عنه الله تعالى واختص بعلمه وحده سبحانه.

وهذا التأويل جعله ابن تيمية محرمًا على العلماء حيث قال سبحانه: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ»، ولكن بين ابن تيمية إلا أن عدم علمنا بحقائق هذه الأشياء في ذاتها لا ينفي علمنا بمعنى الخطاب الذي خوطبنا به في ذلك لأن هناك فرقا كبيرا بين علم المعنى وبين علم التأويل[5].

المعنى الثاني: بين ابن تيمية أن هناك معنى أخر للتأويل وهو التفسير والبيان وهذا كذلك مما دل عليه القرآن والسنة وأقوال السلف الصالح وهو الذي قصده صلى الله عليه وسلم حين دعا لابن عباس: «اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل» فإنه التأويل الذي هو التفسير ومعرفة المعنى. وهذا التأويل هو الذي استعمله المفسرون وقصدوا به التفسير والبيان كما استعمله ابن جرير الطبري.

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 199/9.

[2] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم:(761).

[3] سورة النصر الآية: 03.

[4] سورة السجدة الآية: 17.

[5] محمد السيد الجليند، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، مرجع سابق، ص: 133.

ويلخص ابن تيمية نظرته إلى معنى التأويل الذي حقيقته المصير والمآل وكذلك من معانيه التفسير والبيان وهذا هو المعروف عند علماء اللغة في القرن الرابع الهجري والثالث الهجري كالأزهري في المعاجم وابن فارس وهو الذي دل على معنياه، القرآن والسنة وخلافه هو المعنى المحدث الذي لم يعرف لا في القرآن ولا في السنة ولا عند علماء اللغة في القرن الثالث والرابع الهجري.

ثالثا: تأويل المحدث

وهو المعنى المحدث الذي عُرف في القرون المتأخرة: «صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ لدليل يقترن به يصرفه عن المعنى الحقيقي»[1] ويبدو أنه لظهور هذا التأويل علاقة مع ظهور المجاز إذْ كلاهما يراد به ما يخالف ظاهر اللفظ.

وقد استعمله بعض الفقهاء ورجال الأصول في مسائل الخلاف وهو الذي يستعمله المتكلمون في تأويل آيات الصفات.

يقول السيد الجليند: «لقد تعسف الفقهاء والمتكلمون القول حين فهموا التأويل في كتاب الله بهذا المعنى المتأخر، فرفضوا أكثر من آيات القرآن عما دلت عليه من معان مرادة لله بدعوى التأويل، ويدّعون أنهم من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويل القرآن وفتحوا بذلك التحريف في آياته والإلحاد في معانيه فأوجدوا اللغو مدخلا وللمغالين مقالا»[2].

ولم يتردد ابن تيمية في تسمية التأويل بهذا المعنى تحريفا وتبديلا لكتاب الله، وسمى أصحابه أهل التحريف والتبديل بل الذين فتحو الباب على مصرعيه للفلاسفة والباطنية والقرامطة لحمل كلام الله ورسوله على معانيهم واصطلاحاتهم التي ظللوا بها المسلمون.

ومن أجل هذا حارب ابن تيمية التأويل بهذا المعنى بكل ما أوتي من حجة وبرهان.[3]

وبيّن أن المعرفة الصحيحة للقرآن والسنة تحصر التأويل فيما معناه الموجود قرآنا وسنة وفي أقوال السلف الصالح وهي أن معنى التأويل هو التفسير والبيان أو المآل والمصير، أما هذا المعنى الثالث فهو محدث لم يعرف, هذه هي معاني التأول عند شيخ الإسلام.

---

[1] محمد سيد الجليمد، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، مرجع سابق، ص: 133.

[2] المرجع نفسه، ص: 134.

[3] المرجع نفسه، ص: 134-135.

ومن المعلوم أيضا أن ابن تيمية رحمه الله لم يرفض التأويل بمعناه المطلق وإنما رفض منه المعنى المحدث المتأخر الذي لا أصلا له في نظره على ألسنة الرواة ولا في عصر الاستشهاد.

ولهذا لم يجد ابن تيمية في تفسير قوله تعالى: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ»[1]، سواء كان الوقف على «إِلَّا اللَّهُ» وهو الذي ذهب إليه جمهور السلف والخلف أو كان الوصول «إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»، كما روى ذلك عن مجاهد وطائفة، حيث أن الوقف عند ابن تيمية لم يتعارض مع الوصل وذلك من خلال فهم التأويل الذي هو التفسير المعنى، والمصير أو حقيقة الشيء الخارجي.

فإن كان الوقف فالمقصود هو أن لا يعلمه إلا الله أي مآل ومصير الأخبار الواردة وإذا كان الرأي الثاني الوصل «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»، فالمقصود هو التفسير والبيان.

وكلا القولين متوافقين ومتكاملين ومنسجمين ولا تعارض بينهما، ولا يرفض ابن تيمية التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره لقرينة مطلقا بل يقبله إذا توافرت ضوابطه وشروطه حيث يقول: «إنا لا نذم كل تأويلا مما فيه وإنما نذم صرف الكلم عن مواضعه وما خالف الكتاب والسنة والقول في القرآن بالرأي[2]» وأن لا يصرف عن ظاهره إلا بشروط أهمها:

أولا: أن يتعلق ذلك المعنى بدلالة اللفظ وضرورة استعمال اللفظ لغة في المعنى الآخر المرجوح.

ثانيا: أن يتعلق بالدليل الصارف في تحققه عند المؤول وسلامته من المعارضة[3].

وإلى هذا أشار ابن تيمية قائلا: «المتأوّل عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادّعاه وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر».

المطلب الرابع: دلالة الكلام ظاهره

الظاهر هو أحد أهم المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه، ومما لا شك فيه, أن هذه المسائل وإعمالها يشترط فهم ضوابطها، وقواعد الترجيح التفسيرية الناتجة عن

[1] سورة آل عمران الآية: 17.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 358/3.

[3] عبد الله بن نافع الدعجاني، منهج ابن تيمية المعرفي، مرجع سابق، ص: 616.

إعمالها، كل له باع في معرفة القرآن والسنة مما يساعد العمل به إلى الوصول إلى الفهم الصحيح والسليم واجتناب الانحرافات والتأويلات الباطلة.

كما أن إعمال الظاهر هو أحد المسائل المهمة التي قد زلّ من حاد عن العمل بها كالمؤولة المشبهة والمعطلة وغيرهم، ولهذا نجد هذا الضابط قد استعمله ابن تيمية رحمه الله في ترجيح كثير من المسائل واعتمد عليه في مناقشته لأراء الخصوم.

إن الحمل على الظاهر لم يختص به ابن تيمية لوحده من العلماء بل نجده عند غيره وخاصة كابن جرير الطبري في تفسيره.

– فما هو مفهوم الظاهر؟ – وكيف يراه شيخ الإسلام؟ – وما هي ضوابط العمل به؟

أولا: تعريف الظاهر:

الظاهر لغة: هو الشاخص المرتفع والواضح المنكشف ويطلق أيضا على خلاف الباطن ومنه قولهم: ظهر الأمر الخلافي إذا انكشف[1].

اصطلاحا: قال الغزالي في المستصفى: «الظاهر الذي يغلب على الظن، فهم معناه من غير قطع»[2].

وقد عرّفه الآمدي بأنه: «هو اللفظ الدال على معنى بالوضع الأصلي أو العرض ويحتمل غيره احتمالا مرجوحا»[3].

وعرّفه ابن تيمية: «الظاهر من الكلام هو ما يسبق إلى العقل السليم معناه»[4].

فاللفظ الظاهر يراد به ما يظهر للإنسان وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ[5].

والظاهر أنواع منه، الظاهر الشرعي وهو ما عرفت به التسمية الخاصة كلفظ الصلاة والظاهر اللغوي كلفظ الأسد، والظاهر العرفي كلفظ الغائط، وإذا تعارضت فإن التحقيق حمل

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة ظهر، ص: 2767.

[2] أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، تح: أحمد زكي، دار الممان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص: 372.

[3] أبو الحسن علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مرجع سابق، ج52/3.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 556/3.

[5] المرجع نفسه، 566/3.

اللفظ على الحقيقة الشرعية ثم العرفية ثم اللغوية ثم المجازية، عند القائلين به إن دلت عليه قرينته[1].

فالمعرفة الصحيحة هي فن يجعل الحمل على الظاهر مستندا وأصلا في استنتاجاتها ولا يجوز العدول عنه إلا بدليل أقوى منه يدل على صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر إلى الاحتمال المرجوح وهذا ما يسمى بالتأويل[2]، وإلا فإن ظاهر النص هو في علاقة المتلقي بالخطاب وفي تعاطي القارئ مع النصوص.

وتلك طريقة لا يكاد ينازع فيها عالم معتبر حتى أن تأويل في الاصطلاح المتكلمين يوحي إليها، فإن جعل المعنى الظاهر أو الراجح أصلا وجعل فرعه الباطن أو المرجوح أو المجازي، وفي تقرير تلك الطريقة يقول ابن قيم الجوزية: «إذا ظهر قصد المتكلم أو لم يظهر قصد يخالف كلامه ويجب حمل كلامه على ظاهره ... وهذا حق لا ينازع فيه عالم والنّزع إنما هو في غيره، إذا عُرف هذا فالواجب حمل كلام الله تعالى ورسوله، وحمل كلام المكلف على ظاهره، ولا يتم التفهيم والفهم إلا بذلك، ومدعي غير ذلك على المتكلم, القاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه»[3].

ونقل ابن القيم تأكيدا لكلامه قول الإمام الشافعي: «وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهره بتٌّ»،

ولو رجع الأصل خلاف ظاهر النص أو الكلام لانهارت المعارف بانهيار وظيفة اللغة التواصلية، أشار إلى تلك المفسدة ابن تيمية قائلا: «فمن سلك هذا السبيل لم يبق لمن علم أمر نفيه بما يخبر به وما يأمر به وحينئذ فينتقض عليه جميع ما خاطب به الناس فإنه ما من أظهر لهم فلا يثقون بأخباره وأوامره فيختل عليه الأمر كله».

مثال: ولهذا نجد أن ابن تيمية قد حكم حكما جازما ببطلان أي تأويل نقض المعنى الظاهر مثل تأويلات الباطنية أو غيرهم فإن: «من ادعى علما باطنا أو علما بباطن وذلك يخالف العلم الظاهر كان مخطئا، إما ملحدا زنديقا وإما جاهلا ضالا»[4].

---

[1] محمد الأمين مختار الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دار عالم الفوائد، ط1، 1426هـ، ص: 272-274.

[2] المصدر نفسه، ص: 275.

[3] محمد بن أبي بكر قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، 519/4.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 236/13.

ولهذا نجد من تحريفات الباطنية العقدية والتي بنو عليها دينهم وعقيدتهم على سبيل الإيجاز وليس الحصر تعريفهم لقوله تعالى: «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ» معناه أن الإمام ورث النبي صلى الله عليه وسلم في علمه، وقولهم في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً»، فالمقصود بها عائشة رضي الله عنها وقوله: «فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا»، يعني فاطمة والزبير، والخمر والميسر، هما أبو بكر وعمر، والجبت والطاغوت هما معاوية وعمرو بن العاص.[1]

وهكذا عمد الباطنية من شيعة الرافضة وغيرهم إلى الشريعة فأبطلوها، وجعلوها رموزا وألغازا ومجازات لا ينبغي التصريح بها إلا لمن وثقوا منه، فالصلاة هي مولاة الإمام والزكاة هي ما يعطي الإمام، والحج هو القصد إلى زيارة الإمام، والظاهر هو محمد الناطق والباطن هو علي الأساسي ومحمد هو الأول وعلي هو الأخر[2].

وانظر معي كيف أصبح الدين مع هؤلاء، وكيف حُرّفت أركانه بمخالفة ما دلّت عليه النصوص ظاهرًا ومعنى.

[1] محمد السيد الجليند، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، مرجع سابق، ص: 89.

[2] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية، تح: سعيد بن ناصر بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1466هـ-2001م، ص: 82.

الفصل الثالث

ضوابط المعرفة العقدية النقلية

تمهيد:

ممّا نعلمه ونؤمن به أن الإنسان فقير إلى ربه في وجوده وخلقه، وهو كذلك محتاج في معرفته وعلمه إلى خالقه العظيم.

فالفطرة البشرية على حد تعبير "ابن تيمية": «مكملة بالفطرة المنزلة، فإن الفطرة تعلم الأمر مجملا، والشريعة تفصله، وتبيّنه وتشهد بما لا تستقل الفطرة به»[1].

فلا ريب في الضرورة المعرفية للنقل المتمثل في القرآن والسنة، لأن المعرفة البشرية مفتقرة بحسب طبيعتها إلى أمرين:

الأوّل: أصل معرفي صادق معصوم يمدها بالقضايا والمعارف الصحيحة التي تعجز عنها.

والثّاني: معيار معرفي، وميزان توزن به آراء البشر ومواقفهم المعرفية فهي بحاجة مُلِحّة إلى حِرْز معرفي، وهداية ربّانية تحررها من الأغلاط والأوهام المعرفية التي تعرض لمعارف البشر.

وتتجلى قيمة هذه المعارف النقلية في المعرفة الإلهية الغيبية التفصيلية، فالنقد وحده هو الذي يملك كشف تلك الحقائق الغيبية التفصيلية ولذلك فإن من أقصى العقل من ميدان المعرفة وقع في أوهام وخرافات ميتافيزيقية، تتعلق بالمعرفة الإلهية، كما هو الواقع في رؤية كل من أعرض عن الوحي وعن إتباع الأنبياء عليهم السلام، أو جعل العقل أصلاً للنّقل فأبطل حقائقه وحرّف معانيه.

ولذلك فإن الأنبياء إنما بُعثوا بالبينات والهُدى، بيان الأدلة العقلية على الحقائق الشرعية، وهداية الناس بإخبارهم بالغيب الذي تعجز عقول البشر عن إدراكه بدون أخبار الأنبياء»[2].

فالعقل في أمس الحاجة إلى النقل وخاصة في أمور الغيب والعلم الإلهي، لأن العقل والغيب لا يلتقيان إلا في حالتين، أن يسلم العقل للغيب أو أن يرفض العقل الغيب.

فبناءً على هذه المسلمة أدرك "ابن تيمية" ضرورة النقل في المعرفة العقدية كضابط ومقياس للمعرفة الصحيحة.

---

[1] مجموع الفتاوى، 267/4.

[2] المرجع نفسه، 206/3.

المبحث الأول: ضوابط المعرفة العقدية من القرآن والسنة

يعتبر القرآن الكريم، آية الله المتجددة في كل زمان ومكان وأعجوبة الإسلام الخالدة، عبر العصور والأيام، التي لا يستطيع العقل إلا أن يسلم بحقائقها وأخبارها الشاملة والكاملة والواضحة.

فلو قُدّر أن سُئِلَ أكبر العلماء، وأنبغ فلاسفة القرن العشرين عن صفات الكتاب المنزل من الله حقيقة لأجاب بكل تحد: حتى يكون الكتاب من عند الله يجب أن تتوفر فيه شروط أربعة:

أولها: أن يكون موثوقًا به، وثانيها: أن يكون شاملا لكل شيء، أما ثالثها: ألا يتعارض مع الحقائق العلمية، وآخرها أن يكون واضحا يعرف لغته بسطاء الناس.

وليس من العجب إذا أشار القرآن لهذه الشروط، وتحققت في أخباره وحقائقه.

أما الوثوق فقد قال عنه تعالى:«الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى ۝٢ لِّلۡمُتَّقِينَ»[1].

وبالنسبة لشمولية القرآن، فاسمع إلى قوله تعالى: «مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ»[2]. والشرط الثالث: ألا يتعارض مع الحقائق العلمية فقد دلت آياته على صدق ذلك، وقال تعالى: «سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ»[3]. وأما الوضوح فقد ظهر في بساطته ويسره وقد تجلى ذلك في قوله جل جلاله: «وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ»[4]. هذا هو القرآن العظيم، كلام الله الخالد، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

[1] سورة البقرة الآية: 1-2.

[2] سورة الأنعام الآية: 38.

[3] سورة فصلت الآية: 53.

[4] سورة القمر الآية: 22.

المطلب الأول: تعريف القرآن والسنة

أولا: تعريف القرآن لغة واصطلاحا

القرآن لغة:

القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيحٌ يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية سميت قرية لاجتماع الناس فيها، ويقال، قريت في المقراة: أي جمعته، ومنه القرآن؛ كأنّه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص.[1]

والقرآن: التنزيل، وقَرَأَهُ: كَنَصَرَهُ وَمَنَعَهُ، قَرْءًا وقراءةً وقرآنًا، فهو قارئ من قراءةٍ وقُرَّاءٍ وقارئين، ويقال: صحيفة مقروأةٌ ومَقْرُوَّةٌ ومَقْرِيَّةٌ، وتقَرَّأُ، أي: تَفَقَّهَ.[2]

القرآن اصطلاحًا:

وممّا ينبغي أن يذكر هُنا أن مسألة تعريف القرآن الكريم، معلقة بمسألة عظيمة في الاعتقاد هي هناك (كلام الله عز وجل) وهي من أعظم مسائل الاعتقاد التي كثر فيها الاختلاف وعظم فيها الاضطراب في عصر الشيخ، وفي القرون المتقدمة عنه، قال رحمه الله: «والناس قد تنازعوا في كلام الله عز وجل نزاعًا كثيرًا والطوائف الكبار نحو ست فرق»[3]، وقد بسط "ابن تيمية" رحمه الله التقرير في ذلك بسطا موسعا لا يتسع المقام لذلك.

قال "ابن تيمية" في تعريفه للقرآن: «القرآن كلام الله لفظه ومعناه، سمعه منه جبريل وبلغه عن الله إلى محمد، ومحمد سمعه عن جبريل، وبلغه إلى أمته ... مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور»[4].

تعريف السنة لغة واصطلاحا:

السنة في اللغة:

تطلق على السيرة والطريقة[5]، حسنة كانت أو قبيحة قال: (ﷺ): «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ.

[1] انظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، مرجع سابق، مادة قرأ، ص: 884.

[2] انظر، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق،مادة قرأ ،ص1240.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 407/6.

[4] المرجع نفسه، 683/6.

[5] انظر، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المرجع سابق، ص،مادة سنن،ص778.

وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»[1].

وقال "الأزهري": «السنة: الطريقة المحمودة المستقيمة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة معناه: من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة»[2].

السنة اصطلاحا:

وقال "ابن تيمية": «ولفظ السنة في كلام السلف يتناول السنة في العبادات وفي الاعتقادات، وإن كان كثير من صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات، وهذا كقول "ابن مسعود" و"أبي بن كعب" و"أبي الدرداء" (ﷺ)، اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة، وأمثال ذلك»[3].

وقال أيضا: «السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه اعتقادا واقتضاء قولا وعملا»[4].

وقال أيضا: «السنة هي ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله سواء فعله أو فُعِلَ في زمانه، أو لم يفعله، ولم يُفعَل على زمانه لعدم المقتضي حينئذ لفعله أو وجود المانع فيه»[5].

وتطلق السنة على الحكمة، قال تعالى: «وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ»[6].

وقال تعالى: «لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ»[7].

وقال جل شأنه: «وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ»[8].

يقول "ابن تيمية": «قال غير واحد من السلف الحكمة هي السنة؛ لأن الذي كان يتلى في بيوت أزواجه رضي الله عنهن سوى القرآن هو سنته ﷺ ولهذا قال ﷺ: «ألا وإني أوتيت

---

[1] مسلم، صحيح مسلم ،باب العلم،15/1017

[2] انظر، لسان العرب والقاموس المحيط، مادة سن، مرجع سابق.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الاستقامة، مرجع سابق، ص: 513.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ،مجموع الفتاوى، 73/3.

[5] المرجع نفسه، 181/11.

[6] سورة النساء الآية: 113.

[7] سورة آل عمران الآية: 164.

[8] سورة الأحزاب الآية: 34.

الكتاب ومثله معه»[1]. وقال "حسان بن عطية"* كان جبريل عليه السلام ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل بالقرآن فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن»[2].

ولهذا قال الإمام "أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي": كل ما حكم به الرسول ﷺ فهو مما فهمه من القرآن، قال الله تعالى: «إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا»[3].

فالقرآن والسنة هما النقل المعصوم الذي تكفل الله بحفظه لأنهما طريقا المعرفة الصحيحة «وأن عامة من ضل في هذا الكتاب أو عجز فيه عن معرفة الحق فإنما هو لتفريط في إتباع ما جاء به الرسول ﷺ قال "ابن عباس": تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل به أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية قوله تعالى: «فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ (123) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ (124)»[4].

المطلب الثاني: ضرورة إتباع القرآن والسنة

إن القارئ لكتب "ابن تيمية" يجد أن السمة البارزة لفكره –رحمه الله– هو انطلاقه في كلامه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فالأصول والقواعد إنما يكون بناؤها على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ بل الدين «أصله متابعة النبي ﷺ وموافقته بفعل ما أمرنا به، وشرعه لنا وسنه لنا»[5].

إذن فالواجب على المسلم إتباع الكتاب والسنة حتى ولو لم يفهم لفظها ومتى قدر الإنسان على إتباع النصوص لم يعدل عنها.[6]

---

[1] أخرجه أبو داود في السنة: 4-46، وأحمد 131/4 كلاهما عن المقدام بن معد بن يكرب.

* حسان بن عطية: هو أبو بكر حسان بن عطية المحاربي مولدهم الدمشقي ذكره البخاري في الأوسط في فضل من مات في العشرين إلى الثلاثين ومائة. وقال: كان من أفاضل أهل زمانه. تهذيب التهذيب، 251/2.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، 228/2.

[3] سورة النساء الآية: 105.

[4] سورة طه الآية: 123-124.

[5] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، 205/14.

[6] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لأن الله أوجب على الناس إتباع الرسول وطاعته وإتباع حكمه وأمره وشرعه ودينه وهو حجة الله على خلقه، وهو الذي فرّق الله به بين الحق والباطل والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق الجنة وطريق النار، وبه هدى الله الخلق.[1]

ويرى "ابن تيمية" –رحمه الله– وجوب إتباع الكتاب والسنة في كل صغيرة وكبيرة:

أولا: لأن الله أمرنا بإتباع القرآن والسنة وكذلك رسوله ﷺ.

قال تعالى: «اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ»[2]. وقوله تعالى: «وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ»[3]، كما أمر تعالى بإتباع نبيه ﷺ فقال: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا»[4]. وحذّر من مخالفة أمره فقال: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»[5].

وقالﷺ: «يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا كتاب الله وسنتي»[6]. ويقول ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»[7].

وقال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[8]، أي مردود عن صاحبه.

ثانيا: يرى "ابن تيمية" أن ضرورة إتباع القرآن والسنة يشهد له أن من عمل بالقرآن لا يضل ولا يشقى وأن «عامة من ضل في هذا الكتاب أو عجز فيه عن معرفة الحق فإنما هو لتفريطه في إتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضُوا عن كتاب الله ضلّوا كما قال تعالى: «يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»[9]

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] سورة الأعراف الآية: 03.

[3] سورة الأنعام الآية: 155.

[4] سورة الحشر الآية: 07.

[5] سورة النور الآية: 63.

[6] رواه الترمذي في صحيح الجامع، باب الحض على لزوم الجماعةتحت رقم:2299

[7] صححه النووي في الأربعين والبيهقي في المدخل وابن عبد البر في بيان العلم وفضله.

[8] أخرجه البخاري في صحيحه باب العلم ،تحت رقم: 2697.

[9] سورة الأعراف الآية: 35.

وقال تعالى: «إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ»[1]. «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (66) وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (67) وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا»[2].

ثالثا: أن من ضرورة إتباع القرآن والسنة أن الحق والصواب يدور معهم وجودًا وعدمًا ولهذا فإن أقرب المسلمين إلى الحق والكمال أتبعهم للقرآن والسنة حيث قال –رحمه الله–:

«إذا كان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد فكل من كان إلى ذلك أقرب وهو به أشبه كان إلى الكمال أقرب، وهو به أحق، ومن كان عن ذلك أبعد، وشبهه أضعف كان عن الكمال أبعد وبالباطل أحق، والكمال هو من كان لله أطوع، وعلى ما يصيبه أصبر فكلما كان أتبع لما يأمر به الله ورسوله، وأعظم موافقة لله فيما يحبه ويرضاه، وصبر على ما قدره وقضاه كان أكمل، وأفعل، وكل من نقص عن هذين كان فيه من النقص بحسب ذلك»[3].

ومن هذه الشروط جعل "ابن تيمية" أن أقرب المسلمين إلى معرفة الحق والصواب هم أهل الحديث، لأنهم أخص الناس بالرسول صلى الله وعليه وسلم، وأعلمهم بأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته، وأعلم الناس بأصحابه وسيرته، وأكثرهم إتباعًا له واقتداءًا وانقيادًا.

ونظرًا لهذه الخصال يصفهم بقوله: «إنهم أشد الناس نظرًا وقياسًا ورأيًا وأصدق الناس رؤيا وكشفا...»[4]، إلى غير ذلك من الصفات. فالحق والصواب كما يرى "ابن تيمية" يقاس بقدر قرب الإنسان من الكتاب والسنة ولهذا يقول "ابن تيمية" نجد أن المتكلمين أقل خطأ وأقرب إلى الصواب من الفلاسفة المسلمين، نظرًا لالتزام علماء الكلام بالقرآن والسنة أكثر من الفلاسفة.

---

[1] سورة الإسراء الآية: 09.

[2] سورة النساء الآية: 66–68.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق22/6

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، نقض المنطق، تح: عبد الرحمان بن حسن قائد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1435هـ، ص: 71.

ويرى "ابن تيمية" حتى أساطين الفلاسفة القدماء الأوائل أمثال فيتاغورس[1] وسقراط وأفلاطون، "أنهم أقرب إلى الصواب من غيرهم من الفلاسفة الذين جاؤوا من بعدهم أمثال أرسطو وغيره، وذلك لأن هؤلاء الفلاسفة" أي: فيثاغورس وسقراط وأفلاطون كانوا يهاجرون إلى أرض الأنبياء بالشام، ويتلقون عن لقمان الحكيم ومن بعده من أصحاب داود وسليمان عليهما السلام، وأن أرسطو لم يسافر إلى أرض الأنبياء ولم يكن عنده من علم بأثارة الأنبياء من عند سلفه.[2]

وهذا ما يقال كذلك عن الفرق الإسلامية، والعلماء فأقربهم للحق أقربهم عملا بالقرآن والسنة وفقه السلف، «فمن لم يكن له علم بالكتاب والسنة تكثر في أقواله الأخطاء والبدع، ولهذا فإن سبب ظهور البدع في كل أمة، هو بسبب نفاذ سنن المرسلين فيهم، وبهذا قال مالك: –رحمه الله–: «السنة مثل سفينة نوح من ركب نجا ومن تخلف عنها هلك»، وهذا حق فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدق المرسلين وأتبعهم، وأن من لم يركبها فقد كذب المرسلين»[3].

ولهذا كان أعلم الناس بعد النبي ﷺ صحابته لأنهم أعلم بسنته ﷺ.

المطلب الثالث: المعاني الصحيحة تعرف بموافقتها للقرآن والسنة

المعنى لغة:

يطلعنا "الجوهري" بدلالة عامة واوية اللام، هي الإخراج والإظهار، عنوت الشيء أخرجته وأظهرته: ثم يلتفت إلى التخصيص فيورد الفعل اليائي اللام، عنيت بالقول كذا أعني عناية، قصدت وأردت، ثم يحدد الصيغة (المعنى) أي الفحوى ومعنى الكلام ومعناته واحد.

ونجد أين يسرد في أول المادة دلالتها سواء أكانت واوية الإعلال أو يائية فثم، القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه، والثاني دال على خضوع وذل، والثالث ظهور الشيء وبروزه، ومنه عنيان الكتاب وعنوانه وتفسيرا إنه البارز منه إذا ختم»[4].

---

[1] من أهل "ساميا" وكان في زمن سليمان النبي ابن داود عليهما السلام. قد أخذ الحكمة من معدن النبوة وهو حكيم فاضل. راجع الملل للشهرستاني ج 71/2.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ،نقض المنطق ، ص: 113.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] انظر، أحمد بن فارس بن زكريا، مادة عَنَ، مرجع سابق، ص652.

ويعود "ابن فارس" ليحدد ما يدل عليه قياس اللغة بشكل عام أولاً، «فالمعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه»، ثم يشرحه بعبارة أخرى يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ.

المعنى اصطلاحا:

يقول "الجرجاني": «هي الصورة الذهنية من حيث إنّه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث أنّها تقصد باللفظ، سميت مفهومًا، ومن حيث إنه مقول في جواب ما هو، سميت: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، سميت حقيقة، ومن حيث امتياز عن الأغيار، سميت: هوية».

والمقصود بمعاني القرآن والسنة التي يجب أن يقاس عليها كل المعاني؛ هي أن «معاني القرآن ثلاثة أصناف: الإلهيات، والنبوات، والشرائع. فلابد لكل نبي من الأصول الثلاثة: الإيمان بالله، واليوم الآخر، والعمل الصالح»[1].

وقال "ابن تيمية" أيضا: «أن معاني القرآن ثلاثة أنواع: توحيد، وقصص، وأحكام... وذلك لأن القرآن كلام الله، والكلام نوعان: إمّا إنشاء، وإمّا إخبار، والإخبار إمّا خبر عن الخالق وإما خبر عن المخلوق، فالإنشاء هو الأحكام، كالأمر والنهي، والخبر عن المخلوق هو القصص، والخبر عن الخالق هو ذكر أسمائه وصفاته»[2].

وكل معاني أصول الدين بينها النبي ﷺ أتم بيان، يقول شيخ الإسلام: «يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: «لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»[3]، يتناول هذا وهذا.

وقد قال "أبو عبد الرحمن السلمي": حدثنا الذين كانُوا يقرؤوننا القرآن –كـ"عثمان بن عفان"، "عبد الله بن مسعود"، وغيرهما– أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزُوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعا، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة...»[4].

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 72/9.

[2] المرجع نفسه، 76/9.

[3] سورة النحل الآية: 44.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 177/7.

ويقول أيضا جازمًا بأن الله ورسوله قد بيّنا معاني القرآن والسنة أتم بيان «من المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق؛ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، ... وقد أخبر الله بأنه أكمل له الدين ولأمته دينهم وأتم عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره، أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبها، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا وما يجوز عليه، وما يمتنع عليه.

فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يُحكموا هذا الباب اعتقادًا وقولاً؟!

ومن المحال –أيضا– أن يكون النبي ﷺ قد علّم أمته كل شيء حتى الخراءة[1]، وقال: «تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[2]. وقال فيم صح عنه –أيضا–: «ما بعث الله نبيا إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يَعْلَمُه لهم، وينهاهم عن شر ما يَعْلَمُه لهم»[3].

وقال "أبو ذر": «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»[4].

فمن المحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة أن يترك [ما] يعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين...»[5].

وكذلك فإنه ﷺ أعلم الخلق بالحق وأفصح الخلق في البيان وأنصح الخلق للخلق، [وأقدرهم على البلاغ]، فقد اجتمع في حقه كمال العلم بالحق وكمال القدرة على بيانه وكمال الارادة له، ومع كمال العلم والقدرة والإرادة، يجب وجود المطلوب على أكمل وجه، فيعلم أن

---

[1] قال النووي في شرحه على صحيح مسلم،153/3:أمّا الخراءة فبكسر الخاء المعجمة وتخفيف الراء وبالمد، وهي اسم لهيئة الحدث،وأما نفس الحدث فبحذف التاء وبالمد مع فتح الخاء وكسرها .اهـ

[2] ابن ماجة في المقدمة 43، عن العرباض بن سارية.

[3] مسلم في الإمارة 46/1844.

[4] الطبراني في الكبير (1642) وقال الهيثمي في المجمع 266/8 رواه أحمد والطبراني ورجاله الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقري وهو ثقة.

[5] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 8/3.

كلامه أبلغ ما يكون وأتم ما يكون، وأعظم ما يكون بيانًا لما بينه في الدين من أمور الإلهية وغير ذلك»[1]، فاستحال أن لا تكون معاني العقيدة وأصول الدين واضحة.

وعليه قرّر "ابن تيمية" أن جميع المعاني حتى تكون صحيحة يجب أن تقاس على معاني القرآن والسنة.

كان لهذا الضابط أثر عند الشيخ حيث رد به كل المعاني التي لا توافق معاني القرآن والسنة ونذكر من هذه المعاني، ما ثبت عند طائفتي القدرية والجبرية حيث أنكرت الجبرية أن تكون للإنسان مشيئة مع إثبات مشيئة الله وحده، في حين نفت القدرية أن تكون مشيئة للإنسان تحت مشيئة الله عز وجل.

فأخرجت بذلك مشيئة الإنسان عن مشيئة الله عز وجل، وكلا هذين المعنيين مخالف للقرآن والسنة حيث أثبتا أن لله مشيئة وللإنسان مشيئة لكنها لا تخرج على مشيئة الله تعالى، قال تعالى: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ»[2]، فأخبر أن مشيئتهم وفعلهم موقوفٌ على مشيئته لهم هذا وهذا.[3]

وقال ﷺ: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان»[4].

فأثبت الرسولﷺ كما أثبت الله عزّ وجل أن للإنسان مشيئة وإرادة وقدرة وأن هذه المشيئة والإرادة والقدرة لا تخرج على مشيئة الله وقدرته كما تتصور المعتزلة أو غيرهم؛ لأن القدرية والجبرية، لم يستقم في عقولهم –وخاصة نفاة خلق أفعال العباد– كيف يخلق الله الإنسان! ويخلق أفعاله، ويحاسبهم عن أفعالهم، ولا يكون ظالما لهم؟

وقد جاءهم هذا الانحراف كما يراه ابن تيمية ويصوره بسبب الشرك في قدرة الله عز وجل، بل لسان حالهم كأنّ الله ليس على كل شيء قدير.

وهذا هو السر في إجابة الإمام "أحمد بن حنبل" لما سئل عن القدر فقال القدرة قدرة الله فمن أنكر القدر أنكر قدرة الله تعالى وهذا حقٌّ وصدق.

---

[1] المرجع نفسه، 73/9.

[2] سورة التكوير الآية: 29.

[3] ابن قيم الجوزية، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، مرجع سابق، ص108.

[4] أخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب لا يقال: خبثت نفسي 2121/6 حديث رقم 4980 وأورده الألباني في صحيحه 1389.

فالله قادر أن يخلق إنسان، ويخلق أعماله ويحاسبه على هذه الأعمال، وقادر أن لا يكون ظالمًا في محاسبته لهذه الأعمال التي خلقها وعلمها تعالى، وذلك بأنه ليس لقدرته حد، وكل من شك في ذلك شك في قدرة الله، وهذا هو مراد "الإمام أحمد" ولهذا قال "ابن قيم الجوزية" في نونيته:

فحقيقة القدر الذي حار الورى *** في شأنه هو قدرة الرحمن
واستحسن ابن عقيل ذا من أحمد *** لما حكاه عن الرضا الربان
له قال الإمام شفاء القلوب بلفظةٍ *** ذات اختصار وهي ذات بيان

وهذا هو مذهب الأمة الوسط الذي يجمع بين الآيات الدالة على عموم خلقه ومشيئته مثل قوله تعالى: «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»[1]، وبيّن الآيات الدالة على نسبة الأفعال إلى العباد والمشيئة.[2]

المطلب الرابع: الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة تفسر من خلال سياقها في القرآن والسنة

تعريف اللفظ لغة:

جاء في (الصحاح)، أولا الدلالة العامة للمادة (لفظ) وهي الرمي من الفم، لفظت الشيء من فمي، لفظه لفظا، رميته، ثم يعدد الدلالة المخصصة إذ يكون الملفوظ من الفم كلامًا: لفظت بالكلام وتلفظت به، أي تكلمت به.[3]

أما "ابن فارس" في (المقاييس) فهو يقول إن مادة لفظ تعني أولاً الدلالة على الطرح المطلق، ثم هي يغلب عليها أن تكون من الفم، ثم يخصص الفعل فتقول: (لفظ الكلام يلفظ لفظا).[4]

ويظهر لنا من خلال ما مر في بيان اللفظ أنه أيسر شيء للتعبير عما في صدر الإنسان من المعاني والأغراض.

---

[1] سورة الزمر الآية: 62.

[2] محمد خليل الهراس، شرح القصيدة النونية، مكتبة الفاروق الحديثة، مصر، ج1، ص68.

[3] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت، ط4، 1407هـ-1987م، ص1179.

[4] ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، مادة لفظ، ص958.

اللفظ اصطلاحًا:

ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه مهملاً كان أو مستعملاً.[1] ومعنى هذا الضابط: أن الألفاظ الموجودة في الكتاب والسنة يجب أن يعرف معناها من خلال سياقها واستعمالاتها في الكتاب والسنة، لأن بيان الله ورسوله أتم بيان.

ولا نستطيع أن نتعرف على المعنى الحقيقي لهذه الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إلا بعد معرفة معانيها وسياقاتها في القرآن والسنة. «وهذا من أنفع الأمور في معرفة دلالة الألفاظ مطلقا وخصوصًا ألفاظ [الموجودة] في الكتاب والسنة»[2].

وذلك لأن «الألفاظ نوعان: نوع يوجد في كلام الله ورسوله ونوع لا يوجد في كلام الله ورسوله، فيعرف معنى الأول، ويجعل ذلك المعنى هو الأصل، ويعرف ما يعنيه الناس بالثاني ويرد إلى الأول، هذا طريق أهل الهدى والسنة»[3].

وبيّن "ابن تيمية" قيمة هذا الضابط في معرفة الألفاظ، وخاصة الألفاظ المتنازع فيها بين المسلمين فيقول: «والمقصود هُنا ذكر أصل جامع تنبني عليه معرفة النصوص، ورد ما تنازع فيه الناس إلى الكتاب والسنة، فإن الناس كثر تنازعهم في مواضع في مسمى الإيمان والإسلام لكثرة ذكرهما، وكثرة كلام الناس فيهما، والاسم كلما كثر التكلم فيه، فتكلم فيه مطلقا ومقيد بقيد، ومقيد بقيد آخر في موضع آخر، كان هذا سببًا لانتباه بعض معناه.

ثم كلما كثر سماعه كثر من يشتبه عليه ذلك، ومن أسباب ذلك أن يسمع بعض الناس بعض موارده ولا يسمع بعضه، ويكون ما سمعه مقيّدًا بقيد أوجبه اختصاصه بمعنى، فيظن معناه في سائر موارده كذلك، فمن اتبع علمه حتى عرف مواقع الاستعمال عامة، وعلم مأخذ الشبه أعطى كل ذي حق حقه، وعلم أن خير الكلام كلام الله، وأنه لا بيان أتمّ من بيانه»[4].

وبين "ابن تيمية" –رحمه الله– مؤكدًا على هذا الضابط، أنه إذا عرف تفسير هذه الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة من جهة القرآن والسنة لا يحتاج إلى أقوال أهل اللغة.

---

[1] علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص107.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 109/4.

[3] المرجع نفسه، 193/4.

[4] المرجع نفسه، 224/4.

قال "ابن تيمية": «ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة التي لم يحتاج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: «الأسماء ثلاثة أنواع، نوع يعرف حده بالشرع، كالصلاة والزكاة، ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ العين، ولفظ المعروف في قوله تعالى: «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»[1]، ونحو ذلك.

وروي عن "ابن عباس" أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب. فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحو ذلك قد بين الرسول ﷺ ما يراد بها في كلام الله ورسوله، وكذلك لفظ الخمر وغيرها، فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ، لم يقبل منه، وأمّا الكلام في اشتقاقها ووجه دلالتها فذاك من جنس علم البيان، وتعليل الأحكام هو زيادة في العلم، وبيان حكمة ألفاظ القرآن، لكن معرفة المراد بها لا يتوقف على هذا»[2].

وهذا بخلاف بعض الفرق الكلامية عند تفسيرهم لبعض الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة، فإنهم يعتمدون على عقولهم، وما تأولوه من اللغة لذلك يقول ابن تيمية: «ولهذا نجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ... ولا كتب التفسير بالمأثور والحديث، وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب والكلام، التي وضعتها رؤوسهم»[3].

فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء والألفاظ إلى بيان الله ورسوله فإنه شافٍ كافٍ في معرفة معانيها الحقة دون تكلف وخلاف هذا وقوع في انحراف في فهم المعاني الصحيحة لهذه الألفاظ.

---

[1] سورة النساء الآية: 19.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 181/4.

[3] المرجع نفسه، 79/4.

كان لهذا الضابط أثر في تأصيلات "ابن تيمية" وتقريراته العقدية وفي مفهومه لبعض الألفاظ الواردة في القرآن والسنة، فمثلا لفظ الإرادة، هل هي المحبة والرضى، وغضبه وسخطه؟.

يقول "ابن تيمية": «تكلم الناس في محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه، هل هي بمعنى إرادته؟ أو هي الثواب والعقاب للمخلوق؟ أم هذه صفات أخص من الإرادة؟ وتنازعُوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان هل يريده ويحبه ويرضاه؟ كما يريد ويحب سائر ما يحدث؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيئته، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً، ولا يضلّ مهتديًا؟ أم هو واقع بقدرته وإرادته ومشيئته فلا يكون في ملكه ما لا يريد، وله في جميع خلقه حكمة بالغة، وهو يبغضه ويكرهه، ويمقت فاعله، ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يريده»[1].

وبناءً على معرفة لفظ الإرادة كانت الأحكام العقدية وتقرير المسائل الكلامية المترتبة على هذا الفهم.

يرى "ابن تيمية" أن المعرفة الصحيحة لمعاني الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة، هو تتبع استخداماتها في الكتاب العزيز والأحاديث الشريفة وكيف كان المعنى في هذين السياقين.

يقول "ابن تيمية": «نجد أن الإرادة في كتاب الله على نوعين:

أحدهما: الإرادة الكونية، وهي الإرادة المستلزمة لوقوع المراد التي يقال ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وهذه الإرادة في مثل قوله تعالى: «فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا»[2]. وقوله تعالى: «وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ»[3].

وأما النوع الثاني: فهو الإرادة الدينية الشرعية وهي محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزائهم بالحسنى قال تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ»[4]،

[1] انظر، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 465/4.

[2] سورة الأنعام الآية: 125.

[3] سورة هود الآية: 34.

[4] سورة البقرة الآية: 185.

وقوله تعالى: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ»[1].
وهذه الإرادة لا تستلزم وقوع المراد إلا أن يتعلق به النوع الأول من الإرادة»[2].

فلفظة الإرادة في الكتاب والسنة يراد بها المحبة والرضا وقد يراد بها وجود المراد، وبناءًا على هذا التفسير للفظة الإرادة قسّم "ابن تيمية" الإرادة الإلهية إلى كونية وشرعية، وجمع بين النصوص التي يفهم منها التعارض والتضاد ويقول إنما التعارض والتضاد في أفهام من جهل معاني هذه الكلمات في القرآن والسنة.

المطلب الخامس: المدح والذم يعلق على كلمات الله ورسوله

المدح والذم لغة:

الذم:قال صاحب القاموس: ذَمَّهُ ذَمًّا ومذمَّةً، فهو مذموم وَذَمِيمٌ وذَمٌّ، ويُكْسَرُ: ضِدَّ مَدَحَهُ. وأذَمَّهُ: وجده ذَمِيمًا، وأذَمَّ بهم: تَهَاوَنَ أو تركَهُمْ مَذْمُومين في الناس وَتَذَامُوا: ذَمَّ بعضهم بعضا، وقضى مَذَمَّتَهُ، بكسر الذال وفتحها: أحسن إليها لئلاَّ يُذمّ.[3]

والمدح: لغة: فمَدَحَهُ كمَنَعَهُ، مَدْحًا وَمِدْحَةً؛ أحسن الثناء عليه.[4]

واصطلاحا:

عرّف "الجرجاني"، المدح: بأنّه الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدًا.

والمعنى لهذا الضابط أنّ الذمّ والحمد والحب والبغض والوعد والوعيد والموالاة والمعاداة ونحو ذلك من أحكام الدين لا يصلح إلا بالأسماء التي أنزل الله بها سلطانه، فلا يصح تعليق ذلك بأسماء أو كلمات غير كلمات الله ورسوله أو ألفاظ مبتدعة لأن ذلك من باب تشريع دين لم يأذن به الله، وأنّه لابد من معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله.

«وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «إن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشرّ الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة»[5]، فدين المسلمين

[1] سورة المائدة الآية: 06.

[2] انظر، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 4/528-530.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة ذمم، مرجع سابق، ص 575.

[4] المرجع نفسه، مادة مدح، 446.

[5] رواه مسلم في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، 2/592 (867).

مبني على إتباع كتاب الله وسنة رسوله، وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاث هي أصول معصومة»[1]. فبكلماتها يعلق المدح والذم وعليها تكون الموالاة والمعاداة.

ويبين "ابن تيمية" هذا الضابط وهو تعليق المدح والذم على كلمات الله ورسوله لأنها كلمات تامة وكاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، فتعليق الأحكام بها سواء كان ذمًّا أو مدحًا، هو طاعة لله ورسوله ولأنه أضمن للصواب وللحق، أمّا إذا كان الذم والمدح بلا مستند للكتاب والسنة أو إلى ألفاظ وأسماء غير موجودة في القرآن والسنة كان ذلك في غاية الفساد والظلم والانحراف.

ويوضح "ابن تيمية" أن الألفاظ نوعان: «والأصل أن الألفاظ نوعان: مذكور في كتاب الله وسنة رسوله، وكلام أهل الإجماع، فهذا يجب اعتبار معناه، وتعليق الحكم به، فإن كان المذكور به مدحًا استحق صاحبه المدح، وإن كان ذمًّا استحق الذم، وإن أثبت شيئا وجب إثباته وإن نفى شيئا وجب نفيه لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق وكلام أهل الإجماع حق، ... فمن دخل في اسم مذموم في الشرع كان مذمومًا كاسم الكافر، والمنافق، والملحد، ونحو ذلك، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محمودًا، كاسم المؤمن، والتقي والصدّيق ونحو ذلك»[2].

وأما الألفاظ التي ليس لها أصل، يقول "ابن تيمية" «وأمّا الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع فتلك لا يجوز تعليق المدح والذم والإثبات والنفي على معانيها، إلا أن يبين أنه يوافق الشرع»[3].

ويرى "ابن تيمية" أن الألفاظ التي تعارض بها النصوص هي من هذا الضرب أي أنها غير موجودة في القرآن والسنة كلفظ الجسم، والحيز، والجهة والجوهر والعرض، وكل لفظ غير موجود في القرآن أو السنة، أو لم يعلق عليه مدحًا ولا ذمًّا في المصدرين، وجب التوقف والتقيد بألفاظ القرآن والسنة نفيا وإثباتا.

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، مرجع سابق، 202/1.

[2] المرجع نفسه، 186/1.

[3] المرجع نفسه، 186/1.

لهذا قال: «فمن كانت معارضته بمثل هذه الألفاظ لم يجز له أن يكفر مخالفه إن لم يكن قوله مما بين الشرع أنه كفر، لأن الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان صوابًا في العقل تجب في الشرع معرفته».

والمقصود بهذا كله «أن معرفة ما جاء به الرسول ﷺ وما أراده بألفاظ القرآن والحديث هو أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة، ثم معرفة ما قال الناس في هذا الباب لينظر الموافقة للرسول والمعاني المخالفة لها»[1]. ثم يعلق المدح والذم بناء على ذلك.

وبناءًا على هذا الضابط نجد أن "ابن تيمية" قرّر الكثير من المسائل وردّ كذلك الكثير منها، من ذلك يرى أن من نصب كلامًا غير كلام الله ورسوله وامتحن الناس به ووالى وعادى على ذلك الكلام كان من المخالفين للسنة، وكذلك من جعل شخصًا من الأشخاص غير الرسول ﷺ من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة، كان هذا من الأقوال البدعية المخالفة لهدي النبي ﷺ وصحابته.

وكذلك من والى وعادى على أسماء ليست من القرآن أو السنة فأحبّ وعادى، وكذلك من والى وعادى على مسميات ليست مما علق الله عليه أو رسوله مدحًا ولا ذمًّا فجعلها أصله للولاء والبراء وامتحن الناس عنها كان من أهل البدعة والضلال.

ولذلك يقول "ابن تيمية": «... لهذا كان من شعار أهل البدع إحداث قول أو فعل وإلزام الناس به وإكراههم عليه أو الموالاة عليه والمعاداة على تركه، كما ابتدعت الخوارج رأيها وألزمت الناس به، ووالت وعادت عليه، وابتدعت الرافضة رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه، وابتدعت الجهمية رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه، لما كانت لهم قوة في دولة الخلفاء الثلاثة الذين امتحن في زمانهم الأئمة ليوافقهم على رأي جهم الذي مبدؤه أن القرآن مخلوق، وعاقبُوا من لم يوافقهم على ذلك»[2].

ثم يقول "ابن تيمية": «ومن المعلوم أن هذا من المنكرات المحرمة بالعلم الضروري من دين المسلمين... فمن عاقب على فعل أو ترك بغير أمر الله ورسوله، فشرع ذلك دينا فقد جعل لله ندًّا، ولرسوله نظيرًا، بمنزلة المشركين الذين جعلُوا لله أندادًا، وبمنزلة المرتدّين الذين آمنوا بمسيلمة الكذّاب وهو ممن قيل فيه: «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 192/9.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، التسعينية، مرجع سابق، 465/4.

اللَّهُ»[1]، ولهذا كان أئمة السنة والجماعة لا يلزمون الناس بما يقولون من موارد الاجتهاد ولا يكرهون أحدًا عليه»[2].

فمن نصب إنسانًا أم جماعة واعتقد أنهم أهل الحق، ومن وافقهم فهو الناجي أو هو من أهل السنة، ومن خالفهم فهو من أهل الباطل والضلال، فقد خالف بذلك هدي الله وهدي رسوله ﷺ.

قال –رحمه الله–: «فإن أهل الحق الذين لا ريب فيهم هم المؤمنون الذين لا يجتمعون على ضلالة، فأما أن يفرد الإنسان طائفة منسوبة إلى متبوع من الأمة ويسميها أهل الحق، ويشعر بأن كل من خالفها في شيء فهو من أهل الباطل فهذا حال أهل الأهواء والبدع، كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وليس هذا من فعل أهل السنة والجماعة، فإنهم لا يصفون طائفة بأنها صاحبة الحق المطلق إلا المؤمنين الذين لا يجتمعون على ضلالة، قال الله تعالى: «ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ»[3].

ثم يقول –رحمه الله–: «فأهل الحق هم أهل الكتاب والسنة، وأهل الكتاب والسنة – على الإطلاق– هم المؤمنون، فليس الحق لازمًا لشخص بعينه، دائرًا معه حيث دار لا يفارقه قط، إلا الرسول ﷺ إذ لا معصوم من الإقرار على الباطل غيره، وهو حجة الله التي أقامها على عباده... وليس حقا لازمًا بطائفة دون غيرها إلا المؤمنين، فإن الحق يلزمهم، وما سوى ذلك فقد يكون الحق فيه مع الشخص أو الطائفة في أمر دون أمر.. وليس لأحد أن يسمى طائفة منسوبة إلى أتباع شخص كائنا من كان، غير رسول الله ﷺ بأنهم أهل الحق، ومن خالفهم فهو مبطل، وهذا معلوم البطلان من دين الإسلام»[4].

---

[1] سورة الشورى الآية: 21.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، التسعينية، مرجع سابق، 177/1.

[3] سورة محمد الآية: 03.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، التسعينية، المرجع السابق، 904/3.

المبحث الثاني: ضوابط المعرفة العقدية من فهم السلف

إنه لما كان مبنى الدين قائما على النص الشرعي من الكتاب والسنة، إذ هو الأساس الذي تتبنى عليه الأحكام، وتقرر عن طريقه المعارف، كان فهمه فهمًا صحيحًا أمرًا بالغ الأهميّة، ولمّا كان السلف الصالح –الصحابة– أوفق الناس لفهم مراد الله ورسوله من هذه النصوص، كان التعرف عليهم على ضوابط فهمهم أمرًا لا ينفك عن فهم النصوص نفسها، لاسيما وأن الرجوع إلى فهمهم الصحيح له أبلغ الأثر في الوصول إلى المعرفة الصحيحة وكذلك له الأثر في صلاح الفرد والمجتمع في واقعنا المعاصر.

ولهذا نجد "ابن تيمية" التزم فهم السلف كضابط وحافظ للفهم الصحيح، بل يجزم أن عدم الرجوع إلى فهم السلف –وهم الصحابة– في معرفة مراد الله ورسوله، هو إتباع للهوى وللجهل، فقال: «فمن ظن أنه يأخذ من الكتاب والسنة بدون أن يقتدى بالصحابة ويتبع غير سبيلهم، فهو من أهل البدع والضلال، ومن خالف ما أجمع عليه المؤمنون فهو ضال»[1].

وذلك لأن الصحابة هُمْ شَاهَدُوا التنزيل وسمعوا البلاغ من الرسول ﷺ مباشرة –لم يحتاجوا– كما يقول "ابن تيمية"–: «إلى نقل لغة غيره، بل علموا مراده بهذه الألفاظ، لما بيّنه لهم، من القول معرفة ضرورية، ونقلوا ذلك إلى من بعدهم نقلا يفيد اليقين...»[2].

فحجية فهم الصحابة ﷺ مبنية على ما تميزوا به من الصفات الخلقية والعلمية أبرزها إدراكهم لمرامي اللسان العربي، وقرائن النصوص المقالية، ثم مباشرتهم الوقائع، والنوازل، ومشاهدتهم لقرائن النصوص الحالية أو المقامية، والعلم الضروري –دالٌّ– كما قرّره "ابن تيمية" على «أنهم كانوا أعلم بمعاني القرآن منّا، وإنْ ادّعَى مُدَّعٍ تقدُّمَهُ في الفلسفة عليهم، فلا يمكنه أن يدّعي تقدّمه في معرفة ما أريد به القرآن عليهم، وهم الذين تعلّمُوا من الرسول لفظه ومعناه...»[3].

وأقرب الناس لفهم الصحابة هم الذين نقلوا أقوالهم وأفعالهم، لكن السلف في نظر "ابن تيمية" ليس الصحابة لوحدهم، بل هناك غيرهم يجب إتباعهم، ويطلق عليهم لفظ السلف.

---

[1] أبو عبد الله بن عبد الحميد الحنبلي البعلي، مختصر فتاوى بن تيمية، تح: عبد المجيد سالم، دار الكتب العلمية، ص556.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، بيان تلبس الجهمية، مرجع سابق، 4/461–462.

[3] المرجع نفسه، 2/64. ومجموع الفتاوى، 4/137–138.

فمن هم السلف؟ وما هو الضابط في ترجيح القول، على أنّه في فهم السلف؟ وفيم يكمن ذلك؟

المطلب الأوّل: مفهوم السّلف

أوّلاً: التعريف بالسلف

السلف لغة:

السلف في اللغة هو التقدم والسبق، قال "ابن فارس": «السين واللام والفاء أصل يدل على تَقَدُّمٍ وسبقٍ، من ذلك السلف: الذين مضُوا والقوم السّلَّافُ: المتقدّمون، والسُّلْفَةُ المُعَجَّلِ من الطعام قبل الغداء،[1] والسلف من تقدمك من آبائك وذوي قرابتك، الذين هم فوقك في السن والفضل؛ ولهذا سُمّيَ الصدر الأوّل من التابعين السلف الصالح.[2]

وقد استعملت كلمة سلف في القرآن الكريم على المعنى نفسه في ثمانية مواضع منها قوله تعالى: «عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ»[3]. أي ما سبق وتقدم، ويدل على هذا قول النبي ﷺ لابنته فاطمة لما أخبرها بدنو أجله: «ولا أرى الأجل إلا قد اقترب، فاتقي الله واصبري، فإني نعم السلف أنا لك»[4].

ومن خلال التعريف اللغوي لكلمة (سَلَفَ)، يتبيّن أنها تدور في أغلب استعمالاتها حول معنى التقدم والمضي والسبق الزمني.

السلف اصطلاحًا:

«إذا أُطلق السلف عند علماء الاعتقاد فإنما تدور كل تعريفاتهم حول الصحابة أو الصحابة والتابعين، أو الصحابة والتابعين وتابعيهم، من القرون المفضلة، من الأئمة الأعلام المشهود لهم بالإمامة والفضل وإتباع السنة والإمامة فيها، واجتناب البدعة والحذر منها وممن اتفقت الأمة على إمامتهم وعظيم شأنهم في الدين، ولهذا سمي الصدر الأول بالسلف الصالح»[5].

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (سلف)، ص95.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (سلف)، ص 2069.

[3] سورة المائدة الآية: 95.

[4] محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، 64/8. حديث رقم 6285.

[5] عبد الله بن عبد الحميد الأثري، الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة، ص16.

السلف في مفهوم "ابن تيمية":

والسلف عند "ابن تيمية" هم القرون الثلاثة المفضلة وهم الخير والأفضل يقول: «ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة، من جميع الطوائف، أن خير قرون هذه الأمة –في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة– أن خيرها –القرن الأول– ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه»[1].

حيث قال ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[2].

ثم يقول "ابن تيمية": «وأنهم أفضل الخلق في كل فضيلة من علم وعمل، وإيمان وعقل ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل، هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة، من دين الإسلام، وأضله الله على علم، كما قال "عبد الله بن مسعود" رضي الله عنه: «من كان منكم مُستنًّا فليستن بمنْ قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد أبرّ هذه الأمّة قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلّها تكلّفا، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيّه، وإقامة دينه فاعرفُوا لهم حقّهم، وتمسّكوا بهديهم فإنّهم كانوا على الهدي المستقيم»[3].

وقال غيره: «عليكم بآثار من سلف فإنهم جاؤوا بما يكفي وما يشفي، ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يعلموه»[4].

هذا وقد قال ﷺ: «لا يأتي زمان إلا والذي بعده شرٌّ منه حتى تلقوا ربكم»[5].

ويتساءل "ابن تيمية": «فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير في أعظم المعلومات وهو معرفة الله تعالى؟ هذا لا يكون أبدًا وما أحسن ما قال "الشافعي" –رحمه الله– في رسالة: «هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب يُنال به علم أو يُدرك به هدى، فرأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا»[6].

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 356/2.

[2] أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري، الشهادات (2509) ومسلم، (فضائل الصحابة)، 2533.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 356/2.

[4] نفسه، الصفحة نفسها.

[5] محمد بن إسماعيل البخاري، الصحيح، الفتن، 68/7, ومحمد بن عيسى الترمذي، في الفتن، 22/6 كلاهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

[6] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 356/2.

ومن خلال هذه المفاهيم والتعريفات فإن لفظة السلف والسلفيّة وما تحمله من معاني وحقائق: أن الانتساب إلى السلف قد يطلقها الصادق والكاذب ويدّعيها من لا يعي معناها، وقد يكون متلبس بمخالفات بيّنة للسلف عقيدة ومنهجًا وسلوكًا، وربما يدّعي بعضهم أنه وحده الجدير بحيازة هذا اللقب، لكن الذي يظهر لنا أن الانتساب إلى السلف الصالح ليس الانتساب إلى جماعة أو حزب ولا إلى شعار يرفعه البعض، لأن السلفية منهج، وليست جماعة فهي عقيدة يتجلى أثرها في حب المسلمين، والانتصار للحق، وموالاة أصحابه ودعاته وأئمة الدين السابقين واللاحقين، والحلم واللين في الدعوة الى الله، والتماس الأعذار للمخطئين من أبناء هذا الدين.

المطلب الثاني: ضرورة إتباع السلف

إن للسلف الصالح مكانة عظيمة، ومنزلة رفيعة، في نفس كل مسلم صادق، فحبهم دينٌ وإيمانٌ، وإتّباعهم شرفٌ واهتداء، ومخالفتهم ضلال وانحراف، وبغضهم نفاق وطغيان، ومن عظيم مكانتهم أن الله –جل وعلا– أثنى عليهم في كتابه الكريم وأثنى عليهم رسوله ﷺ في السنة المطهرة، لما لهم من المحاسن والفضائل، التي لا يمكن أن يلحقهم فيها من جاء بعدهم، فهم خير من جاء في أمة محمد ﷺ.

يقول "ابن تيمية": «ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف، أن خير قرون هذه الأمة في الأعمال والأقوال والاعتقاد، وغيرها من كل فضيلة أن خيرها – القرن الأول، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه وأنهم أفضل الخلق في كل فضيلة من علم وعمل، وإيمان وعقل ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل، هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة، من دين الإسلام، وأضله الله على علم»[1].

ولذلك تبرز أهمية إتباع السلف عند "ابن تيمية" لأنهم ﷺ «الصحابة أعلم بمعاني كتاب الله ممن بعدهم وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين كما أنّ لهم معرفة بأمور السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين»[2].

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ،مجموع الفتاوى ج356/2.

[2] المرجع نفسه، ج108/10.

ويقول –رحمه الله–: «من اتبع السابقين الأولين كان منهم وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإن أمة محمد خير أمة أخرجت للناس، وأولئك خير أمة محمد ... ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين، وأعمالهم خيرًا وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله»[1].

ويبين الشيخ أن العبد يجب عليه بعد معرفة دين الإسلام الذي بعث الله به رسوله أن يعرف ما كان عليه الصحابة والتابعون وسلف الأمة .. كما يجب عليه أن يعرف لغتهم التي كانوا يتخاطبون بها، ويخاطبهم بها النبي ﷺ ويعرف عاداتهم في كلامهم، فإن لم يفعل ذلك وقع في أخطاء فاحشة وزلات عظيمة من تحريف الكلم عن مواضعه، ونسبة شيء إلى الله ورسوله لم يصدر منهما.

ويستند "ابن تيمية" إلى ضرورة إتباع السلف الصالح بكل ما ذكره وإلى القرآن والسنة وما أُثِرَ عن الصحابة، في الحث على إتباع هدي الصحابة والتابعين لهم بإحسان ووجوب تقديمهم على غيرهم، والرجوع إليهم عند التنازع والاختلاف في فهم القرآن والسنة، ومن هذه الأدلة.

أوّلاً: الأدلّة القرآنيّة

قال سبحانه وتعالى: «وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا»[2].

حيث مما لا شك فيه أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم بإحسان هم أولى الناس دخولاً في من سماهم الله هنا، بالمؤمنين، محذرا ومتوعّدًا من اتبع غير سبيلهم، «وقد شهد الله لأصحاب نبيه ﷺ، ومن تبعهم بإحسان، بالإيمان فعلم قطعا أنهم المراد بالآية الكريمة»[3].

[1] المرجع نفسه، 16/7

[2] سورة النساء الآية: 115.

[3] بن تيمية المرجع السابق، 268/1.

والآية آمرة بإتباع سبيل السلف الصالح، متوعدة من خالفهم، واتبع غير سبيلهم بالخذلان والنار، وقد ضمنت لهم العصمة من الخطأ في اجتماعهم؛ تشريفا لهم وتعظيمًا لنبيهم ﷺ.[1]

وهذه الآية قد استدل بها العلماء على أنّ إجماع هذه الأمة حجة قاطعة «وأن في جملتها معصومة من الخطأ؛ ولذلك فإن مخالفة ما كانوا عليه خرق للإجماع، وإتباع لغير سبيلهم، وقد جعل الله تعالى مشاقة الرسول وإتباع غير سبيل المؤمنين متلازمين فكل من شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين فقد شاق الرسول ﷺ»[2].

وقال تعالى: «وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ»[3].

وهذه الآية صريحة في الثناء على المتبعين لأئمة السلف الصالح، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار.

وقد احتج الإمام مالك –رحمه الله– بهذه الآية على وجوب إتّباع الصحابة ﷺ[4]: «وهذا كله تنبيه للأمة على صحة مسلكهم ووضوح حجتهم، والأمر بإتباع آثارهم وأنّ فهمهم هو الفهم الصحيح»[5].

وقال تعالى: «فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»[6].

فبين سبحانه وتعالى أن الهداية بالإيمان بمثل ما آمن به الصحابة ﷺ.

---

[1] عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: ناصر الدين الألباني، دار ابن الهيثم للطباعة والنشر القاهرة، 2005، 820/1.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 105/10.

[3] سورة التوبة الآية: 100.

[4] محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، 123/4.

[5] المرجع نفسه، 9/1.

[6] سورة البقرة الآية: 137.

ثانيًا: من السنّة

ولقد جاء في السنة الصحيحة عن النبي ﷺ أحاديث تدلّ إما بمنطوقها، وإما بمفهومها على وجوب تقديم فهم السلف الصالح لنصوص الشريعة ومن هذه الأحاديث نذكر بعضها: قوله ﷺ: «فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[1].

في هذا الحديث أمرٌ صريح بإتباع أئمة السلف وخيارهم وهم الخلفاء الراشدون ﷺ حيث قرن ﷺ سنة خلفائِه بسنته وإتباعهم يكون في الفهم والاعتقاد والعمل وهذا الأمر يصدق بإتباع ما سنّه كل واحد منهم، فكيف إذا اجتمع الصحابة على فهم أمر معين من النص، فإنه سيكون لازم الإتباع من باب أولى.[2]

أمّا دلالة المعقول على ضرورة إتباع السلف فهي كما ذكرها "ابن تيمية" –عليه رحمة الله– أن الصحابة أكمل الأمة عقولاً وأشدّهم إتباعًا وأقواهم إيمانا وأزكاهم علمًا وأتمّهم فهما فاستلزم العقل أنهم أصحّ قولا وأصوب رأيًا وأقل خطئًا ولذلك وجب إتباعهم في الدين.[3]

ولهذا قال –رحمه الله–: «فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول».[4]

كما تميزوا ﷺ بميزة أخرى هي أعظم ما أنعم الله به عليهم وهي اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، أنه لا يقبل من أحد أبدا أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه، فإنه قد ثبت عندهم بالبراهين القطعيات، والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم.[5]

---

[1] محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح، مرجع سابق، رقم 2676.

[2] محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، 140/4.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 228/3.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] المرجع نفسه، 28/13.

المطلب الثالث: فهم الصحابة هو ما نقل عنهم لا ما فهم عنهم

الفهم لغة:

جاء في لسان العرب، الفهم هو «معرفة الشيء بالقلب، وفهمتُ الشيء: عقلته وعرفته»[1]، وقال "ابن فارس": «الفاء والهاء والميم عِلمُ الشيء، ومنه قوله تعالى « فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ»[2]، أي علمناه حقيقة القضية وحسن الحكومة»[3].

ومما سبق يتبين أن المعاني اللغوية تتفق على أن الفهم هو العلم بالشيء ومعرفته بالقلب، ونسبت المعرفة إلى القلب، لأنها هي المعرفة النافعة، التي تؤثر في حصول الشيء وتحققه، وإذا وقر الشيء في القلب صار له أثر في الجوارح.

الفهم اصطلاحا:

الفهم هو: «تصور المعنى من لفظ المخاطب»[4]. الفهم هو جودة الذهن من جهة تهيئته لاقتناص كل ما يردُ عليه من مطالب.[5]

مما سبق يتبين للباحث أن الفهم في الاصطلاح: هو جودة الذهن من جهة قدرته على تصور المعنى من لفظ المخاطب، وما يقترن به من قول أو فعل، وهناك تقارب كبير بين ألفاظ الفهم والعلم والفقه والتفسير، ويجوز في الغالب أن نعبر عن هذه الكلمات مكان بعضها، لتقاربها الشديد في المعنى، ولكن الفهم أخص من هذه الألفاظ، وأرقى منها منزلة.

فالفهم في العلم منزلة عظيمة ورتبة سامية عن مجرد العلم بالنص، ولعل الإمام البخاري –رحمه الله– قد فطن لهذا المعنى وأراده، عندما عنون في كتاب العلم من صحيحه لبابين، فقال في الأول: باب العلم قبل القول والعمل، ثم راح يسرد الآيات التي تحث على العلم وكأنه يقصد الخطوة الأولى لإصابة الحق، وهي أنه لا يقبل قول أو عمل إلا بدليل، والدليل يأتي بالعلم، ثم قال في الثاني: باب الفهم في العلم، وكأنه يقصد الخطوة الثانية وهي أنه لابد من الفهم الصحيح للدليل.[6]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (فهم)، مرجع سابق، ص 3481.

[2] سورة الأنبياء الآية: 79.

[3] ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ص457. مادة (فهم)

[4] علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص142.

[5] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مرجع سابق، 6/1.

[6] انظر محمد بن إسماعيل البخاري، الصحيح، كتاب العلم, مرجع سابق، ص26.

ولذا لا يكفي أن يقال: هذا دليل صحيح؛ بل لابد من فهم صحيح للدليل، ولهذا يرى ابن تيمية أن من أسباب تحقيق الفهم الصحيح " إتباع الصحابة ﷺ فيما نقل عنهم.

ومعنى هذا الضابط: أن فهم الصحابة لا يعرف بما يفهم عنهم في بعض المسائل وإنما يعرف فهمهم فيما نقل عنهم من أخبار.

قال "ابن تيمية": «إن مذهب السلف يعرف بنقل أقوالهم أو نقل من هو خبير بأقوالهم».[1] ثم يقول: «والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه أنهم نقلُوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله ﷺ، نقل مصدق لها مؤمن بها، قابل لها، غير مرتاب فيها، ولا شاك في صدق قائلها...»[2].

وانتقد "ابن تيمية" من يقول أنه على مذهب السلف، ولا يعتمد في ذلك على أقوالهم وأخبارهم. فيقول: «ومعلوم أن مذهب السلف إن كان يعرف بالنقل عنهم، فليرجع في ذلك إلى الآثار المنقولة عنهم، وإن كان إنما يعرف بالاستدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولاً عنده هو الصواب قال: هذا قول السلف! لأن السلف لا يقولون إلا الصواب، وهذا هو الصواب.

فهذا هو الذي يجرئ المبتدعة على أن يزعم كل منهم أنه على مذهب السلف. فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه حيث انتحل مذهب السلف بلا نقل عنهم بل بدعواه: أنّ قوله هو الحق»[3].

في المقابل يذكر "ابن تيمية" أن الأحق بمذهب السلف هم أهل الحديث وذلك بسبب ما ينقلونه عنهم فيقول: «وأما أهل الحديث، فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة، يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام وتارة يروون نفس قولهم في هذا الباب»[4].

ثم بيّن "ابن تيمية" أن مذهب السلف يُعرف من خلال طريقين فيقول: «فإنا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين:

أحدهما: أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألفاظهم، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، بيان تلبس الجهمية، مرجع سابق، 460/4.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 268/2.

[3] المصدر نفسه، 352/2.

[4] المصدر نفسه، 352/2.

والثاني: أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة، ومن أهل الحديث، والتصوف، وأهل الكلام، كـ "الأشعري" وغيره، فصار مذهب السلف منقولاً بإجماع الطوائف وبالتواتر لم نثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لمخالفنا كما يفعل أهل البدع»[1].

وكان لهذا الضابط أثر عند شيخ الإسلام إذ من خلاله ردّ كثير من الاعتقادات التي رأى أنها مخالفة للكتاب والسنة وفهم السلف، من ذلك القول بالتفويض؛ والذي هو معناه رد العلم بنصوص الصفات والمعاد إلى الله تعالى: إما معنى وكيفية أو كيفية فقط. وعليه فالتفويض قسمان:

الأول: تفويض المعنى والكيفية وهو ما عليه بعض الخلف.

الثاني: تفويض الكيفية دون المعنى وهو مذهب السلف كما يقول "ابن تيمية".

والذين قالوا بتفويض الكيفية والمعنى قالوا بأن نصوص الصفات هي من المتشابه، وفي هذا يقول "الرازي" مقررًا أن مذهب السلف هو التفويض: «حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات بين نصوص الصفات يجب القطع فيها بأن مراد الله (تعالى) منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها»[2].

لكن يردّ "ابن تيمية" على هذه الأقوال بما مرّ معنا، أن السلف من الصحابة والتابعين تكلموا في معاني القرآن الكريم، ولم يمتنع واحد منهم عن تفسير آية بحجة أنها من المتشابه، ولا قال أحد قط: إن في القرآن ما لا يفهم معناه.[3]

والنقولات عنهم تخالف أصحاب التفويض منها:

قال "عبد الله بن مسعود" ﷺ: «والذي لا إله غيره ما نزلت آية في كتاب الله إلا وأنا أعلم فيما نزلت وأين نزلت...».

وقال "مجاهد": «عرضت المصحف على "ابن عباس" ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته أوقفه عند كل آية منه أسأله عنها». ويقول "ابن تيمية" ونقل: «عن أم سلمة

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 353/2.

[2] فخر الدين الرازي، أساس التقديس، تح أحمد السّقا(مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ط 1406هـ -1986م)، ص 236.

[3] انظر، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 390/17، 285/13.

وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس ﷺ: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول».[1]

والمنفي هو علم الكيفية لا حقيقة الصفة، ولو كان القوم آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه –على ما يليق به تعالى– لما قالوا: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول» لأن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم، وأيضا فمن قال: إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول: بلا كيف إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول».[2]

وبالنقولات عن السلف رد "ابن تيمية" القول بالتفويض.

المطلب الرابع: السلف يفرقون بين الإدّعاء والإخبار

أولا: الإدّعاء لغة:

قال ابن فارس (دعو): «الدال والعين والحرف المعتل أصل واحد،وهو أن تميل الشّيء إليك بصوت وكلام يكون منك: تقول دعوت أدعُو دُعاءً ويقال في النَّسب دعوة وفي الطعام دعَوة.قال الخليل[3] بن أحمد:الإدّعاء أن تدّعي حقّاً لك أو لغيرك،»[4]

ثانيا:الإخبار لغة

قال ابن فارس–خبر–: «الخاء والباء والراء أصلان:فالأول العلم والثاني يدل على لين ورخاوة وغُزر[5].

وأخبر يخبر أخبار وإخبار بمعنى الإعلام والإنباء.

ولهذا فإنّ لفظ الإدّعاء؛ هو أن يدعي المدّعي حقاً له أو لغيره,بخلاف الإخبار فهو إعلام وإنباء. فالأول يقتضي معه ولاء وبراء، أمّا الإخبار قول ،فهو قول خال من المولاة والمعاداة.

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 3/28–29. البيهقي، في الأسماء والصفات،

[2] المرجع نفسه، 3/218.

[3] الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم أبو عبد الرحمان الفراهيدي، شيخ النحاة، وعنه أخذ سيبويه وغيره من أكابر علماء اللغة، وهو الذي اخترع علم العروض ولد رحمه الله سنة 100هـ وتوفي سنة170هـ البداية والنهاية لإبن كثير:130 :ج10

[2] أبي الحسن أحمد بن فارس معجم المقاييس في اللغة، مرجع سابق، باب أدعو ص: 356.

[5] المصدر نفسه ص: 239–240

وهذا ما يتجلى في فقه السلف, حيث فرقوا بين إجتهاد في أحكام علمية أو عملية يتبعها ولاء وبراء–أي مولاة ومعاداة –على ذلكم الإجتهاد, ورأي لم يصحبه حب وبغض,فالأول رأي يعقد عليه القلب, بخلاف الاجتهاد الذي لا يورث ولاء ولا براء.

ولهذا نجد الصحابة قد فرقوا بين أخطاء الخوارج والقدرية في العقيدة وبين غيرهم من الصحابة الذين تنازعوا في بعض الأحكام العلمية, حيث يصيب بعضهم؛ فيعظم الله له الأجر ويرفع درجته, وبعضهم يخطي بعد اجتهاد في طلب الحق فيغفر الله له خطأه, تحقيقا لقوله تعالى: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) سواء كان خطأهم في حكم علمي أو حكم خبري, نظري, كتنازعهم في الميت هل يعذب ببكاء أهله عليه؟ وهل يسمع الميت قرع نعالهم؟ وهل رأى محمد ربه؟

وأبلغ من ذلك ما نقله ابن تيمية في الموافقة: «أن شريحا أنكر قراءة من قرأ بل عجبتُ ويسخرون" وقال إن الله لا يعجب, فبلغ ذلك إبراهيم النخعي, فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه, كان عبد الله أعلم منه أو قال: أفقه منه.

وكان يقرأ: بل عجبتُ. فأنكر على شريح إنكاره, مع إن شريحا من أعظم الناس قدرا عند المسلمين, ونظائر هذا متعددة...»[1].

وبهذا قال ابن تيمية: « والأقوال إذا حكيت عن قائلها أو نُسبت الطوائف إلى متبوعها فإنما ذلك على سبيل التعريف والبيان, وأما المدح والذم والموالاة والمعاداة فعلى الأسماء المذكورة في القران والسنة...»[2].

وأثر العمل بهذا الضابط يتجلى عند ابن تيمية رحمه الله في التفريق بين المخطئ والمبتدع, في المسائل العلمية من خلال الموالاة والمعاداة على الاجتهاد, فكل من ادّعاء قولا, فوالى وعادى على دعوته بحيث جعل ما ذهب إليه من إدّعاء أصلا من أصوله, فهو صاحب بدعة، بخلاف المجتهد المخطئ الذي لم يعادي ويوالي على مسألته أي لم يجعل إجتهاده ورأيه أصلا يصنف الناس من خلاله فيحبهم إن وافقوه أو يبغضم إن خالفوه؛ فهذا هو المخطي وليس مبتدع...[3].

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، مرجع سابق، ج1: ص: 203.

[2] المصدر نفسه، ص: 203.

[3] المصدر نفسه، ص: 202. وكذلك القواعد النورانية تح: عبد السلام محمد علي شاهين، ص: 91.

ولهذا يقول ابن تيمية: (وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعو إلى طريقته، ويوالي عليها ويعادي، غير الرسول صلى الله عليه وسلم, ولا ينصب لهم كلاما يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون)[1].

كما يظهر العمل بهذه القاعدة، في التفريق بين مقام ما يدعى به الله من الأسماء والصفات, وبين ما يخبر به عنه عز وجل, قال –رحمه الله– (فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار,فرق ثابت بالشرع والعقل, وبه يظهر الفرق بين ما يُدعى الله به من الأسماء الحسنى وبين ما يخبر به عنه عز وجل مما هو حق ثابت؛ لإثبات ما يستحقه سبحانه من صفات الكمال, ونفي ما ينزه عنه عز وجل من العيوب...).

ولهذا يجوز لنا– كما يرى ابن تيمية أن نقول:إن الله شي, أوقديم إذا كُنا في مقام الإخبار, لكن لا يجوز أن نسمي الله شي أو نصفه بالقدم إذا كنا في مقام الإدّعاء, فلا يقال في الدعاء: يا شي, رغم إخباره تعالى عن ذلك في قوله: (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ)[2]، لأنه إذا رأى المدعي أنّ لفظة شي صفة لله، عقد عليها القلب وأصبحت عقيدة، وإذا كانت كذلك اقتضت حب وبغض فالعقيدة مبناها على الحب والبغض.

فمقام الإخبار هو تعريف وبيان قد لا يحمل عقد القلب ,بخلاف الإدّعاء ففيه نوع من عقد القلب الذي يقتضي منه عمل ونية.

فهذا ضابط مفيد, تتجلى إفادته في العقل والشّرع, كما نبه إلى ذلك ابن تيمية, فهناك، فرق بين من جعل قول من الأقوال أصل من أصول عقيدته وصنف الناس من خلاله ،وبين قول ذكُر في معرض الإخبار والبيان والتعريف..

المطلب الخامس: عدم معارضة الصحابة ضابطًا صحيحًا في معرفة فهم الاعتقاد

يرى "ابن تيمية" –رحمه الله تعالى– أن العقيدة الصحيحة الموافقة للقرآن والسنة هي التي كان عليها الصحابة ﷺ، من إيمان واعتقاد، وذلك لأن الله تعالى ورسوله شهد بصحة

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الموافقة ج1:ص202

[2] سورة الأنعام الآية: 19.

إيمانهم ﷺ، قال تعالى: «فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ»[1].

وأن الغلط والخطأ كل الخطأ هو في معارضة أقوالهم التي تدل على إيمانهم وعقيدتهم. فأقوالهم التي نقلت عنهم، وخاصة في صفات الباري جل وعلا ،فهي إثبات لها ولعقائدهم، أظهر في العقل من قول النفاة.

ويتضح هذا بأن كلام الصحابة في الصفات وغيرها من مسائل العقيدة لا يخلو من ثلاث معان : إما أن يتكلم الصحابة بالهدى، أو بالضلال، أو أن يسكتوا عنهما.

ومعلوم أن السكوت عنهما خيرٌ من التكلّم بما يُضِل، وهُنا يعرف بالعقل أن الإثبات لم يسكت عنه، بل بيّنوه، وكان ما جاء به السمع ونقلوه موافقا للعقل، فكان الواجب فيما ينفيه العقل أن يتكلمُوا فيه بالنفي، كما فعلوا فيما يثبته العقل، وإذا لم يفعلوا ذلك، فالسكوتُ عنه أسلم للأمة.

أما إذا تكلموا فيه بما يدل على الإثبات، وأرادوا من الذين جاؤوا من بعدهم أن لا يعتقدوا إلا النفي، لكون مجرّد عقولهم تعرّفهم به، فإضافة هذا إلى الصحابة من أعظم أبواب الزندقة والنفاق.[2]

فيرى "ابن تيمية" أن الحق يدور مع الكتاب والسنة وما ثبت عن أصحاب النبي ﷺ وما خالف ذلك فهو باطل. ويؤكد هذا المعنى فيقول –رحمه الله–: «إذا كان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ فكل ما كان إلى ذلك أقرب، وهو به أشبه كان إلى الكمال أقرب، وهو به أحق، ومن كان على ذلك أبعد وشبهه أضعف كان على الكمال أبعد وبالباطل أحق»[3].

ويقول –رحمه الله–: «فمن ظن أنه يأخذ من الكتاب والسنة بدون أن يقتدي بالصحابة ويتبع غير سبيلهم، فهو من أهل البدع والضلال، ومن خالف ما أجمع عليه المؤمنون فهو ضال»[4].

---

[1] سورة البقرة الآية: 137.

[2] انظر أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، القاعدة المراكشية، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط1، 2014م، ص: 43. بتصرف.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، 34/19.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مختصر الفتاوى المصرية، مرجع سابق، ص556.

ولهذا يرى "ابن تيمية" أنه كلما كان الإنسان أبعد عن متابعة السلف كان أشهر بالبدعة وأبعد عن الحق، فيقول: «إن المشهورين من الطوائف، بين أهل السنة والجماعة، بالبدعة ليسوا منتحلين للسلف، بل أشهر الطوائف بالبدعة: الرافضة، حتى أن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض، والسني في اصطلاحهم من لا يكون رافضيا، وذلك لأنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية ولمعاني القرآن وأكثر قدحًا في سلف الأمة وأئمتها»[1].

ويتجلى من خلال هذه الطوائف –في نظر ابن تيمية– وخروجهم عن معاني القرآن والسنة، هو بسبب تحقيرهم للسلف، وإهانتهم لخير الناس بعد النبي ﷺ فيقول –رحمه الله–: «والطوائف المشهورة بالبدعة كالخوارج والروافض لا يدعون أنهم على مذهب السلف، بل هؤلاء يكفرون جمهور السلف.

فالرافضة تطعن في أبي بكر وعمر، وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان وسائر أئمة الإسلام، وكذلك الخوارج، قد كفروا عثمان وعلي وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين, فالرافضة والخوارج هم أكثر قدحًا في سلف الأمة وأئمتها، وطعنا في جمهور الأمة من جميع الطوائف، فكلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة، فعلم أن شعار أهل البدع هو ترك انتحال إتباع الصحابة ولهذا قال الإمام أحمد: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ»[2].

ويبين "ابن تيمية" أن عدم معارضة الصحابة يتمثل في أمرين:

أولا: إذا اختلف الصحابة في مسألة إلى عدة آراء فالواجب عدم الخروج عن آرائهم,

ثانيا: لا يجوز العمل بالدليل العام حتى نعرف عمل الصحابة بهذا الدليل العام.

ويجلي "ابن تيمية" هذه المسألة فيقول في إنكاره لبعض الأقوال التي تذهب بالقول: «إذا اختلفت الأمة في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث».

يقول –رحمه الله–: «ولهذا قال كثير منهم كأبي الحسن البصري[3]، ومن تبعه كالرازي والآمدي، و[غيرهم] إن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، فيقول: جوّزُوا أن تكون الأمة مجتمعة على ضلالة في تفسير القرآن والحديث،

---

[1] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، نقض المنطق، مرجع سابق، ص128.

[2] المرجع نفسه، ص128.

[3] أبو الحسين البصري هو محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي، توفي سنة 436هـ. أحد أئمة المعتزلة ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي بها له تصانيف وشهرة بالذكاء.

وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون وهم لو تصوروا هذه المقالة لم يقولوا هذا! ...

فإن أصلهم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يقولون قولين كلاهما خطأ والصواب قول ثالث ... والذي يدل عليه اختلاف الصحابة في مسألة على ثلاثة أقوال أو إجماع لهم عن عدم الخروج عن هذه الأقوال.

أما الأمر الثاني: يرى فيه "ابن تيمية" أن موافقة الصحابة تتمثل في عدم العمل بالأدلة العامة حتى نعرف كيف عمل بها الصحابة وذكر ذلك في معرض حديثه عن العموم الذي لم يعلم تخصيصه هل يجوز استعماله أو العمل به قبل البحث عن المخصص أو المعارض؟

يقول "ابن تيمية": «قد اختلف في ذلك، لكن الراجح الذي يراه –رحمه الله– وذكره عن الإمام أحمد أنه لا يجوز استعمال ظواهر الكتاب قبل البحث عما يفسرها من السنة وأقوال الصحابة والتابعين.. وهذا خوفا من معارضة الكتاب والسنة وأقوال السلف».[1]

ويقول: «وهذا هو الصحيح الذي اختاره أبو الخطاب وغيره فإن الظاهر الذي لا يغلب على الظن انتفاء ما يعارضه لا يغلب على الظن مقتضاه فإذا غلب على الظن انتفاء معارضه غلب على الظن مقتضاه، وهذه الغلبة لا تحصل للمتأخرين في أكثر العموميات إلا بعد البحث عن المعارض...»[2].

فأقوال السلف عند "ابن تيمية" هي مخصصة ومقيدة لأدلة الكتاب والسنة، فالفهم الصحيح للقرآن والسنة، والجزم بذلك يكون بعد معرفة أقوال الصحابة أو عدم معارضتها.

بناءًا على هذا الضابط رد "ابن تيمية" كثير من المسائل العقدية التي عارضت أقوال الصحابة وأعمالهم، من هذه الأقوال ما ذهبت إليه فرقة المعتزلة «اتفقت وغيرها على القول بخلق القرآن»[3]، منطلقة من القول بنفي الصفات للباري جل وعلا، وقولهم بخلق القرآن، يقول "ابن تيمية" خالفوا فيه كل الصحابة ﷺ الذين نفوا أن يكون كلام الله مخلوق.

---

[1] انظر أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، شرح الفتوى الحموية الكبرى، مرجع سابق، ص266.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الفتاوى الكبرى ج100/4

[3] عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، تح: مجدي فتحي السيد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ص: 75.

وقد رد "ابن تيمية" على هذه المقولة بنقله لأقوال الصحابة صريحة في نفي خلق القرآن الكريم، فروى اللالكائي[1] عن طريقين عن ابن عباس قال: لما حكّم علي الحكمين قالت له الخوارج: حكّمت رجلين، قال: ما حكّمت مخلوقًا إنّما حكمت القرآن.

وعن علي من طريق آخر حيث قالوا لعلي بصفين: حكّمت كافرًا ومنافقا، قال: ما حكمت مخلوقًا، ما حكمت إلا القرآن... ويقول "ابن تيمية"، وقد روي عن علي من طريق ثالث»[2].

كذلك رد "ابن تيمية" على من يتوسل بالنبي ﷺ ويقول إنما كان ذلك في حياته ﷺ ولما توفي، لم يتوسل الصحابة بذاته ﷺ وإنما توسلوا بعمه العباس «فلما لم يفعل الصحابة ﷺ شيئا من ذلك ولا دعوا بمثل هذه الأدعية، وهم أعلم منا، وأعلم بما يحب الله ورسوله، وأعلم بما أمر الله به ورسوله من الأدعية، دَلَّ تركهم وعدولهم عن التوسل بالأفضل إلى التوسل بالمفضول، أن التوسل المشروع بالأفضل لم يكن ممكنا»[3].

فتركهم ﷺ لهذا الفعل الذي كان مقتضيه قائما فهذا الترك إمّا أن يكون لمعنى شرعي أو عبثًا، ومحال أن يكون من علّمهم محمد ﷺ يتركونه عبثا، فدلَّ على أن تركهم للتوسل بذاته،كان لمعنى شرعي، فيصبح العمل بخلاف هذا المعنى الشرعي بدعة ضلالة مخالفة ومعارضة لأقوال الصحابة وأفعالهم.

وبهذا رد "ابن تيمية" عن المسألتين العقديتين من خلال ترك الصحابة لهما خوفًا من الوقوع في الخطأ والزلل. وبهذا تتجلى المعارف العقدية في فكر "ابن تيمية" بالاعتماد على القراءة الفطرية للكتاب والسنة، وفق وسيلة فهم السلف الصالح ﷺ لأنهم أعلم بلغة الفطرة التي نزل بها القرآن الكريم وتكلم بها خير البشر نبينا محمد ﷺ.

ولهذا كان العلم عنده:[4]

العلِم قال الله قال رسوله *** قال الصحابة ليس بالتمويه

---

[1] هو الامام الحافظ ابو القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور الرازي الشافعي مفيد بغداد في وقته أحد تلامذة الشيخ أبي حامد الأسفرائني برع في المذهب وعني بالحديث وصنف فيه الكثير، من مصنفاته كتاب شرح أصول الإعتقاد أهل السنة والجماعة توفي في رمضان سنة418هـ. راجع ابن كثير البداية والنهاية ج 22/12.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، التسعينية، مرجع سابق، 286/1.

[3] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، دار البصيرة، الإسكندرية، ص156.

[4] ابن القيم الجوزية، الفوائد، تح: محمد عزيز شمس، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ط1، 1429هـ، ص153.

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة *** بين الرسول وبين رأى فقيه

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعافيته تدرك الغايات.

أما بعد

لا ريب أن البحث في كتب "ابن تيمية" كالغائص في بحر كلما ظننت أنّك حدّدت شاطئه، سرعان ما يتلاشى ذلك الاعتقاد، فـ "ابن تيمية" مدرسة متعدّدة المواهب، ولهذا فنحن بحاجة إلى قراءات من زوايا متعدّدة، منهجيّة، فلسفيّة، تربويّة، نفسيّة، وعقديّة.

ولأنّ أمّتنا اليوم في أمسّ الحاجة إلى منهج قويم تضبط فيه مفاهيم صحيحة، تعمل على تقليل التفرّق والخلاف، وتدعُوا إلى الوحدة والائتلاف، نسأل الله أن ييسّر ذلك.

وأخيرًا – وفي نهاية هذه الرّسالة، والتي حاولت –قدر استطاعتي وجهدي– إعطاء صورة واضحة ومفصّلة لضوابط المعرفة العقديّة الّتي اعتمدها شيخ الإسلام واستقى منها مفاهيمه للعقيدة الإسلاميّة، كانت هذه النتائج على قسمين:

نتائج عامّة، ثمّ نتائج خاصّة وتوصيات.

أمّا النّتائج العامّة فهي كالآتي:

- مكانة الإمام "ابن تيمية"، وغزارة علمه، وسعة اطّلاعه، وإلمامه بجميع فروع العلم في عصره، وقد وضّح ذلك بُعْدَ النّظر في كثير من الأقوال التي يذكرها في مؤلّفاته، ولقد كان بحقّ إمام عصره في كلّ العلوم على اختلاف موضوعاتها تفسيرًا وفقهًا وعقيدةً وفلسفةً...
- اهتمام "ابن تيمية" بمسائل العقيدة، ويبدو ذلك جليًّا وواضحًا من خلال مؤلّفاته وآرائه وخصوصًا فيما قدّمه في كتابه مجموع الفتاوى، رغم ما فيه من كلّ فنّ إلاّ أنّه غلب عليه الجانب العقدي.
- تميّز "ابن تيمية" في دراسته لمختلف المسائل والقضايا بالرّواية والدّراية؛ فتجده يذكر العديد من الأحاديث والآثار في الباب الواحد ثمّ يعضّده بالمعقول والفطرة الّتي توافقه، بنوع من الانسجام في الطرح والترتيب.
- دقّة "ابن تيمية" وموضوعيّته حينما يعرض أو ينتقد أفكار الفرق الأخرى التي تخالفه في المذهب والعقيدة، وتوسّعه في الطرح، حتّى يظنّ المتتبّع أنّه لا يحسن إلاّ هذا الفن، وذلك لاستقصائه من كلّ جوانبه، والاستطراد في ذكر جميع المسائل المتعلّقة به.
- أهمّ ما يميّز "ابن تيمية" كذلك، بأنّه لم يتعصّب لرأي، بل كلّ هدفه الأسمى هو الوصول إلى الحقّ، فتجده يبذل قصارى جهده معتمدًا على الكتاب والسّنّة وأقوال السّلف والنّظر والتّأمّل، فقد يوافق خصومه إذا رأى صواب أقوالهم.

ومن أهمّ النّتائج الخاصّة والتوصيات في هذه الرّسالة، هي:

1- أنّ الشّارع الحكيم نصّ على كلّ ما يعصم من المهالك والخطأ في أصول الدّين، وأنّ مخالفة النقل الصّحيح ومعارضته، هو في الحقيقة اتّباع للوهم والخيال وليس للعلم.

2- أنّه ممّا يجب أن يُعرف أنّ عامّة من انحرف عن المنهج القويم أو عجز عن معرفة الحقّ، فإنّما هو بسبب تفريطه في إتّباع الكتاب والسنّة.

3- كلّما اتّبع الإنسان القرآن والسنّة وأقوال الصّحابة كلّما اقترب من الحقّ والكمال في الرأي والقول، وكلّما ضعف هذا الإتّباع ابتعد صاحبه عن الحقّ والكمال.

4- الأخذ بالقرآن والسنّة والاعتماد عليهما يقلّل الخلاف والتفرّق ويقيم الوحدة والائتلاف.

5- من أهمّ الضّوابط الّتي اعتمدها "ابن تيمية" هي المعاني الّتي دلّ عليها الكتاب والسنّة، فهي مقياس يوزن به كلّ فكر ومعنى.

6- الفطرة هيّ الميزان الّذي نزل في قلوب الرّجال، توزن به المعاني الموافقة للحقّ والدّاعية له، وترد المعاني المخالفة والمعارضة للحقّ.

7- لا يُتصوّر معارضة العقل للنقل من الكتاب والسنّة لأنّ العقل هو غريزة وليس جوهر – كما قال ابن تيمية –، فهو مثل الحياة، شرط في العلوم وليس أصلا فيها. وما كان شرط في الشّيء لا يمكن أن يعارضه.

8- ممّا دلّ عليه هذا البحث وتوصّلت إليه من خلال فهم بعض مطالبه أنّه ﷺ يستحيل منه شرعًا وعقلاً أن لا يبيّن لأمّته معاني التوحيد، والدّين لأنّه ﷺ قادر على البيان وأوتي جوامع الكلم وهو أنصح النّاس للأمّة فلا يتأخّر مراده على وقته.

9- إنّ تعليق الأحكام الشرعيّة سواء كانت عمليّة أو علميّة لابدّ أن تكون على كلمات الله وكلمات رسوله، وليس على ألفاظ مبتدعة جاءت بعدهم.

10- من اعتمد على الكتاب والسنّة من غير الاعتماد على الصّحابة ﷺ فهو متّبع لهواه، وليس متّبعا للقرآن والسنّة.

11- الحرص كلّ الحرص على اعتقاد الحقّ، لأنّه من لم يعتقد الحقّ، فهو يعتقد الباطل، لكنّ عقيدة الحقّ تقوّي الإدراك وتخصّصه، وينال صاحبها من العلوم ما لم ينله غيرهم في قرون وأجيال قال تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (66) وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (67) وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا» [النساء، 66-68].

تلكم هي أبرز النتائج والتوصيات لهذه الرسالة، وفي الأخير نسأل الله تعالى التوفيق والسّداد.

قائمة المراجع

أولا: القرآن الكريم والسنة

1- القران الكريم:

1- أحمد بن حنبل، مسند الإمام احمد بن حنبل، تح: احمد بن شاكر، دار الحديث، القاهرة ط1، 1416هـ-1995م..

2- أبو الحسن نور الدين بن علي الهيثمي، تح: حسين سليم أسد الدراني، دار المأمون للتراث..

3-أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، سنن آبي داود، تح: محمد الدين عبد المجيد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

4- ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتاب العربي.

5- - أبو عمر يوسف ابن عبد البر النمري الأندلسي التمهيد لما في الموطأ من المعاني الأسانيد ،تح:أحمد عراب وزارة الأوقاف المغربية 1412هـ-1992

6- جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي، تح:عبد الرحمن محمد عثمان –المكتبة السلفية بالمدينة، ط21، 1396-1966

.

7- شمس الدين أبو الخير السخاري المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتب العربي بيروت ط1 1405هـ-1985م.

8- عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير،تفسير القران العظيم تح،أحمد شاكرو الالباني،دار ابن الهيثم ،مصر 1426هـ-2005م.

9- سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، معجم الكبير، تح: حمد بن عبد المجيد السلفي، دار النشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1415-1994.

10- عثمان بن سعيد الداريمي،سنن الداريمي تح:حسين سليم أسد الداري،دار المغني للنشر بالتوزيع،السعودية،ط1412،9هـ-2000م

11- محمد بن إسماعيل البخاري،الجامع المسند الصحيح،تح:محمد زهير بن ناصر الناصر،دار طوق النجاة ط1 1422

12مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري،المسند الصحيح،تحمحمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي،بيروت،بشرح النووي والسيوطي

13- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي،سنن الترمذي،تح أحمد شاكر،شركة ومكتبةومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ط1345،2ه1975م.

ثانيا: كتب العقيدة والكلام:

14-أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية، تحقيق: سعيد ابن ناصر ابن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1426-2001.

15- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، كتاب الإيمان، تح: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة ونشر، ط2، 1321-2001.

16- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الرسالة التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء وصفات، تح: فواز أحمد الزمرلي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط2، 1431-2010.

17- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، قاعدة في المحبة، تح: أبو عبد رحمان فواز أحمد الزمرلي، دار ابن حزم، ط1: 1420ه-1999.

18-أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، دار البصيرة الإسكندرية.

19-أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، دار الفكر ط-1990م.

20-أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تح: احمد بن علي الأقصري أبو عثمان بن رمضان، المكتبة التوفيقية، ط1: 2012م.

21- أحمد الحليم بن تيمية، موافقة الصحيح المنقول لصريح المعقول، دار الكتب مد بن عب العلمية، ط1: بيروت، لبنان، 1405ه

22- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الرد على المنطقيين، تح: الشيخ عبد الصمد الكتبي مؤسسة الريان، بيروت، ط1: 1426ه-2005م

23-أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،نقض المنطق،تح عبد الرحمان بن حسن قائد دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع مكة المكرمة:1435ه

24-أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،القاعدة المراكشية،مكتب أهل الاثر الكويت ط1 2014م

25-أبو حامد الغزالي ،معيار العلم،تحسليمان دنيا دار المعارف،مصر،ط1 1961.
26- القاضي أبي بكر الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، مؤسسته الكتب الثقافية بيروت، ط1: 1407هـ-1987م.
27- أبي الحسن الماوردي، أدب الدنيا والدين، تح: محمد عبد كريم راجح، دار إقرأ، بيروت ط4، 1405هـ-1965م.
28- شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية الفوائد، تح: محمد عزيز شمس، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ط1: 1429هـ
29-شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة،دار ابن الجوزي ط1424:1هـ- 2003م.
30-شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية،مفتاح دار السعادة في منشور ولاية العلم والارادة، دار ابن حزم للطباعة،بيروت ط4 1424هـ 2003م
31-شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية،روضة المحبين ونزهة المشتاقين،مؤسسة قصر البخاري للنشر الجزائر 2012م
32-شمس الدين محمد بن ابي بكر بن قيم الجوزية ،شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل تح،السيد محمد السيد،دار الحديث القاهرة ط1425هـ-2005م.
33-صالح عبد العزيز الشيخ،شرح الفتوى الحمويةالكبرى،تح:عادل محمد مرسي الرفاعي،مكتبة الحجاز للنشر والتوزيع ط1 1433هـ المملكة السعودية.
34-عبد الرحمن يحي المعلمي اليماني القائد إلى تصحيح العقائد،تح :ناصر الدين الالباني،المكتب الإسلامي ،بيروت ،ط3 1404هـ-1984م
35-عبد العزيز بن عبد الله الراجحي ، شرح العبودية لابن تيمية ،دار ابن حزم ،بيروت ط1: 1420هـ-2000م
36-عبد الله بن عبد الحميد الأثري،الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة
37-عبد الرحمن بن زيد الزندي ،مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي ، دراسة نقدية في ضوء الإسلام مكتبة المؤيد ط1: 1412هـ-1992م .
38-عبد الله بن محمد القرني، المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، ط2، 1429هـ-2008م.

39- عبد الله بن نافع الدعجاني، منهج ابن تيمية المعرفي، تبوك للطباعة، ط1: 1435هـ-2014م

40-محمد بن عمر الحسين الرازي ،فخر الدين الرازي أسس تقديس ، تح:احمد السقا مكتبة الكلية الأزهرية 1406هـ-1986م

41- محمد بن عبد العزيز بن محمد العقيل العقيدة الإسلامية والذاهب المعاصرة ،جامعة الملك فيصل كلية الاداب المملكة العربة السعودية ، قسم الدراسات الإسلامية

42- محمد خليل الهراس ، شرح القصيدة النونية مكتبة الفاروق الحديثة ،تح :احمد عبد الغفور عطار ،دار العلم بيروت ،ط4: 1407هـ-1987م

43-محمد خليل الهراس شرح العقيدة الواسطية لشيخ الاسلام ابن تيمية ، تح :عبد الرزاق عفيف مكتبة الزهراء ط1

44-محمد سعيد رمضان البوطي كبرى اليقينيات الكونية ووجود الخالق ووظيفة المخلوق دار الفكر دمشق ،ط8: 1402هـ

45-محمد السيد الجليل الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، شركة مكتبات عكاظ، المملكة السعودية، ط3، 1403هـ-1983م.

46-محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة الدار العلمية، ط: 1436هـ-2015م.

47- معتصم سيد أحمد الوجود بين تصورات البشر والوحي Albas èr islamic ideolgic magazine، 1425هـ-2004م.

48- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ،مجموع الفتاوى ،تح : عامر الجزار وأنور الباز ،العبيكان الرياض ،ط1 : 1419هـ-1992م

ثالثا: كتب الفقه والأصول

49-أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ،الفتاوى الكبرى محمود عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1408هـ-1987م.

50-أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، القواعد النورانية ، تح : عبد السلام محمد علي الشاهين دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 : 1414هـ-1999م

51- أبو عبد الله محمد أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، العقود الدرية في مناقب الشيخ الإسلام احمد ابن تيمية، تح: أبي مصعب طلعت ابن فؤاد الحلواني الفاروق الحديثية للطباعة والنشر، ط1: 1422هـ2002م

52-أبو فاتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني الملل، تح: أبي محمد محمد بن فريد، ط1: المكتبة التوفيقية، ط3: 2010م.

53-أبو عبد الله بن عبد الحميد الحنبلي البعلي ،مختصر فتاوى ابن تيمية ،تح :عبد المجيد سالم دار الكتب العلمية.

54-أبو محمد علي بن احمد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح: محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1436هـ-2005م.

رابعا :كتب الفرق وتراجم

55-أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، الفصل في.الملل والأهواء والنحل، تح: أيمن عارف الدمشقي، شركة سحار للطباعة ونشر، ط1: 1430هـ -2010م

56-أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، تح: أحمد زكي دار الممان للنشر والتوزيع الرياض السعودية.

57-ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الإحياء والتراث العربي بيروت.

58-إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1: 1423هـ-2003م.

59- جلال الدين السيوطي ،حسن المحاضرة تاريخ مصر و القهرة ، تح: محمد ابو الفضل ابرهيم ،دار الإحياء الكتب العربية ،ط1: 1387هـ-1967م

60-شمس الدين محمد بن أبو بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تح : مشهور بن الحسن ال سليمان دار بن الجوزية ،السعودية ط2 : 1423هـ

61-شمس الدين الذهبي، العبر في خبر من غبر، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1408هـ1988م.

62-علي بن محمد الامدي الأحكام في أصول الأحكام ،تح :عبد الرزاق عفيف المكتب الإسلامي

63- عبد القاهر بن طاهر البغدادي ،الفرق بين الفرق ، تح :مجدي فتحي السيد دار التوفيقية للتراث القاهر

64- محمد الأمين المختار الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد، ط1: 1426هـ.

65-محمد بن أحمد أبو زهرة، ابن تيمية حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي القاهرة، طبعة جديدة، 1999م.

66-أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المقرئ المصباح المنير، معجم عربي عربي، مكتبة لبنان، ط: 1987م.

خامسا :كتب اللغة والمصطح

67-أبو حسن بن فارس بن زكرياء، معجم المقاييس في اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1: 1379هـ.

68-أبو الفتح عثمان ابن جني الحقائق، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة، ط1: سنة 1919.

69-إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في التاج اللغة وصحاح العربية، تح: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت ط4: 1407هـ-1987هـ.

70-الراغب الأصفهاني مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان، دار القلم دمشق، 1430هـ-2009م.

71-جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، دار الكتاب العلمي، بيروت، ط: 1414هـ-1994م.

72-علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، مؤسسة الحسن المغرب، ط1: 1427هـ.

73-مجمع اللغة العربية أعده مجموعة من العلماء، معجم الوسيط، دار الدعوى، ط5: 2011م.

74-محمد بن أحمد أبو زهرة، ابن تيمية حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي القاهرة، طبعة جديدة، 1999م.

75-محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، تح: محمد علي الكبير ومحمد حسين الله وهشام محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.

76-محمد علي التهانوي، كشاف الاصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي حروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط1: 1196م.

سادسا: الرسائل والمواقع

77-ردة الله ابن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، الجزء الأول رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ط:1413هـ.

78- عبد السلام بن إبراهيم محمد بن الحصين، الضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة ، رسالة ماجستير في أصول الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

79- محمد ربيع، المعرفة العقدية عند ابن تيمية مصادرها طرقها دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

80- ناصر بن عبد الله الميمان، القواعد وضوابط الفقهية عند شيخ الإسلام ابن تيمية، رسالة ماجستير، أم القرى، 1413هـ.

81- موقع مالك بن نبي الفيلسوف: http:// www.bihabi.net/cgi. مقدمة كتابه إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

82- من منتديات أهل السنة بالعراق: منتديات اللغة العربية والبلاغة الفرق بين الحقيقة والحق 2013/08/30م.

الفهارس

فهرس الآيات الكريمة

الآية	المحتـــوى	رقم الآية	الصفحة
سورة الفلق	«وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ»	4	22
سورة البقرة	«وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ»	127	24
سورة النحل	«قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ»	26	24
سورة الذاريات	« وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»	56	27
سورة الروم	«فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»	30	27
سورة الملك	«هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ»	3	28
سورة ياسين	«وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ»	22	28
سورة النحل	«وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا»	78	28
سورة الروم	«فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»	30	29
سورة الأعراف	« يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ »	157	31
سورة الشعراء	«يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ»	89-88	32
سورة الشورى	«اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ»	17	36

سورة الحجر	«إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ»	75	38
سورة الأنعام	«قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ»	33	38
سورة النمل	« وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُم»	14	39
سورة القيامة	«بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ»	15-14	39
سورة الرعد	«قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ»	16	41
سورة الحج	«أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا»	46	43
سورة الحديد	«لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ »	25	48
سورة العلق	«ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾»	5-1	52
سورة إبراهيم	«وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ»	4	55
سورة النحل	« تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ»	89	55
سورة البقرة	«وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا»	31	61
سورة الدخان	« ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»	49	65
سورة الأنعام	هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ»	158	65
سورة البقرة	«وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ»	115	66
سورة البقرة	«إنّ الله يحب التوّابين ويحب المتطهرين»	222	68
سورة الصف	«إنّ الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا»	4	68
سورة آل عمران	«قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله»	31	68
سورة الزمر	«وحَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ»	7	69
سورة يوسف	وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ	82	74
سورة الكهف	فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ	77	74
سورة الأعراف	«هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ»	53	76

سورة النصر	«فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا»	03	77
سورة السجدة	«فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ»	17	77
سورة آل عمران	«وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ»	17	79
سورة النمل	«وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ»	16	82
سورة البقرة	«إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً»	67	82
سورة البقرة	«فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا»	73	82
سورة البقرة	«الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى ﴿٢﴾ لِّلْمُتَّقِينَ»	2-1	85
سورة الأنعام	«مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ»	38	85
سورة فصلت	«سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ»	53	85
سورة القمر	«وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ»	22	85
سورة النساء	«وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ»	113	87
سورة آل عمران	«لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ»	164	87
سورة الأحزاب	وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ»	34	87
سورة النساء	«إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا»	105	88
سورة طه	«فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ (123) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ»	123-124	88
سورة الأعراف	«اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ»	03	89
سورة الأنعام	«وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ»	155	89
سورة الحشر	«وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا»	07	89
سورة النور	«فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»	63	89
سورة الأعراف	«يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»	35	89
سورة النساء	«إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ»	09	90
سورة النساء	«وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (66) وَإِذًا	66-68	90

		لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا»	
سورة النحل	44	«لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»	92
سورة التكوير	29	«وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ»	94
سورة الزمر	62	«اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»	95
سورة النساء	19	«وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»	97
سورة الأنعام	125	«فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا»	98
سورة هود	34	«وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ»	98
سورة البقرة	185	«يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ»	98
سورة المائدة	06	«مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ»	99
سورة الشورى	21	«أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ»	102
سورة محمد	03	«ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ»	102
سورة المائدة	95	«عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ»	104
سورة النساء	115	«وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا»	107
سورة التوبة	100	«وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ»	108
سورة البقرة	137	«فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»	108
سورة الأنبياء	79	«فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ»	110
سورة الأنعام	19	قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ	115
سورة البقرة	137	«فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ»	116

فهرس الأحاديث والآثار:

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
1	"كل مولود يولد على الفطرة "	30
2	«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل إمرءٍ ما نوى»	35
3	«البر ما طمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ماحاك في النفس وتردد في الصدر»	37
4	«اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله»	38
5	«واعظ الله في قلب كل مؤمن»	38
6	«إن الله أنزل الأمانة في جذور قلوب الرجال فعلموا من القرآن وعملوا من السنة»	38
7	«أن أول ما خلق الله العقل.....».	43
8	«أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم»	44
9	قال: «استسقاك عبدي فلان فلم تسقه, أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي»	50
10	«الحجر الأسود يمين الله في الأرض»	50
11	«إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن»	50
12	«إنكم ترون ربكم عيانًا كما ترون القمر ليلة البدر صحوًا ليس دونها سحاب»	65
13	«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي»	77
14	«مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا.	87
15	«ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه»	88
16	«يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا كتاب الله وسنتي»	89
17	«لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»	89
18	«تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»	93
19	«ما بعث الله نبيا إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يَعْلَمُه لهم، وينهاهم عن شر ما يَعْلَمُه لهم»	93
20	وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا	93

21	«لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان»	94
22	«إن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشرّ الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة»	99
23	«ولا أرى الأجل إلا قد اقترب، فاتقي الله واصبري، فإني نعم السلف أنا لك»	104
24	«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»	105
25	«لا يأتي زمان إلا والذي بعده شرٌّ منه حتى تلقوا ربكم»	105
26	«فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»	109

فهرس الأعلام والفرق:

الأعـــلام	الصفحة
ابن كثير	10
ابن الزملكاني	12
هولاكو خان	14
قازان	15
أبو زهرة	16
البرزالي	19
القدرية	23
ابن رجب الحنبلي	25
ابن عبد البر	28
ابن قيم	30
ابن فارس	33
ابن حزم	37
أبو بكر الباقلاني	40
الجهمية	52
الأفلاطونية	53
أبي هاشم	60
ابن فورك	61
الظاهرية	61
ابن جني	62
مجاهد بن جبر	66
أبو إسحاق الاسفرائني	70
أبو عبيدة	70
القرامطة	75

حسان بن عطية	88
الخليل بن أحمد	113
أبو الحسين البصري	117
اللالكائي	119

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحـــة
مقدمة:	أ-هـ
الفصل التمهيدي: ترجمة ابن تيمية وضبط المصطلحات	
المبحث الأول: حياته	9
المطلب الأول: مولده نسبه ونشأته	9
المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه	10
المطلب الثالث: مكانته العلمية	12
المبحث الثاني: عصر ابن تيمية	13
المطلب الأول: الناحية السياسية	14
المطلب الثاني: الناحية الاجتماعية	16
المطلب الثالث: الناحية الفكرية	17
المبحث الثالث: ضبط المصطلحات	20
المطلب الأول: مفهوم المعرفة	20
المطلب الثاني: مفهوم العقيدة	22
المطلب الثالث: مفهوم الضابط ومعنى القاعدة في دراستنا	24
الفصل الأول: ضوابط المعرفة العقدية الفطرية	
تمهيد:	27
المبحث الأول: مفهوم الفطرة	28
المطلب الأول: تعريفها لغة واصطلاحا	28
المطلب الثاني: الفطرة عند ابن تيمية	31
المطلب الثالث: أصل الفعل والترك هو الحب والبغض	33
المطلب الرابع: الفطرة ميزان الحق والباطل	36
المطلب الخامس: المعرفة الصحيحة تعرف بقدر موافقتها للمعرفة الضرورية	40

المبحث الثاني: ضوابط المعرفة العقدية العقلية	42
المطلب الأول: تعريف العقل لغة واصطلاحا	42
المطلب الثاني: علاقة العقل بالفطرة	44
المطلب الثالث: العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح	48
المطلب الرابع: التفريق بين الوجود الذهني والوجود العيني	51
الفصل الثاني: ضوابط المعرفة العقدية اللغوية	
تمهيد:	55
المبحث الأول: اللغة وعلاقتها بالمعنى	56
المطلب الأول: مفهوم اللغة والدلالة والسياق	56
المطلب الثاني: ضرورة اللغة	59
المطلب الثالث: الخطاب دائما بلغة المخاطب	63
المطلب الرابع: فهم اللفظ حسب سياقه	64
المطلب الخامس: فهم اللفظ المجمل بعد التفصيل	66
المبحث الثاني: اللغة بين المجاز والتأويل	68
المطلب الأول: مفهوم الحقيقة والمجاز	69
المطلب الثاني: الأصل في الكلام الحقيقة	74
المطلب الثالث: مفهوم التأويل	76
المطلب الرابع: دلالة الكلام ظاهره	80
الفصل الثالث: ضوابط المعرفة العقدية النقلية	
تمهيد:	84
المبحث الأول: ضوابط المعرفة العقدية من القرآن والسنة	85
المطلب الأول: تعريف القرآن والسنة	86
المطلب الثاني: ضرورة إتباع القرآن والسنة	88
المطلب الثالث: المعاني الصحيحة تُعرَف بموافقتها لمعاني القرآن والسنة	91
المطلب الرابع: الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة تفسر من خلال سياقها في	95

القرآن والسنة.....	
المطلب الخامس: المدح والذم يعلق على كلمات الله ورسوله	99
المبحث الثاني: ضوابط المعرفة العقدية من فهم السلف	103
المطلب الأول: مفهوم السلف	104
المطلب الثاني: ضرورة إتباع السلف	106
المطلب الثالث: فهم الصحابة هو ما نقل عنهم لا ما فهم عنهم	110
المطلب الرابع: السلف يفرقون بين الإدّعاء والإخبار	113
المطلب الخامس: عدم معارضة أقوال الصحابة ضابطا صحيحا في فهم الإعتقاد	115
الخاتمة:	121
قائمة المصادر والمراجع:	125
فهرس الايات.....	134
فهرس الاحاديث.....	138
فهرس الأعلام والفرق.....	140
فهرس المحتويات.....	142